OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

1 OF 2
00773
A

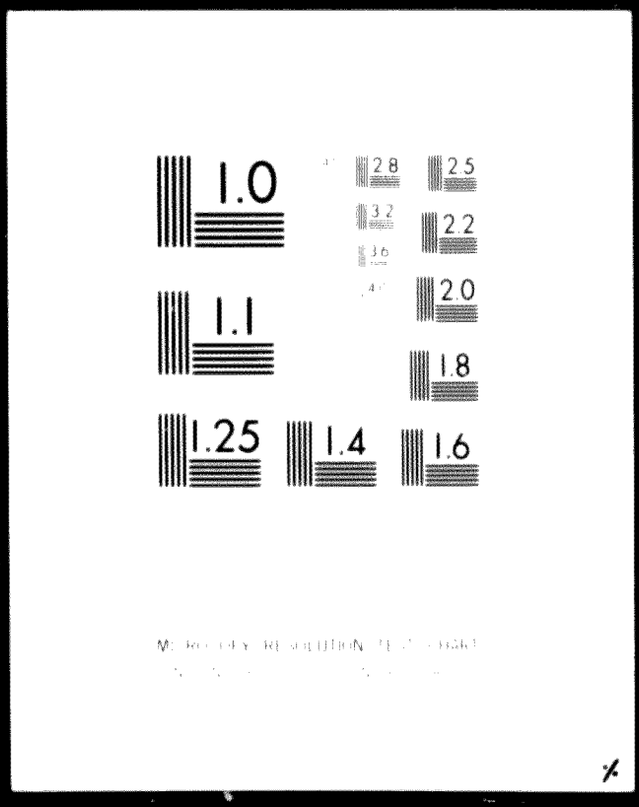

24×
D

ID/19

مركز التنمية الصناعية
للدول العربية

00773-A

تقرير عن
الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة
للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية

Report of the Interregional
Seminar on Industrial Location
and Regional Development

1969 UNIDO-ID/19

00i.S

صدر هذا الكتاب عن منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO
عام ١٩٦٩ تحت عنوان

Report of the Interregional Seminar on Industrial Location and Regional Development.

ترجمة : **على ماهر ابراهيم**

مراجعة : **على نور الدين عبد الفتاح شاهين**

صدرت الترجمة عن مركز التنمية الصناعية للدول العربية بموافقة اليونيدو عام ١٩٧٢

The Original Publication was issued by UNIDO in 1969 under the title :

Report of the Interregional Seminar on Industrial Location and Regional Development.

Code No. ID/19

Translated by : ALY MAHER.

Revised by : A. N. A. SHAHIN.

Translation Published by IDCAS in 1972 under an agreement with UNIDO.

مركز التنمية الصناعية
للدول العربية

تقرير عن
الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة
للتوطن الصناعى والتنمية الإقليمية

منسك : ١٤ ـ ٢٦ أغسطس ١٩٦٨

المحتويات

صفحة

تمهيـــد ١

مقـــدمة ٥

الباب الأول ـ النتائج والتوصيات : ٧–١٩

المشكلات العامة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ٧

العوامل المؤثرة فى توطن الصناعة ٩

تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى ١١

أدوات التوطن الصناعى وسياسة التنمية الاقليمية ١٢

التوصيات المتعلقة بدور اليونيدو ١٤

ملاحظات الرئيس فى ختام الحلقة ١٨

الباب الثانى ـ المشكلات العامة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ٢٠–٣٤

الـكلمات العـامة ٢٢

تعريف الاقليم ٢٧

دور التوطن الصناعى فى التنمية الاقليمية ٣٢

التشتت الصناعى والنمو الاقتصادى الوطنى ٣٣

صفحة

الباب الثالث ـ العوامل المؤثرة فى توطن الصناعة : ٣٥-٤٥

دور الهياكل الأساسية ٣٧

وفرة الأيدى العاملة كعامل من عوامل التوطن ٤٠

الوفورات الخارجية والتجمع الصناعى ٤٣

الصناعات المناسبة للتشتت ٤٥

الباب الرابع ـ تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى : ٤٦-٥٤

التنسيق بين التخطيط القطاعى والتخطيط الاقليمى وبرمجة المشروعات ٤٧

مدى ملاءمة أساليب التخطيط والبرمجة ٥١

الباب الخامس ـ أدوات سياسة التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ٥٥-٦٥

السياسات الرامية الى الحيلولة دون زيادة تركز الصناعة ٥٨

السياسات الرامية الى دفع عجلة النمو فى أقاليم الفرص الجديدة ٥٩

السياسات الرامية الى تشجيع اللامركزية الاقليمية ٦١

وسائل التنسيق ٦٣

الملاحق

صفحة

١ ـ جدول الأعمال والبرنامج ٦٦

٢ ـ تنظيم أعمال الحلقة ٧٣

٣ ـ كلمات الترحيب التى ألقاها ممثلو الحكومة المضيفة ٧٤

٤ ـ كلمة الدكتور / ابراهيم حلمى عبد الرحمن المدير التنفيذى لليونيـدو ٨٢

٥ ـ خطابى المستر أ ٠ ويسمان ـ مدير الحلقة (وكبير مستشارى التنمية الاقليمية لدى الأمم المتحدة بنيويورك) ٨٥

٦ ـ الاقتراح المقدم من السيد/م ٠ حسين ـ مندوب باكستان ٩٩

٧ ـ الكلمة الختامية للدكتور مارتنكيفتش ـ رئيس الحلقة (ومدير معهد الاقتصاد بأكاديمية العـلوم ـ جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية) ١٠٠

٨ ـ قائمة المشتركين والمراقبين ١٠٤

٩ ـ قائمة الوثائق التى قدمت للحلقة ١٢٩

تمهيـــد

١ ـ انعقدت الحلقة الدراسية الاقليمية المشـــتركة للتوطن الصـــناعى والتنمية الاقليمية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالتعاون مع حكومة جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية التى استضافتها فى مدينة مينسك فى الفترة من ١٤ ـ ٢٦ أغسطس عام ١٩٦٨ · وقد كانت تلك الحلقة أول اجتماع كبير للأمم المتحدة يعقد خصيصا لبحث مشـــكلات توطين الصناعة والتنمية الاقليمية فى البلدان النامية ·

٢ ـ وقد افتتح الحلقة المستر ف · ل كوهونوف نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية بيلروســيا الاشتراكية الســوفيتية ورئيس لجنــة الدولة للتخطيط بها · ثــم ألقى المســتر أ · أ · ليفكو رئيس مجلس مدينة منسك خطاب ترحيب بأعضاء الحلقة (وترد نصوص هذه الخطب فى الملحق رقم ٣)

٣ ـ وبعد هذه الكلمات ألقى الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن المدير التنفيذى لليونيــدو خطاب ترحيب أكد فيــه على أهميــة الجوانب الاقليمية للتخطيط الصناعى كجزء من التخطيط للتصنيع · وقال أيضا أن توصيات الندوة الدولية للتنمية الصناعية (التى عقدت فى أثينا فى الفترة من ٢٩ نوفمبر الى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧) قد أبرزت أهمية الجوانب الاقليمية للتخطيط ، وأن

مجلس التنمية الصناعية قد اعترف فى دورة انعقاده الثانية (فى فيينا فى الفترة من ١٧ ابريل الى ١٤ مايو ١٩٦٨) بالحاجة الى تحسين الأساليب الحالية لتوطين الصناعة فى البلدان النامية • وأعرب السيد ابراهيم حلمى عبد الرحمن عن أمله فى أن تسفر مناقشات الحلقة عن تكوين رصيد منظم من المعلومات يساعد على الارتقاء بسياسات التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية فى البلدان النامية • (وفى الملحق رقم ٤ نص كلمة الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن) •

٤ ـ كذلك ألقى المستر أ • ويسمان مدير الحلقة (وكبير مستشارى التنمية الاقليمية لدى الأمم المتحدة بنيويورك) خطابا رئيسيا ناقش فيه ما تحقق من تنمية اقتصادية وصناعية سريعة فى السنوات الأخيرة • وقال فيه أيضا أنه لما كان التقدم الاجتماعى هو هدف التنمية المتعارف عليه فانه يتعين على كل دولة أن تجعل للتنمية الاجتماعية نصيبا من الثروة المنتجة ، وأن تضع الخطط الكفيلة بتوزيع الفوائد الاجتماعية المتاحة لديها توزيعا سليما • كما أشار مدير الحلقة الى أن ارتفاع معدلات نزوح السكان من الريف الى الحضر عن الحد المناسب يعتبر من الأخطار التى تتهدد الاقتصاديات النامية بسرعة ، وأنه يمكن تصحيح مثل هذا الوضع عن طريق التخطيط السليم للتنمية الاقليمية • وقدم المستر ويسمان بعد ذلك عرضا

للقضـــايا المختلفة التى ســيتناولها المشتركون فى الحلقة بالبحث · (وفى الملحق رقم ٥ نص كلمتى الافتتاح و لاختتام اللتين ألقاهما المستر ويسمان)·

٥ ــ ويتضمن الملحق رقم ١ جدول أعمال الحلقة الدراسية ويشتمل على أربعة بنود رئيسية معروضة للمناقشة · وقد أحيل كل بند من هذه البنود الى لجنة خبراء لمناقشته (ويظهر الملحق رقم ٢ تشكيل لجان الخبراء) ·

٦ ــ انتخب المشتركون فى الحلقة الدكتور ف · مارتنكيفتش ، مدير معهد الاقتصاد التابع لاكاديمية العلوم فى جمهورية بيلروسيا الاشتراكية الســوفيتية رئيسا للحلقة ، والمســـتر ك · بالاشاندران نائب وزير التنمية الصناعية بالهند مقررا · وقام بعض من موظفى الأمم المتحدة بأعمـال المـدير والسكرتير والمساعد الادارى · واضطلع بالمسئولية العامة عن صياغة تقرير الحلقة اثنان من الخبراء الاستشاريين لليونيـدو ، وهمـا المستر ر · ب · هانجوت أستاذ ورئيس قسم العلاقاتالصناعية بكلية الهندسة بنيوآرك بولاية نيو جيرسى ، والمستر س · سكيافو كامبو الخبير الاقتصـادى بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بنيويورك · كما قام المستر أ · كوبر يانوف عضو قسم البرمجة الصناعية بادارة السـياسات والبرمجة الصـناعية باليونيدو بأعمال السكرتير الفنى ، وتعاون مع المحررين فى اعداد هذا التقرير ·

٧ ــ وقد حضر الحلقة الدراسية مشتركون من ٢١ دولة نامية فى أفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا اللاتينية والشرق الأسط · وبلغ مجموع الحاضرين

٩٦ مشتركا · وكان المشتركون من المسئولين المعنيين مباشرة بشئون التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى فى بلادهم · كما أوفدت اللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للأمم المتحدة وكذا المنظمات الوطنية وغيرها من المنظمات ممثلين لها كمراقبين · وقام ثمانية خبراء دوليين بناء على دعوة اليونيدو بالعمل كموجهين للمناقشات ، كما ساعدوا فى اعداد التقرير بالتعاون مع مستشارى الدولة المضيفة · كذلك وجهت بيلوروسيا الدعوة الى عدد كبير من المتخصصين لحضور الحلقة الدراسية كمراقبين · وتوجد بالملحق رقم ٧ قائمة بأسماء المشتركين والمراقبين والخبراء وممثلى الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها وكذا أسماء ممثلى الدولة المضيفة الذين ساهموا فى ادارة الحلقة ·

٨ ـ عقدت الاجتماعات بمقر معهد البحث العلمى للاقتصاد والأساليب الاقتصادية الرياضية للتخطيط فى مدينة مينسك ·

٩ ـ تمثل الآراء الواردة فى هذا التقرير آراء المشتركين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ·

مقـــدمة

١٠ ـ من المسلم به على وجه العموم أن عوامل التوطن الصناعى قد يكون لها تأثير حاسم على مدى نجاح المشروعات والخطط الصـــناعية • ولذا فقـد أوصت الندوة الاقليمية المشتركة لتقييم المشروعات الصناعية التى عقـدت فى براغ فى الفترة من ١١ ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٦٥ بأن تخصص حلقة دراسية مستقلة لمناقشة التوطن الصناعى ، كمـا أكد مجلس التنمية الصـناعية على ضرورة تحسين الأساليب الحالية لتوطين الصناعات فى البلدان النامية ، وأقر المؤتمر الدولى للتنمية الصناعية (الذى عقد فى أثينا فى الفترة من ٢٩ نوفمبر الى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ بأهمية التنمية والتخطيط الاقليمى •

١١ ـ ولقد أولت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ـ شأنها فى ذلك شأن سلفها : مركز التنمية الصناعية ـ قدرا كبيرا من الاهتمام للتوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى • وكانت الحلقة الدراسية التى عقدت فى منسك تمثل مرحلة ضرورية من مراحل عمل اليونيدو ومقدرتها على تقديم المساعدات الميدانية العملية فى هذا المضمار •

---

(١) مطبوعات الأمم المتحدة رقم ID/Ser H/1 (E 67. II.B. 23)

(٢) مطبوعات الأمم المتحدة رقم ID/11 (E 69-11-B7)

١٢ ـ وقد قسم جدول الأعمال (الملحق ١) الى أربعة مجموعات من البنود ، تناقش كل واحدة منها فى باب مستقل من أبواب هذا التقرير · وتتمثل هذه المجموعات فى :

(أ) المشكلات العامة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ·

(ب) العوامل المؤثرة فى التوطن الصناعى ·

(ج) تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى ·

(د) أدوات التوطن الصناعى وسياسة التنمية الاقليمية ·

١٣ ـ وقد عرضت على الحلقة دراسات تحليلية أعدها الخبراء الاستشاريون لليونيدو · وتناولت تلك الدراسات الموضوعات الرئيسية الواردة فى جدول الأعمال كما اعتبرت أساسا للمناقشة · وبالاضافة الى ذلك قدمت عدة دراسات قطرية تعرض تجارب البلدان النامية فى هذا المجال، كما أعد خبراء الولة المضيفة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مجموعة كبيرة من الوثائق الأساسية · وقد اعتبر المؤتمر أوراق المناقشة والوثائق الأساسية مصدرا هاما للمعلومات · ويورد الملحق رقم ٩ قائمة بالوثائق التى أعدت للحلقة الدراسية ·

١٤ ـ أجرى المشتركون مناقشات مفيدة مع سلطات الدولة المضيفة، كما اشتركوا فى عديد من الزيارات الميدانية ·

الباب الأول

النتائج والتوصيات

١٥ ـ تؤكد الحلقة أنه من الضرورى فى مجال التوطن والتنمية الاقليمية التزام الحرص الشديد عند اصدار التعميمات • ولذا يتعين النظر الى كل استنتاج فى ضوء الخصائص الهيكلية لكل دولة ، والمرحلة التى بلغتها فى نموها وكذلك فى ضوء أوضاعها التنظيمية وظروفها السياسية • ونورد فيما يلى النتائج والتوصيات الرئيسية للحلقة كما تتضح من الأبواب التالية حسب ترتيبها •

المشكلات العامة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية :

١٦ ـ يتبين من تجارب الدول النامية أن النشاطات الاقتصادية وخاصة النشاط الصناعى ، تميل الى التركز فى منطقة حضرية واحدة أو مناطق حضرية قليلة العدد تتمتع بميزات اقتصادية كثيرة • وتنجم عن ذلك مشكلة الفوارق الاقليمية التى يتعين تخفيف حدة آثارها تدريجيا على اعتبار أن ذلك يعد من الأهداف المشروعة والضرورية للتنمية • بيد أن السياسة الاقليمية لا يمكن أن تهدف الى تنمية كافة المناطق صناعيا بدرجات متساوية ، وانما ترمى تلك السياسة الى تنمية كل منطقة أو اقليم الى أقصى درجة ممكنة • ومن ثم ينبغى أن تسترشد سياسة التنمية الاقليمية بمعيار « التشتت الانتقائى » بمعنى اختيار مناطق النمو من بين الأقاليم الأقل نموا فى الدولة •

١٧ ـ ينبغى أن تكون الجهود المبذولة لمقاومة الاتجاه القوى الى التركز الصناعى ، سلسة وتدريجية وأن تقوم على أساس معيار عام هو تحقيق التوازن بين الأربحية الاقتصادية والاربحية « الاجتماعية » الذى يتفق على أكمل وجه مع الأهداف القومية لكل دولة ، كما يجب أن تكون للأربحية القومية الأولوية على « الأربحية التجارية »(٣) سواء فى التخطيط الاقليمى أو التخطيط القومى ٠

١٨ ـ من الأهداف العامة لسياسة التنمية الاقليمية المساواة التدريجية بين مستويات الدخل الفردى داخل أقاليم الدولة ٠ وتقرر الحلقة أن البشر ـ لا الأرض فى حد ذاتها ـ هم مناط اهتمام السياسة الاقليمية ٠ ومن ثم فان التغيرات فى توزيع السكان ـ نتيجة للهجرة فيما بين الأقاليم ـ يمكن أن تساعد على تذويب الصراع بين التنمية الاقليمية ـ بمعناها الذى أشرنا اليه آنفا ـ وبين النمو الاقتصادى الوطنى ، شريطة أن تقدر هذه التغيرات تقديرا صحيحا ، وأن توضع فى الاعتبار فى مرحلة التخطيط ٠

١٩ ـ ان الحلقة ، تقديرا منها للأهمية البالغة للتوطن فى نجاح الخطط والمشروعات ، توصى بأن تولى المؤسسات المالية الدولية اهتماما متزايدا للآثار التوطينية المترتبة على تنفيذ المشروعات المخططة ، وأثرها على الأقاليم المحيطة ٠

---

(٣) تعتبر كل من الأربحية القومية والاربحية التجارية من المعايير الاقتصادية الا أن الأولى تأخذ فى الحسبان اعتبار الأربحية الاقتصادية بالنسبة للدولة ككل على حين تشير الأربحية التجارية الى أربحية المشروع فى حد ذاته (أنظر تقرير الندوة الاقليمية المشتركة لتقييم المشروعات الصناعية ـ براغ ـ أكتوبر ١٩٦٥) ٠
(مطبوعات الأمم المتحدة رقم E-67-11.B 23)

٢٠ ـ يتوقف تعريف « الاقليم » على طبيعة المشكلة ، والظروف المتصلة بها ، وكذا على أهداف كل دولة · ولذا فليس هناك تعريف واحد للاقليم يصلح لكل الدول النامية أو لكل الأغراض · بيد أن الحلقة تعتبر أن الاقليم هو الوحدة الدينمية التى تكون خصائصها وحدودها عرضة للتغير مع مرور الوقت ، كما ترى أن تقسيم أية دولة الى أقاليم ينبغى أولا وقبل كل شىء أن يستجيب لحاجات وأهداف التخطيط والتنمية ·

٢١ ـ توصى الحلقة ببذل الجهود لتوحيد المصطلحات المستخدمة فى ميدان التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية · كما توصى ، كخطوة نحو هذا التوحيد (ولأغراض العمل) ، بأن يؤخذ بالتبويب الوارد فى القسم المعنون « تعريف الاقليم » بالباب الثانى ·

٢٢ ـ ترى الحلقة أن تعريف الاقليم الاقتصادى بالنسبة لبعض الدول النامية ، ولا سيما الصغيرة منها نسبيا ، قد يعنى فى كثير من الأحيان منطقة تتجاوز الحدود الوطنية · وتوصى فى مثل هذه الأحوال بالوقوف على امكانيات التعاون بين الدول المعنية ·

العوامل المؤثرة فى توطن الصناعة :

٢٣ ـ تعتبر مرافق الهياكل الأساسية ذات أهمية بالغة كعامل من العوامل المؤثرة على توطن الصناعة وشرطا مسبقا للتنمية الاقليمية · ويعرقل افتقار الدول النامية بوجه عام الى هذه المرافق التنمية الوطنية والاقليمية على حد سواء · لذا يلزم توجيه عناية خاصة الى أوجه الانفاق على الهياكل الأساسية اللازمة للتنقيب عن الموارد الطبيعية الكامنة فى كل اقليم · ويتعين

بوجه عام أن يكون مقدار الاستثمار فى مرافق الهياكل الأساسية فى أى اقليم متناسبا مع الطلب المتوقع فى الأمد الطويل على الخدمات التى توفرها هذه المرافق ٠

٢٤ ـ لا تتوفر فرص العمالة على نطاق واسع الا فى عدد قليل من المراكز الحضرية ٠ وعلى الرغم من نزوح عدد كبير من العمال الى مثل هذه المراكز ، فانه يتعذر فى كثير من الدول اقناع السكان ، ولا سيما المدربين منهم ، بالابتعاد عن تلك المراكز ٠

٢٥ ـ تتفاوت أهمية الوفرة الاقليمية للعمال المهرة كعامل من العوامل المؤثرة على توطن الصناعة بين مرحلة وأخرى من مراحل التنمية ٠ وهى تميل الى التزايد مع ازدياد درجة تقدم الاقتصاد وارتفاع مهارة القوى العاملة فى الدول النامية ٠

٢٦ ـ يؤدى وجود الوفورات الخارجية الى التجمع الصناعى والحضرى٠ وينبغى لاستغلال هذه الوفورات ـ ولا سيما تلك الناجمة عن العلاقات بين الصناعات المختلفة ـ أن تقوم التنمية الاقليمية ، كلما أمكن ذلك ، على تركيز المشروعات الصناعية فى الأقاليم الأقل تقدما وذلك فى المراكز التى تتوافر فيها الامكانيات التى تكفل تحولها الى نقاط نمو لتنمية الاقليم بأسره ٠

٢٧ ـ لا تتوافر معلومات كافية عن حجم المدينة الذى تزيد بعده المساوىء الاقتصادية الناجمة عن التركز الحضرى على مزايا ذلك التركز ٠ وكم يكون مفيدا لو أن اليونيدو قامت باعداد دراسة أو قدمت المساعدات

الى باحثين خارجيين للقيام بدراسة تستهدف تحليل أثر حجم المدينة على الانتاجية والتكاليف الصناعية ٠

٢٨ ـ على الرغم من أنه قد يكون من المناسب توطين أنواع شتى من الصناعات فى أقاليم مختلفة ومتخلفة نسبيا ، وعلى الرغم من أن تنويع الهيكل الصناعى يعتبر فى الأمد الطويل ضروريا لاطراد النمو الاقليمى ، فانه يبدو أن أنواع الصناعات التالية أنسب للتوطن فى مثل هذه الأقاليم :

(ا) الصناعات الصغيرة التى تحتاج الى كثافة فى الأيدى العاملة ويكون انتاجها موجها الى الأسواق المحلية ٠

(ب) صناعات تجهيز الحاصلات الزراعية القائمة على الانتاج المحلى ٠

(جـ) الصناعات القائمة على تجهيز الموارد المعدنية أو موارد الطاقة المتوفرة محليا (وعادة ما تكون هذه الصناعات كبيرة) ٠

تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى :

٢٩ ـ تعتبر الجوانب التوطينية من العناصر الجوهرية فى تقييم المشروعات الصناعية ولذا يتعين تحليل المواقع البديلة على أساس معيار الأربحية الوطنية ، وليس على أساس الأربحية التجارية ٠ أى أن القيمة الاقتصادية لتكاليف المشروع وفوائده بالنسبة للاقتصاد ككل ينبغى أن تكون هى الأساس فى اتخاذ القرار ، ولا يكتفى بتقييم الجدوى المالية والاقتصادية للمشروع بمعزل عن الاعتبارات الأخرى ٠ بيد أنه يتعين اتخاذ التدابير المناسبة لاعانة المشروعات المربحة على الصعيد الوطنى حتى ولو لم تكن مربحة من حيث تدفقاتها النقدية الداخلية ٠

٣٠ ـ من العوامل الجوهرية فى نجاح الخطط الاقليمية توفر أجهزة فعالة للتخطيط الاقليمى ، والتنسيق المنظم بين أجهزة التخطيط القطاعى والتخطيط الاقليمى ، واشراك الأفراد القائمين على التنفيذ اشراكا مباشرا فى عملية التخطيط · ويلاحظ بوجه عام أن التطرف فى التخطيط المركزى ـ سواء بالنسبة للأهداف القومية أو الأهداف الاقليمية ـ يكون أقل فاعلية من التخطيط للامركزى الذى يفوض مسئولية اتخاذ كثير من القرارات للأجهزة الاقليمية والتنفيذية ·

٣١ ـ أن قدرة البلدان النامية على استخدام الأساليب الرياضية المتقدمة فى التخطيط والبرمجة محدودة ولا سيما فيما يتعلق بالتخطيط الاقليمى ، وذلك نتيجة لضآلة البيانات المتوفرة على مستوى الاقليم · وتتباين الأدوات الملائمة للتخطيط باختلاف مستويات التنمية ، بحيث لا يمكن أن تستخدم بطريقة فعالة الا الأساليب الملائمة لظروف البلدان النامية · ويلاحظ بالنسبة لمعظم الدول النامية أن أرقى الأساليب الصالحة للتطبيق فيها تكون غير معقدة نسبيا ·

أدوات التوطن الصناعى وسياسة التنمية الاقليمية :

٣٢ ـ على الرغم من أن من الأهداف الأساسية للسياسة الاقليمية العمل على تنمية الأقاليم الأقل تقدما ، فانه ليس من المستحسن توزيع الموارد المحدودة المتاحة للاستثمار على مختلف أنحاء الدولة مما يقلل من نصيب كل اقليم · وتتوقف قدرة أية دولة على اتباع سياسة اللامركزية الاقليمية ـ الى حد بعيد ـ على مستوى تطورها الاقتصادى والصناعى · ويتعين أن تعطى

سياسة « التشتت الانتقائى » وخمن مراكز النمو الأولوية على سياسة اللامركزية الواسعة · الا أنه يجب مراعاة الاعتبارات السياسية والاجتماعية عند رسم السياسات ، نظرا لتعدد الأهداف الحكومية ·

٣٣ ـ يعتبر توفير مرافق الهياكل الاساسية بالدرجة الكافية من الوسائل الهامة لاجتذاب الصناعات الى الأقاليم التى تتوافر فيها « الفرص الجديدة » فى الدولة النامية · وكذلك يلزم توفير الحوافز ، مثل الاسكان والخدمات الصحية والبدلات التى تضاف الى الأجور والمرتبات وغير ذلك من المزايا التى تشجع على نزوح العمال المهرة الى تلك الأقاليم · كما يلعب الاستثمار الحكومى المباشر فى الأنشطة الصناعية دورا هاما فى تلك الأقاليم · ويمكن توفير الحوافز لتشجيع الاستثمارات الخاصة فى الأقاليم التى تتوافر فيها فرص جديدة ، الا أن هذه الحوافز قد لا تعوض فى البداية الخفض فى التكاليف الناجم عن الوفورات الخارجية فى الأقاليم المتقدمة فعلا · على أن المشروعات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص قد تصادف نجاحا أكبر ·

٣٤ ـ يمكن لحكومة الدولة النامية أن تستخدم عددا كبيرا من أدوات السياسة فى التاثير على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين أقاليمها المختلفة وداخل تلك الأقاليم · وتعتبر الحوافز الايجابية أكثر فاعلية من التدابير المانعة فى اجتذاب الصناعات الى الأقاليم الأقل تقدما · كما يمكن للحوافز المالية ـ مثل التخفيضات الضريبية والمساعدات المالية والائتمانية وانشاء المجمعات الصناعية ـ أن تقوم بدور مفيد فى هذا المجال ·

٣٥ ـ يتعين أن يكون هناك تنسيق بين برامج كل من الوحدات الوطنية والاقليمية • ويعتبر تبادل المعلومات بين هذه الوحدات ذا أهمية حيوية ، كما يلزم ايجاد نظام معين يسمح بانتقال وجهات النظر بين مستويات السلطة المختلفة • ويلاحظ هنا أن السماح للسلطات الاقليمية بابداء آرائها فى التخطيط الوطنى يمكنها من تفهم المهام الموكولة الى أقاليمها كما يساعد على ضمان الالتزام بالبرامج الوطنية • وتصلح الميزانيات الاقليمية لأن تكون من وسائل التنسيق المجدية ، شريطة ألا تضر بالمرونة المطلوبة •

٣٦ ـ من الضرورى التنسيق بين البرامج الاقليمية للقطاعين العام والخاص • ويمكن تحقيق التنسيق المنشود عن طريق أجهزة التنمية التى تنشأ لدفع عجلة النمو الاقليمى • ومن أدوات التنسيق الأخرى برامج الترخيص والحوافز التى تضعها الحكومات •

التوصيات المتعلقة بدور اليونيدو :

٣٧ ـ هذا وقد قدمت أثناء مناقشات الحلقة التوصيات التالية بشأن دور الوكالات الاخرى التابعة للأمم المتحدة :

(أ) اتفق على أن تعتبر التوصيات الخاصة بدور اليونيدو فى ميدان التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى ـ وهى التوصيات التى تقدمت بها المجموعة الخاصة للخبراء الاستشاريين فى شئون التخطيط الصناعى الاقليمى فى اجتماعها بجنيف فى شهر مايو ١٩٦٧ [٤] ـ من التدابير الهامة التى تساعد البلدان النامية فى

---

(٤) الفقرات من ٢٠ الى ٢٤ من التقرير النهائى لاجتماع مجموعة الخبراء الاستشاريين الخاص بدراسة التخطيط الصناعى الاقليمى (جنيف ـ مايو ١٩٦٧) •

هذا المضمار • وقد أكدت الحلقة بوجه خاص على الحاجة الى نشر المعلومات وتعميم استخدام الأساليب الفعالة وتطويرها بما يتفق مع الظروف الفنية والاعلامية السائدة فى البلدان النامية بحيث تصبح عملية وصالحة للاستعمال مباشرة •

(ب) وافق المشتركون ـ مع مراعاة التعديلات المنوه عنها فى البند ج ـ على قائمة الموضوعات ذات الأولوية فى الأهمية التى اقترحها مؤتمر مجموعة الخبراء لتكون محل بحث من جانب اليونيدو مستقبلا ، بالاضافة الى البحوث اللازمة للدعم المباشر لبعض الأنشطة التنفيذية المحددة •

(ج) اقترح اعطاء نوع من الأولوية لبعض الموضوعات مثل التوفيق بين المنهج القطاعى والمنهج الاقليمى فى التخطيط ، ودور الموارد الطبيعية فىالتوطن الصناعى (٥) • ويعتبر دور الموارد الطبيعية من الموضوعات الهامة التى تستحق البحث والتى تتصل اتصالا وثيقا بظروف البلدان النامية •

(د) من المفيد أيضا أن تقوم اليونيدو بدراسة ، أو أن تساعد البلدان النامية على القيام بدراسات تستهدف تحليل تأثير حجم المدينة على الانتاجية والتكاليف الصناعية •

(هـ) واقترح أيضا أن تبادر اليونيدو الى دراسة امكانيات خلق مراكز نمو خارج الاقاليم المتقدمة فعلا وفق المعيار العام « للتشتت

---

(٥) الفقرة ٢٢ والملحق رقم ٢ ـ الجزء الثانى ـ من المرجع السابق .

الانتقائى » وكذا دراسة خصائص السياسة الملائمة لخلق تلك المراكز • وينبغى أن تشتمل مثل هذه الدراسة على مسح للتوزيع الجغرافى الحالى للنشاط الصناعى ، وبحث امكانيات انشاء صناعات جديدة فى الأقاليم الأقل تقدما ، مع توضيح نتائج تلك الدراسة من واقع حالات دول معينة •

(و) كان من رأى بعض المشتركين أنه يجب على اليونيدو أن تعد فى أقرب وقت ممكن دليل عمليات للاسترشاد به فى مجال التخطيط الصناعى الاقليمى (٦) • وكان هناك اتفاق عام على أنهذا الدليل يجب أن يؤكد فى المقام الأول على شرح الأساليب الفنية المختلفة وعرضها فى شكل مبسط حتى تكون ذات فائدة مباشرة للأفراد المعنيين بالتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية • كما رأى بعض المشتركين أن اعداد اطار تمهيدى لدليل العمليات يعتبر خطوة أولى نحو اعداد اطار تفصيلى وخطة عمل محددة •

(ز) وفيما يتعلق بتوصية اجتماع الخبراء لاستكشاف امكانيات اقامة مراكز مشتركة بين عدة دول للبحوث والتدريب فى مجال التنمية والتخطيط الاقليمى ، اتفق المشتركون على أن مثل هذه المراكز يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة • وأكدوا على ضرورة انشاء هذه المراكز وتشغيلها بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة فى هذا الميدان • وقد قدمت فى هذا الشأن

---

(٦) الفقرات ٢٢ و ٨٤ و ٨٦ من التقرير النهائى لاجتماع ID/WG. 9/16
مجموعة الخبراء الاستشارين الخاص بدراسة التخطيط الصناعى الاقليمى (جنيف مايو)
ويضم الملحق رقم (٣) من هذه الوثيقة عرضا لعمليات الارشاد المقترحة .

ثلاث مقترحات · اقتراح بأن تركز هذه المراكز عملها على التنمية الاقليمية مع بحث مختلف الجوانب الأخرى للمشكلة دون الاهتمام بالجوانب الاقتصادية وحدها · واقتراح ثان بعقد حلقات دراسية أو تدريبية دورية حول هذا الموضوع الى حين انشاء مراكز البحوث والتدريب المنوه عنها نظرا لما يحتمل من حدوث بعض التأخير فى اقامتها · أما الاقتراح الثالث فقد أشار الى امكانية استفادة البلدان النامية من خدمات الحاسبات الالكترونية وتسهيلات التدريب المتاحة فى كثير من الدول المتقدمة (مثل المركز الموجود فى براتسلافا بتشيكوسلوفاكيا) ·

(ح) كانت هناك موافقة عامة على الاقتراح القائل بضرورة العمل على اختيار خبراء من البلدان النامية عند تقديم المساعدات الفنية فى ميدانى التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية · وينطبق هذا الرأى بداهة على مساعدات التنمية الاقتصادية بوجه عام · وقد سجلت الحلقة مع الموافقة اقتراحا فى هذا الشأن تقدم به ممثل باكستان (أنظر الملحق ٦) ·

(ط) أعرب عدد من المشتركين عن رغبتهم فى جمع وتبادل المعلومات المتعلقة بأساليب التخطيط الصناعى على المستوى الدولى عن طريق اليونيدو ، على أن تحاول الأخيرة أثناء ذلك تنميط هذه المعلومات وتوحيد المصطلحات المستخدمة · وقد نوه المشتركون بجودة الوثائق المعدة الحلقة ، وأعربوا عن تقديرهم لما بذل من عناية وما روعى عن شمول فى اعدادها على يد علماء الدولة المضيفة

واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية · وأوصوا بنشر تلك الدراسات على أوسع نطاق وفى أقرب فرصة ممكنة · كما اقترح اصدار مجلدين منفصلين يضم أولهما أوراق المناقشة وبعض البحوث القطرية المختارة بينما يشمل الثانى الدراسات التى أعدها علماء الدولة المضيفة ·

ملاحظات الرئيس فى ختام الحلقة (٧) :

٣٨ ـ أشار الرئيس فى كلمته الختامية الى أن خصائص المشكلات التى ناقشتها الحلقة أصلح للندوات منها للحلقات الدراسية · وقال أن اسهام المشتركين ولاسيما ممثلى الدول النامية فى المناقشات بطريقة ايجابية وعلى قدم المساواة مع الخبراء قد زاد من أهمية الحلقة ودلالتها ، لأن ذلك مكن من بحث مشكلات التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية فى للبلدان النامية بطريقة أكثر تعمقا ·

٣٩ ـ كما أعرب الرئيس عن رضاه عن المناقشات التى جرت ، ونوه على وجه الخصوص بعرض بعض المشتركين لتجارب بلادهم فى ميدان التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية · وقال أن الحلقة ناقشت المسائل المنهجية كما تناولت الجوانب العملية لتوطين الصناعة · وأعرب عن أمله فى أن تساعد هذه الاعتبارات على حل مشكلات التوطن الصناعى فى كل دولة · واشار الرئيس الى أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الظروف والموارد الطبيعية تزيد من تعقد هذه المشكلات ، والى أن من الأسهل حل هذه

---

(٧) يشتمل الملحق رقم ٧ على النص الحرفى لخطاب الرئيس ·

المشكلات فى اطار القطاع الحكومى • كما أوضح أهمية الاستثمارات الوطنية فى تنمية الأقاليم الجديدة وحل المشكلات الاقليمية الكبيرة •

٤٠ ـ وقد أكد الرئيس على أهمية تجربة المنهج التكاملى فى حل مشكلات التوطن الصناعى ، لأن هذه الطريقة تساعد على تضافر كل القطاعات وجوانب النشاط الصناعى وعلى ترابط المصالح الوطنية والاقليمية بطريقة أكثر فاعلية • وأشار الى ما أبرزته المناقشات من أن النماذج المكانية تعتبر صالحة للتطبيق على أكمل وجه فى الاقتصاديات المخططة •

٤١ ـ وأعرب الرئيس عن أمله فى أن التقارير الهامة التى أسفرت عنها الحلقة ستساعد المشتركين على مواصلة دراستهم للتوطن الصناعى • كما عبر عن تقديره لنوعية الوثائق التى عرضتها اليونيدو هى والدولة المضيفة واقترح نشر وثائق الحلقة •

٤٢ ـ وفى ختام كلمته أشاد الرئيس بروح التفاهم التى سادت بين المشتركين والخبراء من ناحية وبين المشتركين وأعضاء هيئة المكتب من ناحية أخرى ، كما عبر عن تقديره لمساهمة اليونيدو الكبيرة فى تنظيم الحلقة وتسيير أعمالها ، وأعرب عن أمله فى أن تدرج اليونيدو الجوانب المختلفة لمشكلة التوطن الصناعى فى برنامج عملها فى المرحلة المقبلة •

الباب الثانى

المشكلات العامة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية

٤٣ ـ قام خبيرا اليونيدو اللذان توليا توجيه المناقشات واضطلعا بمهمة المقررين بالنسبة لهذا البند من جدول الأعمال بتقديم الموضوع ، كما حددا القضايا التى تحتل المرتبة الاولى من حيث الاهمية ، ومحور المناقشة . وأكد الخبيران أن قرار توطين أى مشروع صناعى فى مكان معين قد يعادل فى أهميته ـ من حيث تأثيره على التنمية فى الدولة وأقاليمها ـ قرار تنفيذ المشروع فى حد ذاته . فالانتاج لا يمكن أن يتم فى فراغ ولذلك فانه ليس من المناسب تقرير ماهية المنتج دون مراعاة للمكان الذى سينتج فيه ، كما أنه من غير السليم تحديد موقع الانتاج قبل معرفة السلعة التى ستنتج فيه .

٤٤ ـ ومن المشكلات الكبرى فى هذا الصدد أن النظريات التقليدية فى توطين المشروعات تطورت فى الاقتصاديات الصناعية ومن أجل تلك الاقتصاديات . ومن ثم فانها لا تصلح تماما للتطبيق فى البلدان النامية . على أنه يبدو أن المعايير التقليدية يمكن أن تقدم بعض الخطوط الارشادية المقبولة بوجه عام للتوطين والتخطيط الاقليمى فى الدول النامية . ولذلك فان مناقشة هذا البند وغيره من البنود تهدف فيما تهدف الى تمحيص تلك المعايير والطرق وتكييفها قدر الامكان لتلائم خصائص الاقتصاديات النامية .

٤٥ ـ وأكد الخبيران أيضا أنه لابد فى مجال التوطين والتنمية الاقليمية من التزام الحذر الشديد عند اصدار تعميمات شاملة ، وأن أى استنتاج لابد

وأن ينظر اليه فى ضوء الخصائص الهيكلية لاقتصاد الدولة المعنية ، والمرحلة التى بلغتها فى نموها ، وكذلك فى ضوء أوضاعها التنظيمية وظروفها السياسية .

٤٦ ـ وقد تم تحديد القضايا الثلاث الأساسية التى اعتبر أنها تشكل محورا مناسبا للمناقشة على النحو التالى :

(أ) معنى لفظة « الاقليم » ، وتعيين الأهداف المختلفة للتنمية الاقليمية وما يترتب عليها من آثار ، وتحديد البعد الزمنى المناسب لكل هدف .

(ب) دور التوطن الصناعى فى بلوغ أهداف التنمية الاقليمية ، مدى امكانية استخدام سياسات التوطن الصناعى فى تحقيق أهداف التنمية الاقليمية مع وجود بدائل أخرى (مثل السياسات الزراعية، وسياسات القوى العاملة ، وسياسات الاستثمار العام فى بناء الهياكل الأساسية الخ) .

(ج) العلاقة بين التوزيع الجغرافى للصناعة والنمو الاقتصادى للدولة فى مجموعها ، وفى أى مرحلة يمكن انتهاج سياسات اللامركزية الصناعية دون اضرار بالنمو الاقتصادى الوطنى ، والعلاقة المتبادلة بين التوطن الاقتصادى الأمثل وتحقيق الأهداف الوطنية الأخرى ، مثل زيادة التكامل السياسى بين مختلف أقاليم الدولة .

٤٧ ـ قدم خبير الدولة المضيفة ـ الذى اشترك مع خبيرى اليونيدو فى عرض هذا البند من جدول الأعمال ـ تقريرا شاملا عن المشكلات والحلول المتعلقة بتوطين الصناعة والتنمية الاقليمية فى دولته ، كما استعرض مختلف التقارير الأساسية التى أعدها عدد من خبراء الدولة المضيفة الآخرين .

الكلمات العامة :

٤٨ ـ عرض المشـــتركون ـ من البرازيل وبورما وشـيلى والكونغو (برازافيل) وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا والهند والعراق ونيجيريا وباكستان وبيرو والسودان وسوريا وتركيا والجمهورية العربية المتحدة وكذا عدد من المراقبين ـ تجارب بلادهم فيما يتعلق بمشكلات وبرامج التنميـــة الاقليمية .

٤٩ ـ تكررت فى الكلمات العامة الاشارة الى أن النشاط الاقتصادى فى الدول النامية يميل الى التركز فى مركز حضرى واحد أو فى بضع مراكز حضرية قليلة تتوفر فيها الهياكل الأساسية ، والأسواق الواسعة نسبيا ، والمستويات التعليمية المرتفعة (ومن ثم يتوافر فيها الفنيون والمهنيون المهرة) فضلا عن سهولة الاتصال بالهيئات الحكومية وبمديرى المشروعات الأخرى. ويؤدى هذا الوضع الى ظهور فوارق اقليمية تسعى الحكومات الى تضييقها بنشر الصناعة وادخالها فى أقاليم أخرى سواء عن طريق تدعيم القطاع العام أو عن طريق تنظيم القطاع الخاص . وقد أكد عدد من المراقبين ـ فيما يتعلق بحل مشكلة التوزيع الرشيد للقوى الانتاجية داخل الدولة ـ على أن أقصى قدر من الكفاءة انما يتحقق فى اطار القطاع العام .

٥٠ ـ وأشار معظم المتكلمين أيضا الى أنه لا يمكن القول بأن برامج التشتت الصناعى فى بلادهم قد كللت بالنجاح الكامل ، وأن الجهود لا تزال مستمرة ولا سيما فيها يتعلق باعادة تقييم أساليب التوطن الصناعىوسياسات التنمية الاقليمية واعادة تحديد الأهداف وتوضيحها ، وخلق أجهزة تنظيمية أكثر ملاءمة فى معظم الدول .

٥١ ـ لوحظ أن عددا من الدول النامية مرت بتجارب متشابهة فى عهد الاستعمار مما جعل تنميتها الاقليمية تسير على نمط واحد · ومن الأمثلة على ذلك أن الصناعات فى الهند ـ وقت حصولها على الاستقلال ـ كانت مركزة فى عدد قليل من المراكز الكبرى مثل بومباى وكلكتا · ومنذ ذلك الحين تسعى سياسة الحكومة الى نشر الصناعات الجديدة عن طريق اعطاء دور أكبر للقطاع العام وكذا عن طريق اصدار تراخيص اقامة المنشآت الخاصة · الا أن سياسات التشتيت قد صادفت عددا من المشكلات الجوهرية منها أن عملية التشتيت الصناعى كانت فى أغلب الأحيان باهظة التكاليف ، وكان هذا راجعا فى بعض منه الى أن الأقاليم التى توطنت فيها الصناعات قبل غيرها كانت أقل تكلفة من الأقاليم الأخرى · ومنها أيضا أن التحكم فى توطين المشروعات الخاصة عن طريق اصدار التراخيص لم يكن يكفل توطينها فى الأقاليم التى تريد الحكومة تنميتها ، وانما كان يمنع فحسب اقامة تلك المشروعات فى المراكز الكبرى ·

٥٢ ـ أشار البعض الى أنه لما كانت الأقاليم المختلفة تتفاوت من حيث خصائصها ، فان سياسة التنمية الاقليمية لا يمكن أن تستهدف تنمية كافة الأقاليم بدرجات متساوية ، وانما تهدف الى تنمية كل الأقاليم الى أقصى حد ممكن فى حدود امكانيات كل منها · وقد برزت من مناقشة تجربة باكستان نقطتان أساسيتان :

(أ) أن الطابع الجغرافى لباكستان اقتضى أن يتضمن دستورها النص صراحة على مبدأ « هدف التكافؤ » بمعنى تضييق الشقة الاقتصادية بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية ·

(ب) أنه يمكن داخل باكستان الشرقية (وهى الاقليم الأقل تقدما) توطين الصناعات على أساس كفاءة المشروع أولا ، مع اعتبار أن هذا الاقليم أكثر تجانسا · أما فى باكستان الغربية فان وجود ثقافات متباينة وخصائص اقتصادية داخلية مختلفة كان يحد من امكانية التوطين الاقتصادى للمشروعات ·

٥٣ ـ ذكر المشتركون أنه يتعين فى مجال التنمية الاقليمية أن يكون هناك « توازن بين الأربحية الاقتصادية والأربحية الاجتماعية » وأن التنمية لا ينبغى أن تعنى أساسا بمعدل النمو الاقتصادى ، وانما بـ « الثمن » الاجتماعى والاقتصادى الذى يكفل تحقيق معدل نمو معين · ولو أن التنمية كانت تهتم أساسا بزيادة بمعدل النمو الوطنى الى أقصى حد ممكن لاقتضى ذلك الاستمرار فى الاستثمار فى المناطق المتقدمة · الا أنه من الواضح أن مفهوم التنمية الوطنية أوسع وأشمل من معدل النمو الاقتصادى ·

٥٤ ـ تشير تجربة الجمهورية العربية المتحدة الى أن الجهود التى تبذل لمقاومة الاتجاه القوى نحو التركيز الصناعى « يجب ألا تكون عنيفة ، بل يتعين أن تتسم بالسلاسة والتدرج » · وقد ذكر أيضا أنه وان كانت المشكلات العامة التى تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بالتركيز الصناعى واحدة ، الا أن حلول تلك المشكلات لا يمكن أن تكون متماثلة ، وانما « يتعين أن تقوم على أساس الظروف المحلية ومدى وفرة الموارد ، وكذا على أساس التطلعات الوطنية » ·

٥٥ ـ لوحظ أيضا أثناء المناقشة أن تجربة كثير من من الدول تدل على أن وفورات التجمع والوفورات فى تكاليف النقل تقلل من تكلفة المشروعات المقامة فى المدن · وقد أعتبر أحد المشتركين أن المشكلة الرئيسية التى تواجهها

بلاده فى مجال التنمية الاقليمية هى نقص خدمات النقل فى المناطق النائية عنها فى المدن • وأشار عضو آخر فى الحلقة الى أن من الحلول الممكنة فى هذا الصدد استغلال الأنهار فى كل من أغراض النقل وتوليد الطاقة • كما أشار البعض الى أن موسسات التمويل الدولية التى تقدم العون للمشروعات الصناعية قلما توجه العناية الكافية الى توطين المشروعات أو الى تأثيره على المنطقة المحيطة بالمشروع • وتدل تجربة البنك الصناعى الذى أنشىء فى السودان لتشجيع التنمية الصناعية هناك على أن توفير الهياكل الأساسية فى منطقة ماهو أهم وسيلة لاجتذاب الصناعة الى تلك المنطقة • وأخيرا وصف أحد المشتركين السياسية الاقليمية فى دولته بأنها ترتكز الى حد كبير على استغلال طاقات « أقاليم الفرص الجديدة » ـ التى سيرد ذكرها فى جزء لاحق من هذا الباب ـ وقال أن الموارد الطبيعية التى تكتشف عن طريق التنقيب يمكن أن تكون أساسا لتوطين الصناعات المحلية •

٥٦ ـ وقد وصف عدد من المراقبين البيلروس منجزات الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا فى مجالات التوزيع الرشيد للقوى الانتاجية ، والتخطيط الاقليمى ، والتنمية الاقليمية • وأشاروا الى أنه بعد قيام جمهورية بيلروسيا الاشراكية السوفيتية فى عام ١٩١٩ ، بدأ تعمير البلاد وانماؤها على أساس اقتصادى اشتراكى • وحتى عام ١٩٤٠ كان قد تم انشاء فروع صناعية جديدة ، كما ازداد الانتاج الصناعى بصورة ملموسة • الا أن الحرب العالمية الثانية أدت الى توقف هذا التقدم • وقد هلك فى تلك الحرب ربع سكان البلاد ودمرت معظم المراكز الحضرية فيها لى حد أن الانتاج الصناعى لم يزد فى سنة التحرير عن عشر ما كان عليه قبل الحرب • ومن البديهى أن هذا الدمار الهائل قد عقد مشكلات التنمية الاقليمية وتوطين الصناعة الى حد كبير • ولكن

بيلروسيا سرعان ماوقفت على أقدامها من جديد حتى أن الانتاج الصناعى فى عا ١٩٥٠ كان يزيد بنسبة ١٥ فى المـائة عما كان عليه قبل الحرب ، وفى عام ١٩٦٧ وصل الى تسعة أمثال ماكان عليه حيث بلغ متوسط المعدل السنوى للنمو الصناعى فى الفترة من ١٩٥١ ـ ١٩٦٧ نحو ١٣ فى المـائة • وتتمثل حصيلة هذه الانجازات فى التحسن السريع فى مستويات معيشة السكان بعد أن قضى على استغلال الانسان ، وأصبح العمل مكفولا للجميع ، وأصـبحت الخدمات الصحية والتعليمية مجانية وأقيم نظام شامل للتأمينات الاجتماعية • هذا وقد كان من رأى المتحدثين أن تجربة بيلروسيا فى النمو المطرد من حالة التخلف الاقتصادى الى مرحلة التقدم الصناعى السريع يمكن أن تعود بالفائدة على كثير من الدول النامية التى تواجه مشكلات مماثلة •

٥٧ ـ وقد أكد المراقبون من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على ثلاث نقاط رئيسية :

(أ) أن الأسلوب السليم فى توطين الصناعة والتنمية الاقليمية يتطلب اعداد نموذج رياضى شامل ومتناسق لتوزيع كافة القوى الانتاجية فى البلاد •

(ب) ان التنمية الاقليمية تقتضى توجيه عناية خاصـة الى المتطلبـات الموضوعية من الهياكل الاساسية •

(جـ) أن كثيرا من مشكلات التوطن الصناعى لا يمكن حلها الا عن طريق الجهود طويلة الأمد •

تعريف « الاقليم » ٠

٥٨ ـ كان هناك اتفاق تام على أنه من المستحيل وضع تعريف عام للفظة « الاقليم » بحيث يصلح لكل الأغراض وفى كل الأزمنة ٠ بيد أن المشتركين اتفقوا أيضا على أن عمل المخططين يجب بالضرورة أن يكون منصبا على وحدة جغرافية محددة المعالم تناسب أغراض التحليل وتتفق مع أهداف التخطيط وأساليبه ٠

٥٩ ـ وفى هذا الصدد وافق المشتركون فى الحلقة على العبارة التالية التى وردت فى وثيقة اليونيدو المعنونة « تخطيط التوطن الصناعى » ٠

« ومن البديهى أن تقسيم المشكلة يتوقف من الناحية التطبيقية على تعريف « الاقليم » ٠٠٠ فتعد « أقاليما » تلك المناطق التى تعتبرها الحكومات المعنية كذلك فيما يتعلق بأغراض التخطيط ٠ ويتوقف تعريف « الاقليم » على طبيعة المشكلة المعروضة ، نظرا لأنه يمكن وضع تعاريف كثيرة تصلح للتطبيق فى أزمان مختلفة ولأغراض مختلفة » (٨) ٠

٦٠ ـ وقد كانت هناك موافقة عامة على الرأى القائل بأن الاقليم يجب أن يعد وحدة دينمية تتغير خصائصها وحدودها مع مرور الزمن ٠ ولهذا الرأى أهميته الخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، لأن أى تقسيم محدد للأقاليم يجب

---

(٨) مؤتمر التنمية الصناعية ١٩٦٧/١٢/١ ـ تخطيط التوطن الصناعى حاشية (٥) الصفحة الخامسة .

أن يضع فى الاعتبار الطبيعة الدينمية لعملية التنمية · · كما أن أى تقسيم اقليمى محدد لا بد وأن يكون مرنا بالقدر الذى يسمح بتعديله والاستفادة منه فى ضوء الظروف المتغيرة ·

٦١ ـ كذلك اتفق بوجه عام على أن عدم وجود مصطلحات موحدة تستخدم فى الأغراض العملية يعتبر من المشكلات الرئيسية التى تواجه المخططين والاداريين المعنيين بالتنمية الاقليمية والتوطن الصناعى ورؤى أن تقسيم الأقاليم الى أنواع عامة يمكن أن يقلل من صعوبات التفاهم فى هذا الميدان · ومن المعايير الممكنة فى هذا الصدد تشابه المشكلات الاقتصادية العامة التى تواجه كل نوع من الأقاليم على حدة · وقد كان من الممكن ـ بطبيعة الحال ـ التوصل الى تقسيمات شتى · ولكن ووفق على التقسيم الذى اعتبر ذا فائدة عملية ، اذ يقسم الأقاليم الى أربعة أقسام عريضة على النحو التالى :

(أ) الاقليم المتقدم :

منطقة جغرافية فى دولة ما تتميز بارتفاع معدل النمو والمستوى المتوسط للتطور الاجتماعى والاقتصادى فيها عن بقية أجزاء الدولة · كما يتسم عادة بتركيز صناعى أكبر ودرجة تحضر أعلى ومزايا توطنية شاملة أكبر مما هو متوفر فى بقية أقاليم الدولة ·

(ب) الأقليم الأقل تقدما :

منطقة جغرافية فى دولة ما تتسم ببطء معدل النمو وانخفاض مستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى فيها عن بقية أجزاء الدولة · كما تعانى عادة من الافتقار نسبيا الى كثير من عوامل الانتاج ، وان توفرت فيها امكانيات التنمية فى المستقبل · ويشمل هذا التقسيم كلا من الأقاليم الأقل تقدما التى تملك

بعض امكانيات التنمية مستقبلا ، وكذا المناطق التى يبدو أنها تفتقر الى أى أساس لقيام نشاط اقتصادى مثل الصحارى والأراضى القاحلة المتجمدة ٠

(ج) اقليم « الفرص الجديدة » :

منطقة جغرافية فى دولة ما (ولا يشترط أن تكون من مناطق الحدود) تتميز بكثافة سكانية ضئيلة ووجود موارد طبيعية غير مستغلة ٠ ويمكن أن يؤدى الاستغلال الاقتصادى لهذه الموارد الى تنمية المنطقة من ناحية وزيادة معدل النمو الوطنى من ناحية أخرى ٠

(د) الاقليم المتخلف :

منطقة جغرافية فى دولة ما كانت تتمتع بنمو اقتصادى فى الماضى ولكنها لظروف هيكلية داخلية أو خارجية تعانى من الركود (أو التدهور) الاقتصادى وهذا النوع من الأقاليم أكثر شيوعا فى الاقتصاديات الصناعية ، وان كان هذا لا ينفى امكانية حدوث « تخلف » اقليمى فى البلدان النامية أيضا ٠

٦٢ ـ وقد أعرب بعض المشتركين عن اعتقادهم بأنه « لا داعى ولا أهمية مطلقا » لمحاولة التوصل الى تعريف للاقليم يكون صالحا لكافة الأغراض ولكل البلدان النامية ٠ كما كان من رأى بعض المتحدثين أنه ربما كان من الحكمة ترك مفهوم الاقليم دون تعريف محدد لأن أى تعريف محدد وواضح المدلول لابد وأن يكون من الضيق بحيث يستبعد بعض الظواهر الاقليمية الخاصة ذات الأهمية البالغة ٠ ولذلك فانه من الأفضل « استنباط المعنى المقصود من لفظة (الاقليم) من السياق الذى تستعمل فيه ومن الأهداف المقصودة فى الحالة المعروضة » ٠

٦٣ ـ وأضاف مشترك آخر الى هذا الرأى اعتبارا جديدا هو أن الأنظمة الاقليمية لا تعدو أن تكون محاولات للابتعاد عن النماذج الوطنية الشمولية التى توضع فى شكل صور رياضية بحته • ومن ثم فانه ليس من المجدى الالتزام بتعاريف ضيقة للأقاليم لأن هذا من شأنه المبالغة فى التركيز على عدد قليل من الأهداف المتآزرة لعملية التنمية • وفى هذا الصدد ، أشار المشترك أيضا الى أهمية الأنشطة السابقة على الاستثمار بمعنى التعرف على المناطق الجديدة التى تتوافر فيها الفرص الاقتصادية ، الأمر الذى اعتبره شرطا مسبقا لاجراء دراسات الجدوى والتوطين • وقد ربط أحد خبراء اليونيدو بعد ذلك بين هذا الاعتبار وبين الطبيعة الدينمية للأقاليم • فقال أن أى تقسيم اقليمى عملى لأغراض التخطيط يمكن أن يرتبط على نحو وثيق بحاجات واتجاهات الأنشطة قبل الاستثمارية فى كل دولة نامية •

٦٤ ـ وثمة حجة أخرى تؤيد الرأى القائل بأنه لا جدوى من محاولة التوصل الى تعريف واحد للاقليم هى أن الأقاليم الاقتصادية (بمعنى الأقاليم التى تعتمد مكوناتها بعضها على بعض من الناحية الهيكلية) ليس لها وجود فعلى فى البلدان النامية • بل أنه لما كانت عملية التنمية الاقليمية والوطنية فى حد ذاتها تستهدف خلق مثل هذه الوحدات الجغرافية القادرة على الاستمرار اقتصاديا فانه لا يمكن أن نفترض وجود مثل هذه الوحدات ابتداء • ولذلك فانه يتعين أن يقوم التخطيط مكانيا على أساس التقسيمات الادارية القائمة فى البلاد ، أيا كانت ، لمجرد أن هذه التقسيمات هى التقسيمات الاقليمية الوحيدة الموجودة • وقد أمن مشترك آخر على هذا الرأى مؤكدا أن تعيين حدود ملموسة للأقاليم أقل أهمية بكثير من خلق وحدات اقتصادية قادرة على البقاء •

٦٥ ـ وقد أكد عدد من المتحدثين على ضرورة اشتراك الاقتصاديين فى تعيين الأقاليم الادارية وحل المشكلات الاقليمية بحيث يقوم التخطيط الاقليمى مستقبلا على أساس ادارى ملائم ومتمشيا فى نفس الوقت مع المعايير الاقتصادية السليمة ٠

٦٦ ـ بيد أن أحد المراقبين من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ـ التابعة للأمم المتحدة ـ وكان من رأيه أنه ليس فى مقدور حلقة دراسية مخصصة للتنمية الاقليمية أن تتجاهل الحاجة الى التوصل الى تعريف معقول للاقليم ٠ وذكر المراقب أيضا أن تقسيم أراضى الدولة الى أقاليم لأغراض التخطيط الاقليمى أمر ضرورى ويجب أن يتم بما يحقق الغرض منه ٠ وقد أبدى خبراء اليونيدو رأيا مماثلا فأعربوا عن اعتقادهم بأنه لا بد من صياغة تعريف واضح للاقليم ـ وهو موضوع سياسات التنمية الاقليمية ـ وفقا للحالات المختلفة حتى يتسنى تقدير أعباء التنمية الاقليمية ومزاياها بالنسبة للاقليم تقديرا سليما ٠ كذلك كان من رأى خبراء اليونيدو أن هذه الحلقة الدراسية تستطيع أن تقدم مساهمة عملية لها أهميتها ـ من الناحية الاصطلاحية أكثر من الناحية التحليلية ـ اذا هى اتفقت على مصطلحات موحدة وأوصت بالالتزام بها فى هذا الميدان ، كما سبقت الاشارة فى هذا الباب ٠

٦٧ ـ وقد نوه عدد من المشتركين ـ فى كلماتهم التى وصفوا فيها المناهج العامة لبلادهم فيما يتعلق بالتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ـ بأن التقسيمات الاقليمية التى كان التخطيط يرتكز عليها فى بلادهم تطورت من تقسيمات عريضة ذات طابع جغرافى الى تقسيمات تفصيلية بدرجة أكبر لا تعتمد على الخصائص الطبيعية لتلك المناطق الا فى حدود معينة ٠ فذكر ممثل بيرو ـ على سبيل المثال ـ أن بلاده انتقلت من مرحلة التقسيم العريض للأقاليم

(ساحلية وأخرى جبلية وثالثة غابية) الى مرحلة تقسيم الدولة الى ثمانية أقاليم ادارية لا تعتمد كلية على المعالم الطوبوغرافية · وبالمثل تطور منهج غانا فى التخطيط الاقليمى من توخى هدف عام واحد هو تنمية أحواض الأنهار الى منهج متعدد الأغراض يتخذ من الأقاليم الادارية وحدات للتخطيط · وقد تبين من كلمات عدد من المشتركين أن كثيرا من الدول النامية تحاول بالفعل استخدام تقسيماتها الادارية الجغرافية بما يتلاءم مع متطلبات التخطيط ·

٦٨ ـ ومن النقاط الهامة الأخرى التى برزت فى كثير من الكلمات العامة أن الالتزام بتعريف اقتصادى للأقاليم فى الدول النامية الصغيرة نسبيا قد يؤدى فى كثير من الأحيان الى تعيين أقاليم جغرافية تتجاوز الحدود الوطنية · وقد تكون فى بعض الحالات أكبر مساحة من الدولة ذاتها · وفى مثل هذه الحالات تظهر الحاجة الى التعاون بين الدول فى شكل مشروعات صناعية مشتركة كلما سمحت الظروف الاقتصادية والسياسية بذلك ·

دور التوطن الصناعى فى التنمية الاقليمية :

٦٩ ـ وفيما يتعلق بمدى امكانية استخدام سياسة التوطن الصناعى فى تنفيذ أهداف التنمية الاقليمية أعرب عدد من المجتمعين عن اعتقادهم بأن تصنيع الأقاليم الأقل تقدما يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقليمية ، الا أن الآراء اختلفت حول هذه النقطة · فأشار البعض على وجه الخصوص الى أن تقييم دور الصناعة فى التنمية الاقتصادية الوطنية يخضع لمعايير مختلفة عن تلك التى تستخدم فى تقدير امكانيات تنفيذ أهداف التنمية الاقليمية عن طريق التشتت الصناعى · ورغم التسليم على نطاق واسع بأن التنمية

الصناعية ضرورة لازمة لاستمرار النمو الاقتصادى ، الا أن هذا لا يستتبع بالضرورة وجوب تحقيق التنمية الاقليمية عن طريق سياسات التوطن الصناعى وتفضيل ذلك على مساعدة القطاعات الأخرى · ومن ثم فان برامج تنمية الهياكل الأساسية والنهوض بالزراعة وغير ذلك من الاجراءات قد تكون أنفع لبعض الأقاليم من التصنيع · ويتوقف الأمر الى درجة كبيرة على الحدود الزمنية المستهدفة · فقد تكون التنمية الصناعية لاقليم أقل تقدما مرغوبة فى الأمد الطويل ولكنها تعتبر متعذرة تماما فى المراحل المبكرة للتنمية الوطنية · وعلاوة على ذلك فان تصنيع الأقاليم الأقل تقدما لا يعنى بالضرورة ـ كما يرد فى شىء من التفصيل فى الباب الثالث ـ أنه يجب اقامة صناعات تحتاج الى كثافة فى عنصر رأس المال فى تلك المناطق ·

التشتت الصناعى والنمو الاقتصادى الوطنى :

٧٠ ـ أبرزت المناقشات التى دارت حول المرحلة التى يتسنى فيها انتهاج سياسات اللامركزية الصناعية دون أن يؤدى ذلك الى الاضرار بالنمو الاقتصادى الوطنى ضرورة ايجاد نوع من التوازن بين الأهداف الوطنية المتضاربة · فالنمو الاقتصادى المطرد من الأهداف الرئيسية للتخطيط الوطنى · لذلك فانه من الأهمية بمكان التسليم بأن التركيز الجغرافى للصناعة يساعد على النمو الاقتصادى الوطنى ـ على الأقل فى المراحل الأولى للتنمية ـ وبأن أية سياسة للتشتت الصناعى تنطوى على تفاعل بين تخفيف حدة الفوارق بين الأقاليم من ناحية والنمو الاقتصادى الوطنى من ناحية أخرى ·

٧١ ـ وقد كان من رأى عدد المشتركين أن التخطيط الصناعى يستلزم وجود مفهوم معين للنمو الاقليمى المتوازن·الا أنه لوحظ أن مفهوم النموالاقليمى

المتوازن له تفسيرات مختلفة ، منها مثلا : أ ـ توحيد معدلات النمو فى الاقاليم المختلفة (وبذلك تظل الفوارق النسبية بين الدخول ثابتة) ، ب ـ تضييق الفوارق الدخلية المطلقة بين الأقاليم،أو جـ ـ العمل تدريجيا على توحيد مستويات الاستهلاك الفردى ·وقد أعرب المشتركون عن تفضيلهم للتفسير الأخير بشرط أن يكون مفهوما أنه لا يستبعد حدوث تغيرات فى توزيع السكان فى الدولة ، عن طريق الهجرة بين الأقاليم مثلا · وفى هذا الصدد اتفق المشتركون بوجه عام على أن سياسات التنمية الاقليمية ينبغى أن تعنى أساسا بالبشر لا بالأرض فى حد ذاتها ، وعلى أن الحاجة الى التصنيع لا تستدعى بالضرورة تصنيع كافة الأقاليم الادارية · ولذا فان الهجرة بين الأقاليم يمكن أن تسمح باستغلال أنماط التوطن المثلى من ناحية وتساعد على تضييق الفوارق بين الدخول الفردية تدريجيا من ناحية أخرى ·

الباب الثالث

العوامل المؤثرة فى توطن الصناعة

٧٢ ـ قام خبيرا اليونيدو اللذان عملا كمقررين وتوليا توجيه المناقشات الخاصة بهذا البند من جدول الأعمال بتقديم الموضوع وتحديد القضايا الرئيسية المتعلقة به والنقطة التى ستتخذ محورا للنقاش · وقد تناول الخبيران فى مقدمتهما العامة للموضوع دور العوامل التوطينية فى عملية اتخاذ القرارات على المستويات المختلفة للتخطيط وبينا أهميتها النسبية · وأشارا فى هـــذا الصدد الى أنه على الرغم من وجوب تحليل العوامل التوطينية فى ضوء الأهداف القطاعية والاقليمية للتنمية ، الا أنه يمكن التركيز على دور تلك العوامل فى تحقيق النمط الأمثل للتوطن الصناعى · وقد أوضـــح الخبيران أن افتراض امكانية بحث دور كل عامل من العوامل المؤثرة فى التوطن على حدة افتراض غير علمى لأنه لابد من مراعاة الآثار المتضاربة المترتبة على تلك العوامل على اختلافها ، كما أنه يتعين من الناحية العملية اجراء تحليل دقيق للتأثير النسبى لكل عامل من عوامل التوطن على فرع الصناعة المقصود بالبحث وخاصة فى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة ·

٧٣ ـ أوضح الخبيران أن تحليل عوامل التوطن جزء فرعى من عملية تهيئة الوسائل المناسبة لاتخاذ القرارات · وعلى ذلك فان اختيار عوامل التوطن التى تستحق التحليل انما يتوقف على مستوى التخطيط الذى تتخذ القرارات على أساسه ، ويتوقف بالتبعية على النطاق الجغرافى للتحليل التفصيلى (الأقاليم الاقتصادية ، التجمعات الحضرية ، المدن ·· الخ ·) ·

٧٤ ـ هناك ثلاثة مراحل أساسية متتالية لتحليل التوطن هى مرحلة الأقاليم والمرحلة القطاعيـة ومـرحلة الاقليم · ويتعين أن يتجه الاهتمام فى المرحلتين الأوليتين أساسا الى الموارد الطبيعية والظروف البيئية (مصـــادر الطاقة ـ المواد الخام ـ المياه ·· الخ) والنقل وتوزيع السكان وخصـائصه العامة ، والمستوى العام للتنمية فى كل اقليم · أما فى المرحلة الثالثة فان الاهتمام يتركز على دور العوامل المحليـة مثل الهيـاكل الأساسية ، وأنواع المهارات ، وتوافر مرافق الانتاج والصناعات والخدمات المرتبطة بها ·

٧٥ ـ حدد المجتمعون القضايا التى تصلح كمحور للنقاش على النحو التـالى :

(أ) العلاقة المناسبة ـ على المستوى الاقليمى ـ بين الاستثمار فى بناء الهياكل الأساسية والاستثمار فى المرافق الانتاجية المباشرة ·

(ب) تأثير الوفرة النسبيـة للعمال المهرة داخـل الاقليم على التوطن الصناعى ·

(ج) تأثير حجم الانتاج والوفورات الخارجية على نمط التوطن الصناعى ·

(د) خصائص الصناعات القابلة للتوطن بطريقة مثلى فى الأقاليم الأقل تقدما ·

٧٦ ـ وصف خبير الدولة المضيفة الذى اشترك مع خبراء اليونيدو فى اعداد هذا البند من جدول الأعمال تجربة جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية فى تحليل أهم العوامل المؤثرة فى التوطن الصناعى بالنسبة لفروع الصناعة المختلفة ، كما استعرض الوثائق الأساسية المتعلقة بهذا البند والتى أعدها علماء بيلروسيا ·

٧٧ ـ وأشار الخبير على وجه الخصوص الى عوامل التوطن التى يتعين أخذها فى الحسبان فيما يتعلق بصناعات تجهيز الخامات الزراعية · وأكد الخبير استنادا على التقرير الذى أعده علماء بيلروسيا أن التنمية الصناعية والزيادات التى تحدث فى عدد السكان يجب ألا تكون لها تاثيرات سلبية على ظروف المعيشة فى المدن ، وذكر أنه يمكن تحسين توطين الصناعات بما يتفق مع الخطة العامة للمدينة المعنية ومع مشروعات التخطيط الاقليمى · وقال أن أفضل أنماط التوطن الصناعى داخل المدن تتحقق بانشاء مناطق صناعية على أساس التعاون بين المشروعات ·

٧٨ ـ تحدث عدد من المراقبين وكذا بعض أعضاء الحلقة من البرازيل وشيلى وغانا والهند والعراق ونيجيريا وباكستان وتركيا والسودان والجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا عن أهمية عوامل التوطن المختلفة ·

٧٩ ـ وقد أكد بعض المشتركين على أن علاقة الاعتماد المتبادل بين الخصائص التوطينية الموضوعية والأهداف العامة للتخطيط القومى والاقليمى تحول دون تحليل عوامل التوطن بمعزل عن أهداف التخطيط فى الأمد الطويل · كما أنه يتعين عند توطين المشروعات أو المجمعات الصناعية الاقليمية فى اقليم معين اختيار الموقع الأقل تكلفة بالنسبة لتحقيق مستوى معين من الانتاج ·

دور الهياكل الأساسية :

٨٠ ـ أجمع المشتركون على أهمية مرافق الهياكل الأساسية بوجه عام كعامل مؤثر فى توطن الصناعة وكشرط مسبق للتنمية الاقليمية · وأشار البعض الى أنه يجب اعتبار أن الهياكل الأساسية لاتتكون فقط من المرافق

الاقتصادية مثل الطاقة والنقل وانما تشتمل أيضا على مكونات اجتماعية مثل مستويات الصحة والتعليم فى الاقليم ، وأوضحوا أن افتقار الدول النامية بوجه عام الى مثل هذه التسهيلات يعرقل التنمية على المستويين الوطنى والاقليمى ·

٨١ ـ اتفق الرأى على ضرورة الانفاق على الهياكل الأساسية التى تكون لازمة للتنقيب عن الموارد الطبيعية فى أية منطقة ، وعلى أن مثل هذه العمليات التنقيبية السابقة على الاستثمار شرط لازم للتنمية بها مستقبلا · كما اتفق الأعضاء على أن مقدار الاستثمارات المخصصة لبناء الهياكل الأساسية فى اقليم ما يجب أن تتناسب مع احتياجات القطاعات الاستخراجية والزراعية والصناعية من خدمات تلك الهياكل فى الأجل الطويل · ومن ذلك أن المبالغ المنصرفة على اقامة الهياكل الأساسية المتعلقة باكتشاف ثروات معدنية معينة يجب ألا تتناسب فحسب مع الطلب المتولد من الصناعة الاستخراجية على تلك الخامات بل يتعين أن تتناسب أيضا مع الطلب المتوقع من جانب صناعات تصنيع الخامات المعدنية التى ينتظر توطينها فى الاقليم ·

٨٢ ـ أشار عدد من المشتركين الى الآثار الايجابية أو السلبية التى يمكن أن تتعرض لها التنمية الوطنية والاقليمية نتيجة لتوافر الهياكل الأساسية أو الافتقار لها · وأوضح البعض أن اكتشاف مصدر محلى للطاقة (هو الغاز الطبيعى) فى جمهورية أوزبك الاشتراكية السوفيتية قد ساعد على تنمية صناعة النسيج فى تلك الجمهورية · كما أشار ممثل السودان الى أن انخفاض مستوى استهلاك الفرد من اللحوم فى بلاده رغم توفر الماشية فيها يرجع الى تركز الثروة الحيوانية فى اقليم واحد واستحالة توزيع منتجات اللحوم على بقية أجزاء الدولة بسبب عدم توافر وسائل النقل ·

٨٣ ـ ذكر بعض المتحدثين أن بعض مشروعات الهياكل الأساسية ذات حجم كبير وتحتاج الى استثمارات ضخمة ، وأنه مالم تكن اقامة تلك الهياكل مرتبطة بقيام عدد من المشروعات الانتاجية المباشرة فى الاقليم فان معدل الاستفادة منها يكون منخفضا ومن ثم تكون تكلفة الهياكل الأساسية بالنسبة لكل وحدة من الانتاج النهائى مرتفعة · وتتحقق نفس النتيجة اذا ما طالت الفترة الزمنية بين بناء الهياكل الأساسية واقامة المشروعات الانتاجية المباشرة · وقد ذكر البعض أن الوضع الأمثل يتحقق اذا ما سبق الاستثمار فى بناء الهياكل الأساسية الاستثمار الانتاجى المباشر بخطوة واحدة ·

٨٤ ـ وتدل تجربة تركيا على كيفية معالجة بعض هذه المشكلات · فقد اقترن الاستثمار فى بناء الهياكل الأساسية فى الأقاليم الشرقية المتخلفة هناك باقامة مركز نمو تلك المنطقة وفقا لخطة مرسومة تضمنت الاستثمار فى الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية الصغيرة لسد احتياجات السوق المحلية ·

٨٥ ـ وقد أشار البعض الى وجوب اتخاذ قرار على المستوى الوطنى بشأن كيفية توزيع الاستثمار بين الهياكل الأساسية والأنشطة الانتاجية المباشرة حيث يلزم فى أكثر الأحوال الاختيار بين الانفاق على المشروعات الانتاجية المباشرة التى غالبا ما تكون قريبة من مراكز النمو القائمة فعلا وبين مشروعات اقامة الهياكل الأساسية فى الأقاليم الأقل تقدما · وفى هذا الصدد ذكر ممثل الهند أن بلاده اتخذت هذا القرار على أسس علمية · اذ أن الاستثمارات الخاصة ـ ومعظمها من النوع الانتاجى المباشر ـ عادة ما تتجه الى مراكز النمو على حين أن الاستثمارات العامة ، والتى تنصب فى معظمها على الهياكل الأساسية توجه عن قصد الى الأقاليم المتخلفة ·

٨٦ ـ واقترح مشترك آخر أن يكون الاختيار على أساس زمنى فاذا كان الهدف هو تنمية اقليم ما على وجه السرعة وجب التركيز على الاستثمارات الانتاجية المباشرة (ويشترط بداهة توافر الحد الأدنى من الهياكل الأساسية اللازمة) أما اذا كانت الأفضلية للأهداف طويلة الأجل ، وجب التركيز على مشروعات اقامة الهياكل الأساسية ٠

وفرة الأيدى العاملة كعامل من عوامل التوطن :

٨٧ ـ اتفق الرأى على أن من المشاكل الأساسية التى تواجه الدول النامية أن فرص العمالة على نطاق واسع تتركز عادة فى عدد قليل من المراكز الحضرية ٠ ويقتضى هـ ا الوضع الاختيار بين تشجيع النزوح الى النقـــاط النامية فى الدولة أو توفير فرص العمالة محليا ٠

٨٨ ـ كما اتفقت الآراء على صـــعوبة اقناع الأفراد بالنزوح الى الأقاليم المتخلفة ، بينما تميل قوة العمل الى النزوح بسرعة الى المراكز الحضرية ٠

٨٩ ـ ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ممثل الجمهورية العربية المتحدة من أنه كان من الضرورى فى بعض الحالات دفع أجور مضاعفة لحث الأيدى العاملة على الانتقال الى موقع بناء السد العالى فى أسوان ٠ كما لوحظ أنمعدل تنقل الأيدى العاملة بين الأقاليم قد يكون منخفضا على حين أن معدل تنقلهم داخلالاقليم الواحد مرتفع جدا كما هو الحال بالنسبة لحركاتالهجرة الواسعة من المناطق الزراعية الى المدن القريبة منها ٠

٩٠ ـ أشار بعض المشتركين الى أنه ، حتى فى الحالات التى يكون فيها معدل تنقل الأيدى العاملة غير مرتفع ، فان تركز العمال المهرة فى منـــاطق

قليلة يجعل من الوفرة الاقليمية للمهارات المختلفة عاملا هاما من العوامل المؤثرة على توطن كثير من الصناعات • ومن ناحية أخرى أبدى مندوبا غانا والسودان تشككهما فى أهمية عنصر العمل كعامل مؤثر فى توطن المشروعات الصناعية فى بلديهما ، وذكرا أن المشكلة الرئيسية عندهم انما تتمثل فى الافتقار شبه التام الى الأيدى العاملة الماهرة •

٩١ ـ اتفق رأى المشتركين على أن أهمية الوفرة الاقليمية لمهارات الأيدى العاملة كعامل من عوامل توطن الصناعة تتفاوت باختلاف مراحل التنمية وأنها تميل الى الازدياد بازدياد درجة تعقد اقتصاديات الدولة النامية وارتفاع مهارات الأيدى العاملة فيها ، وقد طلب كثير من المشتركين بشدة بوقف حركة الهجرة الى المراكز الحضرية الرئيسية عن طريق تشجيع توطن الصناعة فى الأقاليم المتخلفة •

٩٢ ـ لاحظ عدد من المشتركين أن معظم الأقاليم المتخلفة تزخر بالأيدى العاملة غير الماهرة ، مما يجعلها فى كثير من الأحيان صالحة لتوطين الصناعات التى تستخدم أساليب انتاجية تتطلب كثافة الأيدى العاملة • ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ممثل العراق من أن بلاده فضلت اقامة مصنع لانتاج الورق بالأساليب كثيفة العمالة فى منطقة متخلفة على اقامة مصنع أكثر كفاءة تستخدم فيه الأساليب كثيفة رأس المال فى اقليم متقدم نسبيا ، على الرغم من أن المصنع الأول قد يبدو أقل كفاءة • وقال المندوب انه يمكن اعتبار أن هذا الاختيار قد تم دون تكلفة اجتماعية تذكر نظرا لأن القيمة الاقتصادية للأيدى العاملة غير المتحركة وغير المستغلة ضئيلة للغاية وربما كانت معدومة تماما •

٩٣ ـ وقد انتهجت الجمهورية العربية المتحدة نهجا مماثلا بالنسبة للصناعات التى تستلزم بناء أكثر من مصنع ويمكن فيها استخدام الأساليب التى تحتاج الى كثافة فى رأس المال أو تلك التى تستوعب عددا كبيرا من الأيدى العاملة بنفس المستوى من الكفاءة · فقد استخدمت الطرق التى تحتاج الى كثافة فى الأيدى العاملة فى المناطق الأقل تقدما بينما أقيمت المصانع التى تتطلب كثافة فى المعدات الرأسمالية فى المناطق المتقدمة · الا أن هذه الأمثلة على سياسات التوطن الصناعى لاينبغى أن تحول دون اقامة المشروعات كثيفة رأس المال التى تستخدم معدات أحدث أو من آخر طراز فى الأقاليم المتخلفة ·

٩٤ ـ أكد كثير من المشتركين على وجوب النظر الى الموارد البشرية فى اطارها الحركى بحيث تؤخذ فى الحسبان التغيرات المحتملة فى حجمها ومهاراتها نتيجة لبرامج التدريب · وأوضحوا أن الصعوبات التى تكتنف نقل أعداد كبيرة من العمال تقتضى فى كثير من الأحيان اقامة مراكز محلية للتدريب على المهارات المطلوبة للصناعات المستهدفة · وقد أشار مندوب تركيا فى هذا الصدد الى أن تصنيع الأقاليم الريفية فى شرق تركيا يستلزم تدريب الأعداد التى ستضاف مستقبلا الى قوة العمل محليا على العمليات الصناعية وفقا لمخطط مرسوم ·

٩٥ ـ كما أكد المشتركون على أهمية التدريب أثناء العمل كبديل يستحق النظر فى جميع الحالات · الا أن البعض أشار الى ما للتعليم والنظرة السليمة للعمل فى المجالات الصناعية من أثر فى سرعة تدرب الأيدى العاملة على المهارات المختلفة وقدرتها على استيعاب التدريب أثناء العمل ·

٩٦ ـ كذلك أوضح البعض أنه يفضل توطين الصناعات التى تتكيف مع التقلبات الموسمية الواسعة فى الانتاج والعمالة بالقرب من تجمعات الأيدى العاملة المحلية ، لأن توطين تلك الصناعات فى مناطق نائية يثير مشكلة توفير فرص العمالة لقوة العمل أثناء فترات الركود ٠

الوفورات الخارجية والتجمع الصناعى :

٩٧ ـ بحث المشتركون أهمية الوفورات الخارجية كعامل من عوامل التوطن وأشار البعض الى أنه اذا لم تبذل جهود لوقف تأثير تلك الوفورات فان هذا التأثير قد يؤدى الى تركز الصناعة تركزا شديدا فى مركز حضرى واحد أو بضع مراكز حضرية قليلة على أحسن تقدير ٠

٩٨ ـ وقد اعتبر المشتركون أن هـذه الوفورات الخارجية تنبـع من مصـدرين رئيسيين : توافر الهيـاكل الأساسـية والعلاقات المشتركة بين الصناعات ٠ وقد نوقشت فى صدد العلاقات بين الصناعات مختلف مظاهر الارتباط بصناعات مستلزمات الانتاج وبالصناعات المستهلكة للانتاج ، وانتهى المجتمعون الى استنتاج اجتهادى هو أنه قد يكون من الأفضل توطين صـناعات معينة بالقرب من الصناعات الرئيسية الموردة لمستلزمات الانتاج أو على العكس من ذلك بالقرب من الصناعات الكبرى المشترية لمنتجاتها ٠

٩٩ ـ استرعى البعض انتباه المشتركين الى أهمية هذا المبدأ فى اقامة المجتمعات الصناعية ٠ وأشار عدد من المتكلمين الى ضرورة تجنب تشتيت الأنشطة الصناعية دون داع عند التخطيط لتنمية اقليم من الأقاليم ، والى أنه يستحسن أن تقوم التنمية على أساس بناء مجمعات انتاجية فى المراكز الاقليمية التى تكون بمثابة مراكز للنمو لتنمية الاقليم بأسره ٠

١٠٠ ـ بيد أن بعض المشتركين نبهوا الى أن مثل هذه السياسة قد تنطوى على تضحية اقتصادية تتكبدها الدولة بدلا من السماح بتركز الأنشطة الصناعية دون تخطيط · فاذا كانت هناك مثل هذه التضحية وجب توضيح أبعادها وأعبائها ·

١٠١ ـ تحدث عدد من المجتمعين عن جهود بلادهم فى سبيل اقامة المجمعات الصناعية المشار اليها · وفى هذا الصدد ، أعرب بعض المراقبين من الدولة المضيفة عن اعتقادهم بأن تجربة الاتحاد السوفيتى فى تنمية الموارد الانتاجية فى مناطق شاسعة من سيبيريا تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لجهود الدول النامية فى هذا الاتجاه مستقبلا ·

١٠٢ ـ دارت مناقشات مطولة عن الحجم الأدنى المناسب والتنوع الصناعى لمراكز النمو التى يتقرر انشاؤها · وتشير تجارب عدد من الدول الى أنه لايوجد حجم أمثل موحد لمراكز النمو ، والى أن التركيب الصناعى للمجمع يعتمد على الخصائص الانتاجية لكل اقليم ولكل دولة · وقد ذكر ممثل تركيا من واقع تجربة بلاده أن الوفورات الخارجية تظهر أهميتها عندما يتراوح عدد سكان التجمع الحضرى بين ٢٥٠ ألف نسمة و ٣٠٠ ألف نسمة على الأقل ·

١٠٣ ـ وأشار عدد من المشتركين الى أنه على حين أن التجمع قد يكون مرغوبا فيه الى حد ما للاستفادة من الوفورات الخارجية الكامنة ، الا أن بعض الأعباء قد تبدأ فى الظهور بعد الوصول الى حجم حضرى معين · على أن المجتمعين أكدوا أنه لا تتوافر معلومات دقيقة عن حجم التجمع الحضرى الذى يبدأ عنده هذا النوع من الأعباء الحجمية ·

الصناعات المناسبة للتشتت :

١٠٤ ـ تحدث عدد من الأعضاء عن الصناعات التى تناسب التوطن فى الأقاليم المتخلفة · واتفق الرأى على أنه قد يكون من المناسب توطين الصناعات المختلفة فى الأقاليم ذات الموارد الملائمة لها ·

١٠٥ ـ وقد اقترحت البدائل التالية :

(أ) اقامة الصناعة الصغيرة التى تحتاج الى كثافة فى الأيدى العاملة وتتجه الى سد احتياجات الأسواق المحلية : وقد أشار أحد المشتركين فى هذا الصدد الى أن الاعتماد الكلى على هذه الصناعات دون غيرها قد يضر بالتنمية الصناعية الاقليمية نظرا لأن مثل هذه الصناعات لاتنجح الا اذا أقيمت وسط هيكل صناعى متنوع ، الأمر الذى لايتوفر فى الدول النامية ·

(ب) صناعات تجهيز الخامات الزراعية القائمة على الانتاج الزراعى الاقليمى ·

(ج) المجمعات الكبيرة التى تضم صناعات تجهيزية تقوم على أساس الموارد المعدنية أو مصادر الطاقة المحلية · وفى هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجربة الهند فى توطين مصفاة للبترول مع الصناعات التجهيزية المرتبطة بها فى أحد الأقاليم المتخلفة ، فى موقع وسط بين مراكز الانتاج ومراكز التوزيع ·

(د) الصناعات المساعدة التى تستعين القطاعات الاقتصادية الرائجة بخدماتها والا تحتاج الى تكاليف نقل مرتفعة ومثل هذه الصناعات تستفيد من ازدهار الصناعات التى تنتفع بخدماتها ، وتعمل على نقل النمو فى القطاعات المزدهرة الى الأقاليم المتخلفة ·

الباب الرابع

تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى

١٠٦ ـ قدم خبيرا اليونيدو المسئولان عن البند الثالث من جـــدول الأعمال موضوع ذلك البند وهو تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى كما استعرضنا فى ايجاز النماذج الرياضية المختلفة مع التمييز بين النمـازج التوطينية والنماذج الاقليمية وبين نماذج التخطيط ونماذج البرمجة • وقد تركزت المناقشات التى أعقبت هذا العرض حول موضوعات التنسيق بين التخطيط الاقليمى والتخطيط القطاعى ، والتنسيق بين الخطط الاجماليـــة وبرمجة المشروعات ، ومدى ملاءمة الأساليب التحلية المختلفة •

١٠٧ ـ قدم خبير الدولة المضيفة الذىتعاون مع خبراء اليونيدو فىاعداد هذا البند وصفاللنماذج الاقتصادية الرياضية الرئيسية التى تم تطويرها وتطبيقها فى بيلروسيا • وتشتمل هذه النماذج على عدد كبير من المتغيرات والعلاقات غير الخطية وتصلح الى حد كبير لحل المشكلات بما فى ذلك المشكلات المتعلقة بايجاد الحلول التوطينية شبه المثلى تمهيدا للمقارنة بينها • وعلى الرغم من أن النماذج الرياضية قد أصبحت ذات أهمية كبيرة ، فضلا عما يطرأ عليها من تحسن سريع ، فان نقص البيانات والحاسبات الالكترونية والأفراد الفنيين يقيد من امكانيات تطبيقها ، ويستلزم استخدام عدة طرق متنوعة ، منهـــا الطرق التقليدية ، فى آن واحد • وقد أشار خبير الدولة المضيفة الى أن حل

المشكلات الملموسة على أفضل وجه لايتأتى بالاعتماد على طريقة واحدة وانما يتطلب استخدام العديد من الطرق المتآزرة ، بما فى ذلك الطرق العلمية المعقدة ٠

التنسيق بين التخطيط القطاعى والتخطيط الاقليمى وبرمجة المشروعات :

١٠٨ ـ أكد خبيرا اليونيدو عند عرضهما للموضوعات الرئيسية على دور الحكومات الوطنية فى تحقيق الانسجام بين الخطط القطاعية والخطط الاقليمية ٠ وبينا أن ذلك يتطلب توافر عناصر ثلاثة هى :

(أ) وجود أجهزة فعالة للتخطيط والبرمجة على المستوى الاقليمى ٠

(ب) توافر الوسائل اللازمة للتنسيق المنظم وتبادل الآراء بين الهيئات الاقليمية والهيئات القطاعية ٠

(ج) وجود نظام لتوفير المعلومات عن الظروف القائمة بالنسبة للمشروعات والقطاعات والاقاليم ، مع اتاحة التنبؤات والتطورات المقترحة على كل مستوى من هذه المستويات ٠ ويتعين ممارسة التخطيط الاقليمى وبرمجة المشروعات فى اطار الخطط قصيرة الأجل والخطط المستقبلة كليهما ، مع اعتبار أن التخطيط الاقليمى وبرمجة المشروعات يمثل جانبا هاما من جوانب الجهود الرامية الى التنمية الوطنية ٠

١٠٩ ـ وقد أبرز الخبيران أيضا ضرورة بحث كل من الأربحية الوطنية والأربحية التجارية عند تقييم المشروعات ، وبينا أن بعض المشروعات التى يصرف النظر عن تنفيذها على أساس دراسات الجدوى التقليدية قد تكون

مجدية ومرغوبة الى أقصى حد اذا أدخلت فى الحسبان القيمة الاقتصـــادية غير المباشرة لأعمالها وفوائدها بالنسبة للاقتصاد فى مجموعة ، بما فى ذلك آثار التنمية التى يمكن أن تترتب على تنفيذ المشروع • ومن ذلك أن دراسات الجدوى التقليدية تعتبر الأجور عبئا ، ولكن اذا كانت قوة العمل عاطلة فان أساليب حساب الأربحية الاجتماعية ، ومنها تحليل التكلفة والمنفعة ، قد تبين أن الأجور لا تمثل عبئا ، وانما تمثل منفعة • الا أنه يتعين اتخاذ التدابير المناسبة ، فى الحدود الممكنة والمرغوبة ، لاعانة المشروعات المجزية من الناحية الوطنية رغم أنها غير مربحة من حيث تدفقاتها النقدية الداخلية • وتعتبر مثل هذه الأساليب التحليلية ذات فائدة خاصة بالنسبة للدول التى لا توجد لديها خطط وطنية تفصيلية ، لأن تلك الأساليب تتيح تقييم المشروعات المختلفة من وجهة النظر الوطنية ، كما يمكن تطبيقها استنادا الى الأسعار « الافتراضية » التى تحددها أجهزة التخطيط •

١١٠ — اتفق رأى المجتمعين فيما يتعلق بقضايا التنسيق على أنه من الأهمية بمكان اقامة أجهزة فعالة للتخطيط الاقليمى ووضع اجراءات دائمة ومنظمة للتعاون بين الأجهزة القطاعية والأجهزة الاقليمية ، كما أن اشراك الأفراد القائمين على التنفيذ فى العملية التخطيطية يضفى على الخطط قدرا أكبر من الواقعية ويزيد من احتمالات النجاح فى تنفيذها فضلا عن أنه يوفر مصدرا للمعلومات الخاصة بالجهود الانمائية ووسيلة اضافية لتقييم تلك الجهود • ويتعين أن يدعم هذا التنسيق بين أجهزة التخطيط والتنفيذ على المستويين القطاعى والاقليمى جهاز مناسب لجمع وتوزيع البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة • وفى هذا الصدد يمكن للدول التى تسمح ظروفها باستخدام الأدوات الرياضية المتقدمة أن ترتقى بدرجة التنسيق بين الخطط القطاعية والاقليمية عن طريق استعمال أساليب الحل الآنى •

١١١ ـ كذلك اتفق الرأى على أن التخطيط المركزى المغالى فيه يعتبر أول فاعلية من أسلوب التخطيط الذى يعتمد على تفويض سلطة اتخاذ كثير من القرارات للأجهزة الاقليمية والتنفيذية · ويعتبر التخطيط القطاعى أو الرأسى ذا قيمة بالغة بالنسبة للأنشطة التى تهم الاقتصاد القومى ، على حين أن التخطيط الاقليمى أو الأفقى يكتسب أهمية أكبر بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الداخلية فى الاقليم ·

١١٢ ـ أكد كثير من المشتركين على أهمية وضع نظم فعالة تكفل تحقيق التعاون والانسجام بين أجهزة التخطيط الاقليمى والتخطيط القطاعى الوطنى · وقد وصف هؤلاء المشتركين ، ومنهم ممثلو شيلى وغانا والهند والعراق النظم المطبقة فى بلادهم فى هذا الصدد ، والتى تشير الى أن النمط السائد والمفضل هو قيام جهاز التخطيط القطاعى الوطنى بتحديد الأهداف منذ البداية · وقد نجحت تجربة الهند فى هذا الصدد عن طريق مجموعات عمل تضم ممثلين للمستويات الوطنية والاقليمية فى التوفيق بين الرأيين ، كما تعتبر ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بتعديل الأهداف الوطنية وفقا للظروف والأوضاع المحلية ·

١١٣ ـ أشار عدد من المشتركين والمراقبين الى الدور الهام الذى تضطلع به أجهزة التخطيط الوطنى والاقليمى فيما يتعلق بالتوطن الصناعى على أسس سليمة · ويتضح من تجربة العراق التى انطوت على درجات مختلفة من المركزية فى التخطيط والتنفيذ ودرجات مختلفة من المرونة فى التقيد بالخطط الموضوعة أن تنفيذ الأهداف يتم على نحو أفضل عند ما يجرى رسم الخطة القومية وتنفيذها على أساس اقليمى · كما أن اعطاء الهيئات الاقليمية مسئولية تنفيذ الخطة القومية وسلطة تطويعها بما يتلاءم مع الفرص والظروف المحلية يجعل

التخطيط أكثر فعالية مما لو كان مركزيا لايتسم بالمرونة · وقد أيد هـذا الرأى عدد كبير من المشتركين الذين أكدوا على ضرورة اشراك الهيئات القائمة على التنفيذ فى عملية التخطيط ، لأن ذلك يتيح الاستفادة من المعلومات والخبرات المحلية أو الفنية المتخصصة المتوفرة لدى الأجهزة الاقليمية ، كما يجعل تلك الأجهزة أكثر ارتباطا والتزاما بالخطط الموضوعة · كذلك أبرز المراقبون التابعون للدولة المضيفة أهمية وضع نظم التعاون وضمان الاتساق بين الخطط الوطنية والاقليمية ·

١١٤ ـ أشار البعض الى أن التنمية الوطنية والاقليمية تعتبر محصلة تراكمية لعمليات تفاعل تتأثر بالقرارات الحكومية والخاصة التى تتخذ على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية ، وأن التخطيط الاقليمى يمكن أن يتم بطريق التركيز أو طريقة التشتيت · فالمشروعات ذات الأهمية الوطنية تخطط بوجه عام مركزيا على حين أن المشروعات ذات الطابع المحلى تخطط على المستوى الاقليمى ، ويكون التخطيط داخل الاقليم قطاعيا · والمشكلة هنا تتعلق باقامة هيئات البحث والتخطيط والتنفيذ بطريقة تكفل تحسين أدائها وتحقيق التنسيق بينها · وهناك حاجة ماسة الى تجنب الأخطار التى تنشأ اما عن اهمال الخطط طويلة الأجل تحت ضغط القرارات اليومية أو عن اهمال بعض المسائل الهامة مثل البرمجة العملية أو تحديد المشروعات نتيجة للانشغال بالخطط طويلة الأجل · وثمة مشكلات تتعلق بانشاء الأجهزة التخطيطية الجديدة مثل أوجه الخلل فى طاقات الأجهزة الفنية ، ومشكلة تحديد علاقات الأجهزة بالهيئات المتخصصة القائمة منذ زمن طويل ·

١١٥ ـ أشار عدد كبير من المشتركين والمراقبين الى أن هناك نقصا شديدا فى الأفراد المدربين والى أن ثمة عدد الأفراد المدربين فى مجالات تخطيط التوطن

والتخطيط الاقليمى قد اضطرت كثيرا من الدول النامية الى الاستعانة بالخبراء الأجانب الى حين الانتهاء من تأهيل عدد كاف من الخبراء الوطنيين · وحتى اذا توافر الأفراد المدربون فانه كثيرا ما يتعذر على أجهزة التخطيط أن تحتفظ بهم ، ومن ثم فان الاستثمار فى تدريب أعداد جديدة من المهنيين لا يضمن توافر عدد كاف من الأفراد الفنيين ·

مدى ملاءمة أساليب التخطيط والبرمجة :

١١٦ ـ اتفق الرأى على أن قدرة الدول النامية على استخدام الأساليب الرياضية الراقية فى التخطيط والبرمجة محدودة · وكان من رأى المشتركين أنه يشترط لتطبيق تلك الأساليب توافر الأفراد الفنيين والبيانات السليمة والحاسبات الالكترونية ، وأن مثل هذه الشروط المسبقة لا تتوفر فى معظم الدول النامية · وتختلف الأدوات الملائمة للتخطيط والبرمجة باختلاف مستويات التنمية · الا أنه يتعين استعمال أرقى الأساليب التى تتفق مع ظروف عدد كبير من الدول · وحيث أنه قد يتعذر استخدام الأساليب المثلى من الناحية النظرية فانه قد يكون من الأجدى فى كثير من الأحيان استخدام أساليب مبسطة أو مختصرة فى التطبيق العملى ·

١١٧ ـ أشار البعض أثناء المناقشات المستفيضة التى دارت حول الطرق والأساليب الى أن الطرق المبسطة أو المختصرة أنسب للتطبيق العملى فى مجال توطين المشروعات منها فى مجال التخطيط الاقليمى · كما ذكر البعض أنه لا يستحسن الاعتماد على طريقة واحدة ، وانما يفضل استخدام أساليب متنوعة

متآزرة · وعلى الرغم من أن فائدة الأساليب المعقدة فى اتخاذ القرارات محدودة ، الا أن لتلك الأساليب استعمالات أخرى · فهى مثلا يمكن أن تساعد على توضيح العلاقات الداخلية فى الاقتصاد ، ومن ثم تساعد على تفهم مشكلاته بطريقة أفضل · كذلك فان الطرق المعقدة أدق من الطرق المبسطة فى توضيح أنواع البيانات التى يلزم الحصول عليها · وأخيرا فان تلك الطرق يمكن أن تكون أساسا أو اطارا لتطبيق الطرق الأخرى التى تصلح بدرجة أكبر للاستعمال ·

١١٨ ـ ونظرا لتعقد المشكلات فى الدول النامية ، فقد أوصى ممثلوا هيئات البحث فى الدولة المضيفة باستخدام نماذج وأساليب التخطيط الاقليمى والتوطن الصناعى التى تم التوصل اليها فى الدول المتقدمة صناعيا · وكان من رأيهم أن تجربة الاتحاد السوفيتى فى تطبيق النماذج والأساليب الرياضية لتخطيط التوطن الصناعى يمكن أن تكون ذات فائدة للدول التى تشرع فى تطبيق أساليب مماثلة فى تخطيط اقتصادياتها الوطنية ·

١١٩ ـ أكد البعض على ضرورة قيام الدول النامية باعداد ما تحتاجه من اخصائيين لتطبيق الأساليب الاقتصادية والرياضية الحديثة بنجاح على مشكلات التخطيط والبرمجة ·

١٢٠ ـ كان من رأى معظم المشتركين أن الظروف السائدة فى الدول النامية تستلزم استخدام أساليب تحليلية أبسط من تلك المطبقة فى الدول المتقدمة ، اللهم الا فيما يتعلق بحالات خاصة ولا سيما تلك المتعلقة بمشكلات البرمجة

الفنية · وذكر الاعضاء أن الشروط الواجب توافرها لاستخدام النماذج الرياضية المعقدة بطريقة فعالة هى توفر الأفراد العلميين الفنيين ،وكذا الحاسبات الالكترونية وأهم من هذا وذاك البيانات الوفيرة والدقيقة · وحيث أن هذه الشروط لا تتوافر فى معظم الدول النامية فان الصور المختصرة من الأساليب العلمية أو الأساليب العملية البسيطة قد تكون أكثر فاعلية · وعلى الرغم من أن عددا قليلا من المشتركين قد طالب باستخدام أقوى الأساليب العلمية التى تتفق مع الظروف الوطنية ، فقد كان هناك اتفاق عام على ضرورة أن يكون المستوى المناسب للتحليل الرياضى بالنسبة لمعظم المشكلات فى غالبية الدول النامية بسيطا الى حد ما · ولما كانت الشروط الواجب توافرها من حيث وجود البيانات والأفراد والحاسبات تتحقق تدريجيا مع تطور حركة التنمية ، فان درجة تعقد الأساليب المستخدمة سوف تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية فى الدولة · وقد عارض أنصار استخدام النماذج المتقدمة هذا الرأى قائلين أن الأساليب البسيطة لا تصور العلاقات المعقدة على الوجه الأكمل ، مما يجعلها عرضة للخطأ · وقد بدا من النقاش أن هناك اتفاق عام على استخدام أرقى الاساليب وأكثرها فاعلية قدر المستطاع طالما كان من الممكن تطبيقها وعلى أن مثل هذه الأساليب تكون بسيطة نسبيا فى معظم الدول النامية ·

١٢١ ـ على الرغم من أن الدراسات الحديثة تشير الى أن أساليب التنبؤ المعقدة تعتبر غير فعالة نسبيا فى الدول النامية ، فان لهذه الأساليب عدة مزايا : ـ (أ) أنها تساعد الفنيين والمسئولين عن اتخاذ القرارات على تفهم هيكل

الاقتصاد وتجعلهم أقدر على اتخاذ القرارات · و (ب) أنها يمكن أن تستخدم كاطار للأساليب الأقل تعقيدا ، بحيث يمكن أن يكون استخدام الأساليب البسيطة والمعقدة معا أفضل من استخدام أحدهما دون الآخر · و (جـ) أنها تساعد على التعرف على الاحتياجات الأساسية من البيانات و (د) أن المنزلة العلمية لتلك الأساليب تساعد فى بعض المواقف على زيادة مدى تقبل القرارات التخطيطية ·

١٢٢ ـ أشار البعض الى أن الأساليب البسيطة أو المختصرة أنسب لقرارات التوطين منها للقرارات الاقليمية · الا أنه من ناحية أخرى أن انطواء قرارات التوطين على استثمارات مادية يجعل العدول عنها أصعب من العدول عن السياسات الاقليمية التى يسهل نسبيا تغييرها ·

الباب الخامس

أدوات سياسة التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية

١٢٣ ـ أشار خبيرا اليونيدو عند تقديمهـا لهـذا الموضـوع الى تباين مستويات المعيشة بين الأقاليم المختلفة نظرا لأن النمو الاقتصادى لا يتحقق فى جميع أنحاء الدولة فى آن واحد وعلى منوال واحد٠وتتمثل المشكلة الحاسمة التى تواجه واضعى السياسة فى اكتشـاف الوسائل الكفيلة بتنمية الأقاليم المتخلفة بسرعة دون عرقلة التوسع الاقتصادى للأقاليم المتقدمة ٠ وربما انطوى حل هذه المشكلة على العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتضاربة ٠

١٢٤ ـ وباستطاعة الحكومات أن تستخدم العديد من الأدوات السياسية للتأثير على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الأقاليم ٠ وتهدف معظم هذه الأدوات الى تشجيع حركة انتقال الأيدى العاملة ورؤوس الأموال وتحقيق وفورات خارجية عن طريق تدريب قوة العمل وتكوين رأس مال اجتماعى غير مباشر ، أو قد تهدف الى التأثير على هيكل الأسعار والتكاليف فيما بين الأقاليم ٠

١٢٥ ـ قدم خبير الدولة المضيفة الذى تعاون مع خبيرى اليونيدو فى اعداد هذا البند من جدول الأعمال تقريرا عن الوسائل المستخدمة فى تنفيذ سياسة التوطن الصناعى فى بلاده ٠ وذكر أن مناقشة العمال والنقابات لمشروع الخطة على نطاق واسع يضمن امكانية وسرعة تنفيذها ٠ وقال أن الخطة تقدم بعد

انتهاء الحكومة من النظر فيها الى مجلس السوفيت الأعلى للجمهورية لاعتمادها ، وبعد ذلك تصبح قانونا ٠

١٢٦ ـ وذكر الخبير أيضا أنه قد صدر قرار حكومى بحظر أو تقييد انشاء المشروعات الصناعية فى المدن الكبيرة للحيلولة دون زيادة درجة تركز الصناعة فى تلك المدن ٠ ومن بين الحوافز التى تطبق لتشجيع اللامركزية الاقليمية للصناعة التدابير الخاصة بانشاء المجمعات السكنية والمدارس والمستشفيات وغيرها من المؤسسات لسد احتياجات السكان ٠ كما يحصل العمال والموظفون فى بعض الحالات على زيادات فى أجورهم ومرتباتهم قد تصل الى ٣٠ فى المائة لاجتذاب الأيدى العاملة ٠

١٢٧ ـ تركز النقاش حول المسائل التالية :

(أ) اذا كان قد تم اتخاذ قرار للحيلولة دون زيادة درجة التركز الصناعى ، فما هى الخطوات السياسية الملموسة التى أثبتت فعاليتها وجدواها ؟

(ب) ما هى السياسات الملائمة لدفع عجلة النمو فى أقاليم الفرص الجديدة ؟

(ج) ما هى أنسب السياسات لتنمية اللامركزية الاقليمية ؟

(د) ما هى الوسائل الادارية والنظامية اللازمة للتنسيق بين الجهود الوطنية والجهود الاقليمية فى مجال التوطن الصناعى وسياسة التنمية الاقليمية ؟

١٢٨ ـ تحدث عدد من المشتركين من البرازيل وبورما وشيلى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوبا وغانا والهند وأندونيسيا وايران والعراق ونيجيريا وباكستان وبيرو والسودان وسوريا وتايلاند وتركيا والجمهورية العربية المتحدة وأوغندا ويوغوسلافيا وكذا بعض المراقبين عن سياسات التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية المتبعة فى بلادهم ٠

١٢٩ ـ من الأهداف الأساسية للسياسة الاقليمية فى معظم الدول دفع عجلة التنمية فى الأقاليم الجديدة وكذا الحد من الاستثمارات الجديدة فى المراكز الحضرية الكبرى ٠ بيد أن انتهاج سياسة اللامركزية لا يعنى أنه من المستحسن بالنسبة للدول النامية أن توزع مواردها المحدودة المتاحة للاستثمار على جميع أنحاء الدولة فيكون نصيب كل اقليم ضئيلا ، بل أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لهذه الدول أن تضع أسبقيات أقليمية مع مراعاة المصالح الوطنية ٠ ومن المعترف به أن هذا الأسلوب يؤدى فى المراحل المبكرة من التنمية الى نوع من التركز والتنمية فى مناطق مختارة ، والى أهمال أقاليم أخرى مؤقتا٠

١٣٠ ـ اتفق الرأى على أن قدرة أية دولة على انتهاج سياسة اللامركزية تتوقف الى حد بعيد على مستوى ودرجة التنمية الاقتصادية والتصنيع فيها ٠ ومن الأمثلة على ذلك أن أوغندا لم تبدأ حركة التصنيع الا منذ فترة وجيزة ٠ ولذلك فان سياسة الحكومة الأوغندية تعنى أساسا باجتذاب الاستثمارات الجديدة وعدم تشتيتها فى مناطق جديدة ٠ ومن البديهى أن الاستخدام السليم للموارد الاقتصادية يساعد على توجيه توطين الاستثمارات الجديدة ٠

السياسات الرامية الى الحيلولة دون زيادة تركز الصناعة :

١٣١ ـ أشار البعض الى أن الاتجاه السائد فى الدول النامية هو تركز الصناعة فى مناطق المدن ، بحيث أن عملية التغيير لا تمس المناطق المحيطة . ويتمثل المضمون الاجتماعى للسياسة الاقليمية فى تلك الدول فى الرغبة عن الابتعاد عن هذا النمط الذى ينطوى على تناقض بين المركز والمحيط . وتتخذ الدول النامية بعض التدابير التى تهدف الى ابطاء الاتجاه نحو التركيز سواء عن طريق منع انشاء المزيد من الصناعات فى المناطق المتقدمة ، أو عن طريق تشجيع الاستثمارات الجديدة فى المناطق المتخلفة .

١٣٢ ـ بيد أن بعض المشتركين أكدوا على أنه لا تتوافر أدلة عملية كافية عن الحجم الأمثل للمراكز الحضرية ، وأشاروا الى ضرورة اجراء المزيد من البحوث لمعرفة ما اذا كان من المستحسن اقتصاديا عرقلة الاستثمارات الجديدة فى تلك المراكز ، كما بينوا أن الاعتبارات السياسية والاجتماعية قد تؤثر هى أيضا على القرارات المتعلقة بالسياسة الاقليمية نظرا لتعدد أهدافها .

١٣٣ ـ اتفق الرأى بوجه عام على أن تدابير الرقابة المباشرة مثل نظام منح التراخيص قد تكون هى أفضل الأدوات السياسية لمنع الاستثمارات الجديدة فى منطقة ما . بيد أن هذا الأسلوب السلبى قد لا يفلح بنفس الدرجة فى توجيه الاستثمارات الخاصة الى الأقاليم التى تسعى الحكومة الى تنميتها .

١٣٤ ـ ذكر بعض المشتركين أن الاهتمام بتنمية المناطق غير الحضرية ينبغى ألا يؤدى الى حرمان مناطق المدن من الخدمات الأساسية الكافية ، وبينوا أن ارتفاع كثافة السكان وأوجه النشاط الاقتصادى فى تلك المناطق يدل على أنها

تلعب دورا بالغ الأهمية فى عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية الوطنية · ومن ثم فان حرمان تلك المناطق من الخدمات الحيوية لا يؤثر فقط على نموها ، وانما ينتقص أيضا من النمو الأقاليم الأخرى ·

السياسات الرامية الى دفع عجلة النمو فى أقاليم الفرص الجديدة :

١٣٥ ـ اتفق الرأى على أن توفير قدر كاف من مرافق الهياكل الأساسية يعتبر وسيلة هامة لاجتذاب الصناعات الى أقاليم الفرص الجديدة ، وهى الأقاليم التى توجد بها موارد طبيعية غير مستغلة ، تصلح لأغراض التنمية الاقتصادية الوطنية (انظر القسم الخاص بتعريف الاقليم فى الفقرة ٦١ ، الباب الثانى) · وحيث أن مثل هذه الاقاليم قليلة السكان فانه يتعين توفير الحوافز المناسبة لتشجيع الهجرة اليها · وعادة ما تتضمن تلك الحوافز توفير المساكن والتعليم والخدمات الصحية وغير ذلك من الخدمات اللازمة لتعويض المزايا ـ ولو جزئيا ـ التى يتركها النازحون من المدن ، غير أن هذه الحوافز قد تكون غير كافية . ومن ثم يلزم تعزيزها ببعض الزيادات فى المرتبات والأجور · ويعتبر تشجيع العمال المهرة على البقاء فى تلك الاقاليم أصعب فى أكثر الأحوال من تشجيعهم على الانتقال اليها ·

١٣٦ ـ عمدت بعض الدول النامية الى اقامة الجامعات ومراكز التدريب فى أقاليم الفرص الجديدة ، لا لتدريب العمال على المهارات المطلوبة فحسب ، وانما أيضا لتهيئة جو يساعد على مزيد من التنمية الاقتصادية ·

١٣٧ ـ تقوم الجمهورية العربية المتحدة ، فيما يتعلق بمشروعات الاستثمار العامة ، بتشكيل فرق تنتقل من منطقة الى أخرى حسب الحاجة · ومثل هذه الفرق تساعد الى حد ما على تعويض النقص فى الكوادر الادارية والأيدى العاملة

الشاهرة فى كثير من الاقاليم · ولكن لما كان هذا البرنامج قد دخل مرحلة التنفيذ فى الجمهورية العربية المتحدة وقت انعقاد الحلقة فقط فانه لم يكن من الممكن تقييم مدى فاعليته · وقد اقترح أن تقوم اليونيدو بدراسة هذا الأسلوب ·

١٣٨ ـ ومن السياسات الأخرى التى تلعب دورا هاما فى تشجيع التنمية فى أقاليم الفرص الجديدة ، سياسة الاستثمار الحكومى المباشر فى الأنشطة الصناعية · وقد أشار البعض الى أن هذا النوع من الاستثمارات يقترن عادة باستغلال الموارد الطبيعية · وقد اقترح بالنسبة للاقتصاديات المختلطة أن تكون الاستثمارات العامة هى الرائدة نظرا للمخاطر المحتملة التى كثيرا ما تؤدى الى احجام الاستثمارات الخاصة فى المراحل الأولى من تنمية أقاليم الفرص الجديدة ·

١٣٩ ـ تتضمن التدابير السياسية غير المباشرة لتشجيع الاستثمارات الاعفاء المؤقت من الضرائب ، والاعفاء من رسوم الاستيراد وتقديم التسهيلات الائتمانية · وقد اتفق الرأى على أن هذه الحوافز لا تعتبر فعالة فى تنمية أقاليم الفرص الجديدة الا اذا توافرت فيها الهياكل الأساسية المناسبة ، كماأن انخفاض التكاليف نتيجة لهذه التدابير المختلفة قد لا يكون كافيا للتعويض عن انخفاض التكاليف الناجم عن الوفورات الخارجية فى الاقاليم المتقدمة القائمة فعلا ·

١٤٠ ـ تدل تجربة المشروعات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى باكستان على أن هذا الأسلوب فعال فى تشجيع الاستثمارات الجديدة · فالحكومة هى التى قامت بدراسات الجدوى كما ساهمت فى تمويل المشروعات · وبعد سنوات قليلة أقبل المستثمرون من القطاع الخاص على شراء أنصبة الحكومة فى تلك المشروعات ·

السياسات الرامية الى تشجيع اللامركزية الاقليمية :

١٤١ ـ خلص خبيرا اليونيدو من استعراضهما للسياسات المتبعة لتشجيع اللامركزية الاقليمية الى أن الحوافز الايجابية أنجع من «التدابير المقيدة فى اجتذاب الصناعات الجديدة الى الأقاليم الأقل تقدما · وقد استعرض الخبيران دور الحوافز الضريبية والمساعدات الائتمانية والمالية ، والمجمعات الصناعية فى دفع عجلة التنمية الاقليمية · وقد اتجه الرأى الى أن هذه الحوافز ذات أهمية حدية بصفة عامة والى أنها لاتؤثر عادة على القرارات التوطينية لأصحاب المشروعات الخاصة · ولا تظهر أهمية هذه الحوافز الا فى الحالات التى يكون فيها نوع من التوازن بين مدى جاذبية موقعين أو أكثر · بيد أنه لا يجوز اغفال مثل هذه الحوافز ، لأنها تساعد على زيادة جاذبية اقليم معين كموطن للصناعة ·

١٤٢ ـ تبين من المناقشات العامة أن الحوافز الضريبية على اختلاف أشكالها ، تستخدم فى الدول النامية كوسيلة لتشجيع الصناعات على التوطن فى أقاليم معينة · ومن ذلك أن البرازيل تمنح المستثمرين فى المشروعات المعتمدة تخفيضا قد يصل الى ٥٠٪ من الدخل الخاضع للضريبة · ويتعين ايداع هذه الوفورات الضريبية فى بنك شمال شرق البرازيل وتؤول هذه المبالغ الى الخزانة العامة اذا لم تستثمر خلال ثلاث سنوات فى مشروع ينفذ فى الاقليم الشمالى الشرقى ·

١٤٣ ـ وثمة أشكال أخرى من الحوافز الضريبية تقدمها بعض الدول النامية ، تتضمن اجراء تخفيضات ـ قد تصل أحيانا الى الاعفاء الكامل ـ فى ضرائب الدخل والأرباح وفى الرسوم الجمركية على الواردات من المعدات والمواد الخام التى تستخدمها الصناعات الجديدة · وهنا تمتد الفترة الزمنية عادة الى

أربعة أو خمسة سنوات ، غير أن فترة الاعفاء فى الدولة الواحـدة قد تتدرج من الصفر الى ثمانية سنوات حيث يعتمد تحديد المدة على المنطقة المعنية · على أن الحاضرين قد أكدوا أن الحوافز الضريبية لا تؤتى أثرها اذا كانت المنطقة الأقل تقدما لا تتوافر فيها مرافق الهياكل الأساسية بالدرجة الكافية ·

١٤٤ ـ يمثل العون المـالى ، بصوره المختلفة ، نوعا آخر من الحوافز · وقد أنشأت كثير من الدول النامية بنوكا للتنمية الصناعة لكى تقدم القروض طويلة الأجل للمستثمرين ؛ وافتتح بعض هذه البنوك فروعا لها فى الأقاليم · كما رصدت الاعتمادات اللازمة لتمويل ما يوازى ٥٠ أو حتى ٧٥ فى المـائة من المشروعات وذلك لتشجيع التنمية الاقليمية · وقامت بعض الدول باقامة مشروعات مشتركة ساهم فيها القطاعين العام والخاص معا ·

١٤٥ ـ تلقى المنح التى تقدم كمعونات قبولا أقل من القروض · وهى تقدم بصفة عامة لتشجيع العمال المتخصصين على الانتقال الى المناطق التى تكون فى حاجة ماسة لمهاراتهم · وكثيرا ما يستفيد أصحاب المشروعات من المنح غير المباشرة مثل تقديم الأراضى أو التسهيلات بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية·

١٤٦ ـ أنشئت المجمعات الصناعية فى كثير من الدول النامية ، وتشير التجربة الى أن انشاء تلك المجمعات كان ناجحا فى أغلب الأحوال · على أن التفرقة قد قامت بين المجمعات الصناعية التى تضم المشروعات الكبيرة أو المتوسطة الحجم وتلك التى تضم المصانع الصغيرة · ويقوم بتخطيط وتنظيم النوع الأول ـ الذى يرتبط أحيانا بالتجمعات الصناعية الكبيرة ـ أجهزة على مستوى عال مثل الحكومات الاقليمية ، كما تضطلع الدولة أو البنوك الصناعية بتمويلها·

أما النوع الثانى من المجمعات الصناعية فيخصص للمصانع الأصغر التى تستطيع تحقيق مزيد من الكفاية اذا ما توطنت معا داخل احدى المجمعات الصناعية ٠

وسائل التنسيق :

١٤٧ ـ بعد عرض أوجه الخلاف بين السلطات القومية والاقليمية حول المشكلات التى تواجههما ، ووجهة نظر كل منهما يصبح التنسيق بين السياسات والبرامج التى ينتجانها مطلبا أساسيا ٠ ولعل أكثر الاحتياجات أهمية هنا تتمثل فى تبادل المعلومات بين السلطات التنفيذية المركزية والاقليمية ٠ ولهذا السبب يصبح من الضرورى توفير نوع من الوسائل التى يمكن عن طريقها تبادل وجهات النظر بين السلطات الاقليمية وأجهزة التخطيط القومى ٠

١٤٨ ـ بدا واضحا من المناقشات أن معظم الدول النامية تقوم بتنفيذ سياساتها الانمائية ضمن اطار خطط قومية ٠ ويساعد قيام السلطات والهيآت الاقليمية والمحلية بمناقشة الخطة القومية على امكان تفهم دور الاقاليم فى المجهود القومى ، كما أن ذلك يجعلهم أكثر تقبلا للبرنامج طالما كان لهم رأى مسبق فيه ٠

١٤٩ ـ نظرا لقيام القطاعين العام والخاص جنبا الى جنب فى الصناعة فى معظم الدول النامية أصبح تنسيق البرامج ضروريا للغاية ٠ وقد اجتمع الرأى على أن مشكلة التنسيق يمكن حلها بسهولة داخل القطاع العام حيث لا تعدو المشكلة أن تكون فى الغالب مسألة ادارية ٠ وهنا يقتصر المطلوب فقط على ايجاد ومسائل ميسرة لنقل التوجيهات العامة من المستويات التنفيذية العليا الى المستويات الأقل ٠ ويعتبر التنسيق داخل القطاع العام نفسه أكثر تعقيدا

فى الدول التى تأخذ بالنظام الفيدرالى فى الحكم ، ويعزى ذلك الى قيام الحكومة الفيدرالية بتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات الهياكل الأساسية أو ، على الاقل ، تمويل جانب منها ٠

١٥٠ ـ يجرى تشجيع التوسع الصناعى فى القطاع الخاص ، فى أغلب الأحوال ، عن طريق مراكز التنمية أو المنشآت التى لها فروع اقليمية أو قطاعية، حيث تصبح هذه المؤسسات أداة للتنسيق بين البرامج العامة والخاصة ٠ ويتم التنسيق أيضا فى كثير من الدول عن طريق الزام مؤسسى المشروعات الصناعية بضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة قبل البدءفىعمليات التنفيذ٠ ومن الطبيعى أن التصريح باقامة المشروعات الجديدة انمـــا يعتمد على مدى مسايرتها للخطط القومية والاقليمية ٠ وثمة ضمان أكبر لتحقيق التنسيق يتمثل فى حاجة المستثمرين الى تراخيص للبناء إل والى مساعدات مالية فى بعض الأحيان من السلطات الحكومية ٠

١٥١ ـكان هناك اتفاق عام علىأن الميزانيات الاقليمية يمكن أن تكونمفيدة للغاية كاداة للتنسيق ٠ فمثل هذه الميزانيات اما أن تستقل السلطات الاقليمية بوضعها لتغطىالمناطق التابعة للاقليم ، واما أن تقوم الحكومات المركزية بوضعها وذلك بتقسيم الميزانية القومية بين مختلف أقاليم الدولة ٠ ولهذه الاجراءات أهميتها الكبرى فى اظهار الحالة الحقيقية للأنشطة الاقليمية وفى وضع أساس أكثر وضوحا للعمل الاقليمى ٠ ويسمح تقسيم الميزانية القومية بين المناطق أيضا باجراء تقييم ـ داخل الاطار الاقليمى ـ للتنسيق الداخلى فى الميزانية ، ومن ذلك على سبيل المثال تقييم العلاقة بين النفقات المقترحة للمدارس الجديدة وتلك الخاصة بمشروعات الاسكان الجديدة أيضا فى المنطقة ٠ وهناك ثمـة

أضرار تنجم عن توزيع الميزانية القومية بين أقاليم الدولة تتمثل فيما يؤدى اليه هذا النهج من الحد من المرونة ، والى تحول الميزانيـة الى أداة للمحـافظة على القديم أكثر من كونها اداة للتقدم ٠

١٥٢ ـ يتضح من تجربة الكثير من الدول النامية ـ رغم كل الجهود التى تبدل للتنسيق بين التخطيط القومى والتخطيط الاقليمى ـ أنه عندما يثور الخلاف بينها فان الغلبة دائمـا تـكون للخطة القومية ٠ ومن ذلك نجـد أن التخطيط القومى فى الباكستان يتضمن الأهداف التى تحقق أقصى معـدلات النمو القومى والتنمية الاقليمية الا أنه عندما تكون الموارد المتاحة غير كافية لتحقيق الهدفين معا فان الجهود تتجه بالضرورة لصالح النمو القومى٠ وعلى سبيل المثال فان خطة التنمية الخمسية الثالثة فى باكسـتان ، اهتماما منها بتشجيع النمو القومى ، قد أعطت الأولوية لادخال الأسـاليب الحـديثة على الصناعات القائمة فى البلاد بدلا من اقامة مصانع جديدة ٠ ولمـا كانت تلك المصانع القائمة توجد أصلا فى المناطق الأكثر تقدما فان للسياسة المذكورة قد أدت الى مزيد من التركز الاقليمى للصناعة ٠

١٥٣ ـ قدم مدير الحلقة وصفا للسياسة الاقليمية اليابانية التى تهدف الى تشجيع التنمية فى « مناطق المدن » ٠ وتتضمن هـذه السياسة اقامة مراكز صناعية وتجارية جديدة بالقرب من التجمعات الكائنة بالمدن الكبرى ، وخلق أنشطة اقتصادية فى المناطق الأقل تقدما لكى تحول دون هجرة أهلها الىمراكز التجمعات الأخرى ، وتهيئة فرص جديدة للعماله فى المجال الصناعى بالمناطق الريفية لتقليل الهجرة منها ، وكذا تطوير المدن الرئيسية الكبرى عن طريق تدعيم هياكلها الاقتصادية وتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية ٠

الملحق رقم (١)

جدول الأعمال

البند ١ ـ المشكلات العامة لتوطن الصناعة والتنمية الاقليمية :

(أ) تعريف الاقليم

(ب) دور التوطن الصناعى فى التنمية الاقليمية

(ج) التشتت الصناعى والنمو الاقتصادى الوطنى ٠

البند ٢ ـ العوامل المؤثرة فى توطن الصناعة :

(أ) دور الهياكل الأساسية

(ب) توافر الايدى العاملة كعامل مؤثر فى التوطن

(ج) الوفورات الخارجية والتجمع

(د) الصناعات الملائمة للتشتت

البند ٣ ـ تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى :

(أ) تنسيق التخطيط القطاعى والتخطيط الاقليمىوبرمجة المشروعات٠

(ب) ملاءمة أساليب التخطيط والبرمجة

البند ٤ ـ ادوات التوطن الصناعى وسياسة التنمية الاقليمية :

(أ) السياسات اللازمة لمنع اطراد التركز الصناعى

(ب) السياسات اللازمة لدفع عجلة النمو فى الاقاليم التى تتوافر بها فرص جديدة ٠

(ج) السياسات اللازمة لتشجيع اللامركزية الاقليمية

(د) نظم التنسيق ٠

برنامج العمل

الأربعاء ١٤ أغسطس

١١ ـ ١٢٫٣٠ **الجلسة الأولى**

- افتتاح الحلقة ٠
- رسالة من الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن المدير التنفيذى لليونيدو ٠
- انتخاب الرئيس ٠
- كلمة المستر ف ٠ ل ٠ كوهونوف نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية ورئيس اللجنة المنظمة ٠
- كلمة ترحيب من المستر أ ٠ أ ٠ ليفكو رئيس مجلس مدينة منسك بالنيابة ٠

تنظيم أعمال الحلقة ٠

- كلمة ترحيب من المستر ف ٠ ميد فيديف مدير معهد الاقتصاد والرياضيات والمدير المناوب للحلقة ٠
- كلمة المستر أ ٠ ويسمان مدير الحلقة

١٥ ـ ١٨ **الجلسة الثانية**

البند ١ : المشكلات العامة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ٠

١٨ر٣٠ فيلم عن تاريخ التصنيع فى جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية ٠

الخميس ١٥ اغسطس

١٠ ـ ١٢ر٣٠ **الجلسة الثالثة**

استئناف مناقشة البند ١

١٥ ـ ١٨ **الجلسة الرابعة**

استئناف مناقشة البند ١

الجمعة ١٦ اغسطس

١٠ر٣٠ ـ ١٣ **الجلسة الخامسة**

البند ٢ : العوامل المؤثرة فى توطن الصناعة

١٤ ـ ١٦ر٣٠ **الجلسة السادسة**

استئناف مناقشة البند ٢

السبت ١٧ اغسطس

٨ر٣٠ لاتوجد اجتماعات

رحلة الى اقليم سوليجورسك الصناعى (التعدين) ٠

الأحد ١٨ اغسطس

لاتوجد اجتماعات

١٠٫٣٠ ـ ١٢ لقاء مع المستر أ ٠ أ ٠ ليفكو رئيس مجلس مدينة منسك بالنيابة ٠

١٢ ـ ١٤ جولة فى المدينة مع التركيز على مناطق التوطن الصناعى٠

١٨ زيارة لمجمع النسيج والتعرف على العمل هناك ٠

الاثنين ١٩ اغسطس

١٠٫٣٠ ـ ١٣ **الجلسة السابعة**

استئناف مناقشة البند ٢

١٤ ـ ١٦٫٣٠ **الجلسة الثامنة**

استئناف مناقشة البند ٢

١٨٫٣٠ التعرف على عمل معهد البحث العلمى للتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية بمدينة منسك ٠

الثلاثاء ٢٠ اغسطس

١٠٫٣٠ ـ ١٣ **الجلسة التاسعة**

البند ٣ : تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى ٠

١٤ ـ ١٦ر٣٠ **الجلسة العاشرة**

استئناف مناقشة البند ٣

١٨ر٣٠ زيارة معهد الاقتصاد

الأربعاء ٢١ اغسطس

١٠ر٣٠ ـ ١٣ **الجلسة الحادية عشرة**

استئناف مناقشة البند ٣

١٤ ـ ١٦ر٣٠ **الجلسة الثانية عشرة**

استئناف مناقشة البند ٣

الخميس ٢٢ اغسطس

١٠ر٣٠ ـ ١٣ **الجلسة الثالثة عشرة**

البنـد ٤ : أدوات التوطن الصـناعى وسياسة التنمية الاقليمية ٠

١٤ ـ ١٦ر٣٠ استئناف مناقشة البند ٤

١٨ر٣٠ زيارة معهد التنبؤات الصناعية

الجمعة ٢٣ اغسطس

١٠ر٣٠ ـ ١٣ **الجلسة الرابعة عشرة**

استئناف مناقشة البند ٤

١٤ ـ ٣٠ر١٦ **الجلسة الخامسة عشرة**

استئناف مناقشة البند ٤

التوصيات المتعلقة بدور اليونيدو ٠

١٩ ـ حفل استقبال للمشتركين في الحلقة بدعوة من المستر ف ٠ ل ٠ كوموتوف نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفيتية ورئيس لجنة الدولة للتخطيط فيها ٠

السبت ٢٤ أغسطس

لا توجد اجتماعات

٨ ـ ٢٠ زيارة لأحد المجتمعات الصناعية (مدينة بريست)

الأحد ٢٥ اغسطس

لا توجد اجتماعات

الاثنين ٢٦ اغسطس

١٠ ـ ٣٠ر١٢ الجلسة الختامية للحلقة

نتائج الحلقة

تقديم تقرير الحلقة

الموافقة على تقرير الحلقة

كلمة اختتامية يلقيها المدير

كلمة اختتامية يلقيها الرئيس

الملحق رقم (٢)

تنظيم أعمال الحلقة

لجان الخبراء المسئولة عن البنود الرئيسية لجدول الأعمال

البند ١ ـ المشكلات العامة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية :

ر · ب · هلفجوت (يونيدو)

س · سكيافو كامبو (يونيدو)

ن · أ · أوتنكوف (الدولة المضيفة)

البند ٢ ـ العوامل المؤثرة فى توطن الصناعة :

ى · م · الكساندروفتش (الدولة المضيفة)

ك · ميخالوبولوس (يونيدو)

س · نيكولاييف (يونيدو)

البند ٣ ـ تخطيط التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى :

و · الونسو (يونيدو)

ف · ف · ميدفيديف (الدولة المضيفة)

ر · شيبال (يونيدو)

البند ٤ ـ ادوات التوطن الصناعى وسياسة التنمية الاقليمية :

م · برودرزون (يونيدو)

ب · دافيد (يونيدو)

أ · ب · كولوشين (الدولة المضيفة)

الملحق رقم (٣)

كلمات الترحيب التى القاها ممثلو الحكومة المضيفة

كلمة المستر ف ٠ ل ٠ كوهونوف نائب رئيس
مجلس وزراء جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية
ورئيس لجنة الدولة للتخطيط

اسمحوا لى باسم حكومة جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية وبالاصالة عن نفسى أن أرحب بجميع المشتركين فى الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة فى شأن التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ٠

ان هذه الحلقة تعقد بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وحكومة جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية ٠ ويهمنا جميعا بدون ريب انجاح أعمال تلك الحلقة كما أننا على استعداد للقيام بكل جهد ممكن فى سبيل تحقيق ذلك ٠ ويسرنا على وجه الخصوص أن تنعقد هذه الحلقة خلال السنة التى نتأهب فيها للاحتفال بذكرى مرور خمسين عاما على قيام جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية التى أمكن انشاؤها يوم أول يناير عام ١٩١٩ نتيجة لانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة ٠

ان حكومة الجمهورية لتقدر أعمق التقدير أهمية المشكلات المعقدةالمتعلقة بتوطين المشروعات الصناعية والتنمية الاقليمية ، كما تقدر أهمية تلكالمشكلات فيما يتعلق بتنفيذ سياسات تخطيط التنمية الاقتصادية فى الأمد الطويل ٠ واننا لنعلق أهمية خاصة على المنهج العلمى فى بحث تلك المشكلات سواء

بالنسبة للدول التى لم تأخذ بسبل التنمية الا مؤخرا أو بالنسبة لتلك الدول التى اختارت بالفعل سبل تنمية الاقتصاد الوطنى وتوطينه منذ أمد بعيد ٠

ان التخطيط الاقليمى للتنمية الصناعية وأهداف توطين المشروعات الصناعية تتسم فى جميع الحالات بأهمية استثنائية تتطلب عناية جادة من حكومات الدول بغض النظر عن عدد سكانها وعن موقها الجغرافى وظروفها وامكانياتها الاقتصادية ٠

ولقد ثارت كثير من المشكلات المتعلقة بتوطين المشروعات الصناعية والتنمية الاقليمية فى شتى مراحل التنمية فى جمهوريتنا ، واستطعنا أن نجد لها الحلول المناسبة ٠ كما تمكنت بيلروسيا بالتعاون الوثيق مع جميع شعوب الاتحاد السوفيتى الشقيقة من احراز تقدم عظيم فى تنمية الاقتصاد والثقافة والارتفاع بمستويات معيشة الشعب فى فترة وجيزة وذلك على الرغم من التعرض للغزو الأجنبى مرتين ٠ ولهذا فاننا نقدر بصفة خاصة قيمة السلام ونناضل على الدوام ضد تلك القوى التى تلجأ للأسف الى العدوان فى مناطق شتى من العالم فى الوقت الراهن ٠ ويسعدنا أن تثبت هذه الحلقة أيضا فائدتها فى تعزيز التفاهم المتبادل والعلاقات الودية فى سبيل السلام والتقدم٠

ولقد تحولت جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية فى غضون الخمسين عاما الماضية من منطقة زراعية متخلفة على حدود روسيا القيصرية الى جمهورية اشتراكية تتمتع بمستوى عال من التصنيع ويزيد حجم انتاجها بثمانين ضعفا عما كان عليه عند تأسيسها ٠ كما اكتسبت جمهوريتنا خبرة غنية فى مجال بناء الاقتصاد الاشتراكى ولا سيما ما يتعلق منه بايجاد الحلول الملائمة لمشكلات التنمية وتوطين الصناعة فى ظل الادارة الاقتصادية المخططة٠

وقد تسنى ذلك كله نتيجة لتطبيق النظام الاشتراكى وبفضل الجهود الدائبة التى بذلتها حكومة بيلوروسيا فى سبيل حل المشكلات الحيوية المتعلقة بتوطين القوى الصناعية والتنمية الاقليمية · ويتضح هذا الاهتمام فى جلاء من مداومتنا التعرف على توصيات الهيئات العلمية والتخطيطية ومناقشتهاوالالتزام بها ، ومن القرارات الهامة التى اتخذتها الحكومة بشأن جميع المشكلات المتصلة بتوطين المشروعات ، وانشاء المجمعات الصناعية والتنمية المتناسبة للأقاليم المختلفة وللجمهورية فى مجموعها ·

ويقترن النجاح فى تنمية الاقتصاد الوطنى ودفع عجلة التقدم العلمى والفنى فى سائر فروع الاقتصاد الوطنى لبيلروسيا على الدوام بالتحسينات فى أساليب التخطيط والادارة على كافة المستويات · كما تم بنجاح تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية فى الصناعة وغيرها من فروع الاقتصاد بغرض رفع معدلات الانتاجية · وفى مجال التخطيط طويل الأجل ، تستخدم أساليب علمية جديدة كرسم الخطط التمهيدية والعامة لتنمية وتوطين القوى الانتاجية فى البلاد على آجال طويلة ، مثل الفترة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٨٠ ·

ونشهد فى جمهوريتنا نشاطا كبيرا فى التطبيق العملى للأساليب الرياضية واستخدام وسائل الحساب الالكترونى فى التخطيط طويل الأمد · وأذكر علىوجه الخصوص أنه تجرىفى معهد البحث العلمى للاقتصادوالأساليب الاقتصادية الرياضية للتخطيط ـ الذى نجتمع الآن فى رحابه ـ بحوث خاصة لبناء نماذج اقتصادية رياضية لتنمية وتوطين مختلف فروع الصناعة الوطنية وابتكار أساليب رياضية فعالة والتوسع فى استخدام الحاسبات الالكترونية السريعة ·

ولا شك فى أن النتائج التى سيسفر عنها استخدام هذه الأساليب ستسهم فى حل مشكلات المستقبل المتعلقة بالتخطيط طويل الأجل للتنمية والتوطين على الصعيدين العلمى والفنى ٠

وانه لمن الصواب دون أدنى شك أن تجرى مناقشة علمية لتوطن المشروعات الصناعية والتنمية الاقليمية ، وأن يتم تنظيم تبادل الخبرات ودراسة النظم المعمول بها فى الدول الأخرى فى هذا الميدان ٠ ولعل تجربة جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية وغيرها من البلدان الاشتراكية التى استطاعت أن تحل هذه المشكلات تكون ذات فائدة بالغة للمشتركين فى هذه الحلقة ولكل الدول التى تسعى الى تنمية اقتصادياتها الوطنية فى سبيل رفاهية شعوبها ٠

هذا وستتعرفون من خلال زيارتكم لمشروعاتنا الصناعية على شعب بيلروسيا وما هو معروف عنه من كوم الضيافة ، كما ستتاح لكم فرصة زيارة معالم وآثار بلدنا ٠

كلمة المستر ا٠ أ٠ ليفكو
رئيس مجلس مدينة منسك

اسمحوا لى باسم مجلس مدينة منسك لممثلى العمال أن أرحب بكم فى مدينتنا العريقة التى غدت الآن مدينة حديثة ٠

اننا سعداء للغاية لعقد هذه الحلقة فى مدينة منسك عاصمة جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية ٠ ولسوف نصبح أكثر سعادة اذا ما اتسمت اقامتكم فى مدينتنا هذه بالمتعة والفائدة فى آن واحد ٠ وانا لنرغب فى أن نهيىء لكم الفرصة لكى تتعرفوا على مدينتنا ومعالمها الرئيسية وعلى أهلها الكرماء ٠

وقد احتفل أهالى مدينة منسك فى عام ١٩٦٧ ، مثل غيرهم من كافة سكان البلاد ، بذكرى العيد السنوى التسعمائة لتأسيسها ٠ والواقع أن هذه المدينة سبق أن تعرضت للتدمير أكثر من مرة خلال تاريخها الطويل ، غير أنها ظلت على الدوام مركزا للثقافة البيلروسية ٠

لقد كتب النصر الذى أحرزته ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة ، والذى حقق الحرية والاستقلال لشعب بيلروسيا ، صفحة جديدة فى تطور اقتصاديات وثقافة مدينة منسك ، وأصبحت منذ ذلك الحين واحدة من أكبر المراكز الاقتصادية والثقافية فى البلاد ٠

وتعتبر منسك ، كما سبق القول ، مدينة قديمة وحديثة فى نفس الوقت فقد تم بناء المدينة الحالية منذ أربعة وعشرين عاما فقط بعد أن لحقها الدمار الشامل على أيدى الغزاة الفاشست خلال سنوات الحرب العالمية الثانية • وكان من الضرورى أن يعاد من جديد اقامة المشروعات الصناعية والمنشآت الثقافية وتوفير المؤسسات العلاجية وشبكة المواصلات الداخلية والمبانى السكنية فى فترة ما بعد الحرب • وقد قدرت قيمة الخسائر التى لحقت بالمدينة أثناء الحرب بنحو ٦٠٠ مليون روبل •

وفى ظل الظروف العصيبة خلال سنوات ما بعد الحرب بذل سكان مدينتنا ـ شأنهم شأن غيرهم من سكان البلاد ـ جهودا عظيمة لاعادة بنائها وتنميتها ، وكان ذلك يتم فى الغالب على حساب الحد من الاحتياجات الأخرى •

وليس من عجب فى أن نجد سكان منسك يكنون لمدينتهم حبا خاصا ويساهمون فى الوقت الحالى بنشاط بناء فى أعمال مجلسها •

ولم تقتصر انجازات مدينة منسك خلال السنوات الأربعة والعشرين الماضية على اعادة بناء الصناعة واقتصاديات المدينة فحسب ولكنها تخطت كثيرا من الأرقام القياسية التى اتسمت بها مرحلة تطورها • ويزيد عدد سكان المدينة حاليا عن ٨٠٠ر٠٠٠ نسمة وهو ما يوازى ثلاثة أضعاف سكانها قبل الحرب العالمية الثانية • وقد ازداد حجم الانتاج الصناعى فى المدينة بأكثر من ٢٦ ضعفا خلال هذه الفترة ، وتغير هيكل الصناعة وانتشرت فى المدينة صناعة الآلات والمنتجات المعدنية • كما توسعت الصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية بدرجة كبيرة • وتنتج المدينة السلع التى يشتد عليها الطلب سواء

فى السوق المحلية أو غيرها · ويجرى حاليا تصدير الجرارات والسيارات والمركبات البخارية وآلات تشغيل المعادن وأجهزة التلفزيون والراديو والساعات وكثير من البنود الأخرى الى أكثر من خمسين دولة فى أنحاء العالم ·

وصناعة البناء فى مدينة منسك متقدمة للغاية · فقد تم خلال السنوات الأخيرة بناء ما يتراوح بين ١٥٫٠٠٠ و ١٦٫٠٠٠ وحدة سكنية جديدة منها حوالى ٩٠٠٠ وحدة قامت بانشائها الأجهزة المختصة بالمبانى السكنية ببلدية المدينة بالطرق الصناعية مستخدمة فى ذلك قطع المبانى الجاهزة · كذلك شهدت الثقافة والعلوم هى الأخرى تطورا واسعا مثلها فى ذلك مثل قطاعات الصحة العامة والرعاية الاجتماعية · كما ارتفع مستوى معيشة السكان بدرجة كبيرة ·

ومنسك مدينة الشباب ، ففى كل يوم تمتلىء ١٢٣ مدرسة من مدارس التعليم العام بنحو ١٢٠٫٠٠٠ من الأطفال ، كما يوجد بها ثلاثة عشر معهدا للتعليم العالى يدرس بها حوالى ٧٢٫٠٠٠ طالبا ، وذلك فضلا عن المدارس الثانوية المتخصصة التى تضم أكثر من ٣٠٫٠٠٠ من التلاميذ · ويسكن المدينة اثنى عشر ألفا من العلماء ، معظمهم من الشباب الموهوبين ، يعملون فى أكاديمية العلوم وغيرها من منشآتنا العلمية الأخرى ·

ويعمل فى قطاع الخدمات الصحية العامة بمدينة منسك حوالى ٥٠٠٠ طبيب و ٩٠٠٠ اخصائى من الذين تلقوا تعليمهم بالمدارس الثانوية الطبية ·

وفى منسك خمسة مسارح ، وسيرك واحد وأوركسترا سيمفونى وستة وأربعون قصرا ثقافيا وناديا واثنان وعشرون دارا للسينما وثمانية متاحف ومائة وثمانون مكتبة متنقلة بالاضافة الى عدد من المنشآت الثقافية الأخرى ·

وتسير منسك فى مضمار التنمية وفقا لخطة عامة معتمدة للتوطين الرشيد للصناعة واستخدام الموارد الطبيعية والعمالة المتاحة لتحقيق أهداف نمو الدخل القومى وزيادة رفاهية السكان · والواقع أن ظروف اقتصادنا الاشتراكى المخطط تمكننا من الحد من النمو العفوى للمدن الكبرى ، مما يهىء لنا أيضا مزيدا من التوطن الرشيد للصناعة والتنمية الاقليمية · وانا لنأمل أن يتمكن المشتركون فى هذه الحلقة من الاستفادة من تجربتنا ·

ضيوفنا الأجلاء ، أرجو أن تتقبلوا تمنياتنا المخلصة لكم بالتوفيق فى أعمال هذه الحلقة ونأمل أن تساعدكم المعرفة والخبرة التى سوف تتاح لكم هنا فى مجالات عملكم على النهوض بأوطانكم وتقوية أواصر السلام فى كافة أنحاء العالم ·

الملحق رقم (٤)

كلمة الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

المدير التنفيذى لليونيدو

اتجه عمل الأمم المتحدة فى المجال الاقتصادى فى السنوات الأخيرة ، بصورة متزايدة ، نحو مشكلات التنمية الصناعية فى الدول النامية ونحو الطرق الكفيلة بتحقيق هذه التنمية كوسيلة لرفع مستويات المعيشة والدخول. والحقيقة أن انشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التى بدأت نشاطها فى أول يناير ١٩٦٧ ، لهو خير دليل على أهمية الجهود التى تبذلها الامم المتحدة فى هذا المضمار . وتقوم اليونيدو بأداء وظائفها على أساس مواجهة الاحتياجات العاجلة للدول النامية للاسراع فى مشروعات التنمية الصناعية عن طريق النشاط المدعم بالبحوث لتشجيعهم ومساعدتهم فى مجال العمليات التنفيذية .

على أن الاهتمام باعتبارات الأسواق الواقعة خارج الحدود القومية والعمل على غزو تلك الأسواق عن طريق الاتفاقيات الاقليمية ـ عند دراسة المشروعات الصناعية الجديدة وتوطنها أو عند تنفيذ مشروعات التوسع فى الصناعات القائمة ـ انما يمثل فى حد ذاته العوامل الرئيسية لنجاح الأهداف المرتقبة للدول النامية فى مجالات النمو . ويختص اجتماع الخبراء الحالى بدراسة هذه المشكلات . وتبذل منظمة اليونيدو ، شأنها فى ذلك شأن سلفها ـ مركز التنمية الصناعية ـ كثيرا من الجهود لمواجهة مشكلات التخطيط الاقليمى

للتصنيع فى الدول النامية ، ويتركز عملها فى تقديم المساعدات العملية فى هذا المجال • وتقوم المنظمة ، بناء على طلب الحكومات المعنية ، بتقييم اعتبارات التوطن والاعتبارات الاقليمية للمشروعات الصناعية ، ومن ثم يجرى اختيار الخبراء اللازمين وايفادهم الى مواقع العمل • ويعتمد نجاح التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ابتداء على مدى تفهم المتطلبات الأساسية للتصنيع من الناحية الاقتصادية • بيد أنه من المهم أيضا التوسع فى طرق وأساليب استخدام المنجزات العلمية الحديثة فى هذا المجال للوفاء باحتياجات الدول التى بدأت التنمية الصناعية والتوسع فيها •

وبصفة عامة لم يعط الاقتصاديون ورجال التخطيط فى السنوات الأخيرة غير اهتمام محدود للغاية لدور التوطن الصناعى أو الحيز الصناعى فى تنمية القطاع الصناعى فى الاقتصاد القومى • على أن أهمية عامل التوطن والسعة قد أخذت تزداد شيئا فشيئا كمطلب أساسى لنجاح عملية التشغيل • ولن تستطيع أية دولة نامية أو متقدمة فى القريب العاجل أن تهمل هذا الموضوع •

وقد سبق أن أكدت توصيات الندوة الدولية للتنمية الصناعية (التى عقدت فى أثينا ابان شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٦٧) أهمية الجوانب الاقليمية للتخطيط سواء فى الدول النامية أو داخل مجموعاتها الاقليمية أو الفرعية • وبالمثل لمس مجلس التنمية الصناعية فى اجتماعه الذى عقد بفينا (فى الفترة من ١٧ أبريل الى ١٤ مايو١٩٦٨) الحاجة الى تحسين الأساليب الحالية لتوطين الصناعة فى الدول النامية ، وقد قوبلت جهود اليونيدو فى هذا الشأن بالرضا من جانب أعضائها •

وتتيح هذه الحلقة فرصة لالتقاء مندوبين من المسئولين فى عدد من البلدان النامية مع الخبراء المتخصصين ـ من ذوى الكفاءات العالية ـ فى المشاكل المشار اليها لدراسة مدى ملاءمة أساليب التوطن الحالية ولمناقشة وتبادل الرأى حول أية مناهج أخرى · وأرى من جانبى أن تستهدف المناقشات الواقعية لهذه الحلقة محاولة تطوير الأساليب العملية التى تفى باحتياجات الدول النامية وتساهم كثيرا فى المجال الفنى · وانا لنأمل أن يؤدى هذا العمل الكبير الذى بذلتموه من قبل فى اعداد البحوث الهامة والمتعددة ، التى تمثل المحور الأساسى لمناقشاتكم الواعية فى هذه الحلقة ، الى وضع الأساس اللازم لتكوين رصيد منظم من المعلومات التى يمكن الاستفادة منها فى الدول النامية وذلك فى شكل اجراءات ومعايير ومناهج منظمة للتوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ·

وانى أنتهز هذه الفرصة أيضا لأعبر عن خالص شكرى لحكومة جمهورية بيلروسيا السوفيتية الاشتراكية لكرمها فى استضافة هذه الحلقة ولتوفيرها كافة التسهيلات الضرورية اللازمة لهذا التجمع ·

كما أود أن اعبر لكافة المشتركين عن أطيب تمنياتى لهم بنجاح الاجتماع ·

الملحق رقم (٥)

خطابى المستر ا٠ ويسمان : مدير الحلقة

(وكبير مستشارى التنمية الاقليمية لدى الأمم المتحدة بنيويورك)

خطاب الافتتاح

لقد أصبحنا مهتمين للغاية بموضوع الحاجة الى النمو الاقتصادى حتى كدنا أن ننسى الهدف الحقيقى للتنمية ، ولربما نفقد ـ فى معترك الصراع الدائر لخلق طاقات جديدة ـ القدرة على ادراك المعنى الأكبر لقضية التنمية ، الذى يتمثل فى تحقيق مستويات جديدة للمعيشة ٠ على أن المنهج الاقتصادى الصرف للتنمية قد بدأ مؤخرا فى التغير وأخذ الاهتمام يتزايد الآن بصفة عامة بتحسين حالة السكان واعتبار ذلك مطلبا أساسيا للنمو الاقتصادى المتوازن والمتزن فى خطاه بالدرجة الكافية ٠

وأحيانا ما يعرف التصنيع بأنه محرك التنمية ٠ ومن ثم فان الدول النامية تعتبره الوسيلة الاولى لاحراز التقدم الكافى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٠ والحقيقة أن التصنيع بالنسبة لتلك الدول هو الوسيلة الأساسية لسد الفجوة الكبيرة التى تتسع بسرعة بين معدلات نمو سكانها ومعدلات النمو الاقتصادى بها ٠

وتعزى الزيادة الخيالية فى تعداد سكان العالم خلال العقود الأخيرة الى التوسع فى التعليم والاهتمام بالصحة العامة والنظافة بدافع من الاعتبارات

الانسانية · ومن الواضح أن هذه الاتجاهات انما تنجح فى تقليل معدلوفيات المواليد الجدد · ومن ثم فان الاتجاه العالمى نحو النزوح الى المدن يعتبر نتيجة مباشرة للضغط المتزايد على الأرض الزراعية التى لم تستطع أن تفى الا باحتياجات الكفاف للأجيال السابقة فحسب · على أن التجمعات السكانية الكبيرة فى العواصم والمدن الكبرى فى كثير من الدول النامية بل والمتقدمة أيضا انما تأتى أساسا نتيجة للاتجاه التقليدى الذى لا يزال سائدا والذى يقضى بتوطين مشروعات الاستثمار الاقتصادى وغيرها من الاستثمارات الرئيسية الأخرى التى تستهدف تحقيق عائد سريع ، وبالنظر الى موقف كل مشروع على حدة وذلك بدلا من دراستها على أساس معدلات العائد / التكلفة فى الأجل الطويل وفى اطار خطط أوسع للتنمية القطاعية أو الاقليمية أو القومية ·

وغالبا ما تدفع هذه الاعتبارات الاقتصادية الخالصة ببعض الدول الى التركيز المتزايد على انتاج احتياجات السوق العالمية أكثر من اهتمامها بتوفير احتياجاتها المحلية ، الى حد أن نمط التحضر فى أية دولة نامية قد يكون نتيجة مباشرة للطلب على سلع أولية معينة من جانب الدول الصناعية المتقدمة· وفى حالة طلب الحصول على الاستثمار الأجنبىفان القيود القاسية التىيفرضها مفهوم الكفاية الاقتصادية غالبا ما تختلط باعتبارات سياسية وعقائدية أخرى· وبذا فان هذه المعوقات تزيد من قيود استخدام المتراكم من الموارد العالمية التكنولوجية والرأسمالية والبشرية لاقامة صرح اقتصادى قوى فى عالم يسوده السلام ، مما يؤدى بالتالى الى تمكين الدول غير الصناعية من زيادة استخدام ثرواتها الطبيعية الخاصة ومواردها البشرية لصالحها وحدها ·

وفى ظل الظروف الراهنة فان توطن الأنشطة الاقتصادية (وبصفة خاصة توطن العناصر المحركة للتنمية وهى التصنيع) سوف يستمر فى الاتجاه الذى يتعرض فيه لأقل المعوقات مما يسفر بالتالى عن زيادة تركز الأنشطة والسكان فى المدن المكتظة بأهلها من قبل ، والتى تقل كفايتها شيئا فشيئا كمراكز للتنمية ، وتتناقص الرغبة للاقامة فيها شيئا فشيئا ٠

ويمكن أن نتبين أن التقاليد والمجتمعات فى الدول النامية تميل الى التفكك تحت تأثير الرغبة السريعة فى التحضر ٠ كما تعجز الخدمات والتسهيلات المتاحة فى الدول الصناعية أيضا عن الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها أو توفير متطلبات النمو الاقتصادى المستمر ٠ وعلى الرغم من تزايد الكفاية الانتاجية فى بعض الدول الغنية بصورة مطردة ، وفى الوقت الذى تواصل فيه الاستثمارات الاجتماعية زيادتها بل وبمعدلات أسرع فان نوعيات المعيشة فيها تميل الى التدهور ٠ كما أن سوء تخطيط المدن وسوء ادارتها يسبب هو الآخر بعض الخسائر الاقتصاديةويؤدى الى التوتر الاجتماعى بل وأحيانا ما يهمل الاهتمام بالعجزة وصغار السن ٠

وعلى الرغم من أن التقدم الاجتماعى هو هدف التنمية المتعارف عليه فان التقدم البشرى لا يأتى كنتيجة تلقائية للنمو الاقتصادى ٠ فلكى تتمكن أية دولة من احراز التقدم الاجتماعى يتعين عليها أن تخصص للتنمية الاجتماعية نصيبا مناسبا من الثروة المنتجة ، وأن تضع الخطط الكفيلة بتوزيع العوائد الاجتماعية المتاحة لديها توزيعا سليما ٠ وهنا فان الخطة تعتبر من جهة نموذجا للوضع المستهدف تحقيقه فى المستقبل فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوطينها والربط بينها وكذلك الانشاءات الثابتة والتجهيزات والمظهر العام مما يشكل معا الجوانب البيئية ، كما تعنى الخطة من جهة أخرى

وضع برنامج عمل واجراء تنسيق مسبق للقرارات التشريعية والمالية والادارية اللازمة لتحقيق الانتقال من الوضع القائم الى الوضع المبين فى النموذج المستهدف · وتجدر الاشارة الى أن السمة الرئيسية لكل من جانبى التعريف المذكور هى الرغبة فى التطور واحراز التنمية عن طريق التغيير ·

وعندما يتسع مفهوم التنمية وتصبح الخطة أكثر شمولا يثور السؤالان التاليان « على أى مستويات التوجيه أو بأى مستويات التخطيط يمكن تحقيق أقصى درجات التكامل الملائمة بين الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة بهدف التنمية ؟ » و « على أى مستويات التوجيه وعلى أى مستوى عملى يمكن وضع برامج ملائمة ، تتتابع فى تعاقب رشيد ، لتنفيذ الخطط القومية ؟ » واذا ما بدأنا من المفاهيم المضادة أى بالتخطيط من القمة بدلا من التخطيط المحلى فان التجربة الحديثة قد أدت الى التسليم بصفة عامة بأن « الاقليم » يعتبر مستوى ملائما للتخطيط والتشجيع والرقابة ، وبالمعنى العلمى الاصطلاحى ، لنمو الاقتصاديات القومية ·

وقد يختلف الموقف بالنسبة للأقاليم الجغرافية للدولة الواحدة فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية والبشرية ومن حيث الكفاية الانتاجية ومستويات المعيشة أو الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية · فاذا ما تعرفنا على هذه الاختلافات الاقليمية يصبح على سياسة التنمية القومية أن تحاول احداث نوع من التوازن بين وضعين متباعدين (أ) المساواة فى أسرع وقت ممكن ، بين الأحوال السائدة فى كافة المناطق على حساب اجمالى النمو الاقتصادى القومى ، أو (ب) تفضيل المناطق التى تكمن فيها عوامل النمو السريع ثم استخدام الموارد التى تتحقق بالتالى فى أحدث التقدم فى كافة الأقاليم فى الأجل الطويل ·

ومن الطبيعى أنه يجب أن يكون واضعوا مثل هذه القرارات ، على معرفة تامة بالبدائل المتاحة وآثارها التالية على العلاقات الاقتصادية والانسانية · واذا ما تفهمنا ذلك فان التنمية الاقليمية يمكن أن تساعد فى التوجيه بطريقة فعالة وبما يتمشى مع سياسات التحضر القومية وعمليات التصنيع واعادة تنظيم القطاع الزراعى وتحسين نوعية البيئة بصفة عامة ، كما يمكن أن تسهل من حل مشكلات الحاجة المتزايدة الى القدرة على التحول الاجتماعى بين السكان اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا · ويمكن أولا دعم الاقتصاديات المحلية بمناطق التجمعات الحضرية بأية منطقة معينة وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموفورات الخارجية وكذا الخدمات والتسهيلات المتاحة من قبل · وثانيا انشاء مراكز حضرية بديلة وجديدة لكى تستوعب حركات الهجرة من المناطق الريفية ، على أن تربط هذه المدن بمراكز الانتاج الجديدة وبحيث يتم تطوير الخدمات والمرافق المنشأة بالطراز الذى يمكن معه الاستفادة من مزايا اقتصاديات الانتاج الكبير وتتجنب فى الوقت نفسه مشاكل الازدحام ·

وبعد أن تحققت اليونيدو من الأثر الحاسم للاعتبارات البيئية فى أغلب الأحوال ، على مدى فاعلية كل من التنمية الصناعية وكفاية المشروعات الفردية قامت المنظمة بادخال منهج التخطيط الصناعى الاقليمى ضمن مجالات عملها الرئيسية · وكان مركز التنمية الصناعية ـ المنظمة السالفة لليونيدو ـ قد بدأ العمل فى هذا المجال منذ منتصف عام ١٩٦٥ تجاوبا منه مع الاهتمام المتزايد للدول النامية بذلك الموضوع · وقد بدأ المركز فى عمل الاستعدادات

B-656

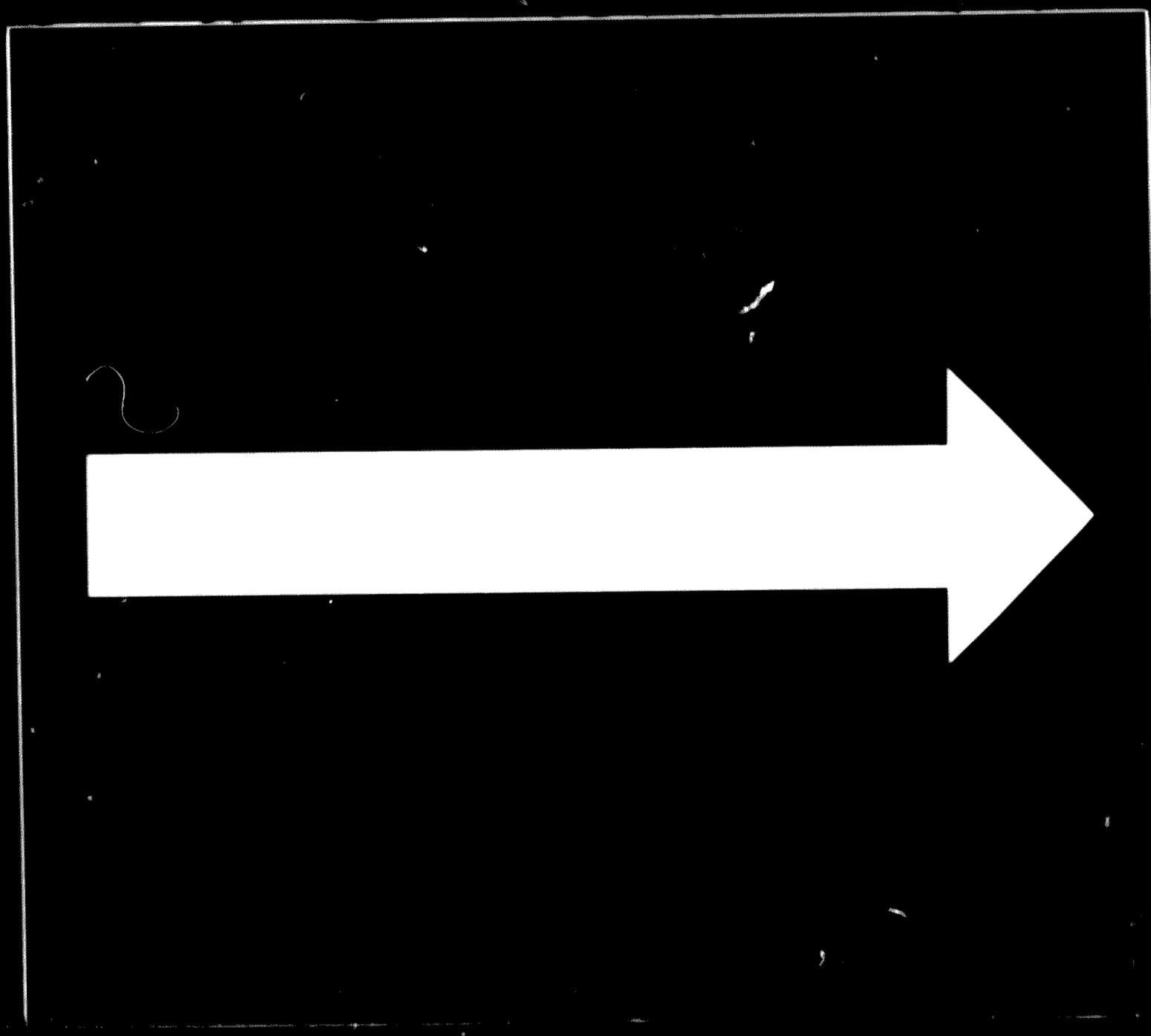

81.11.24

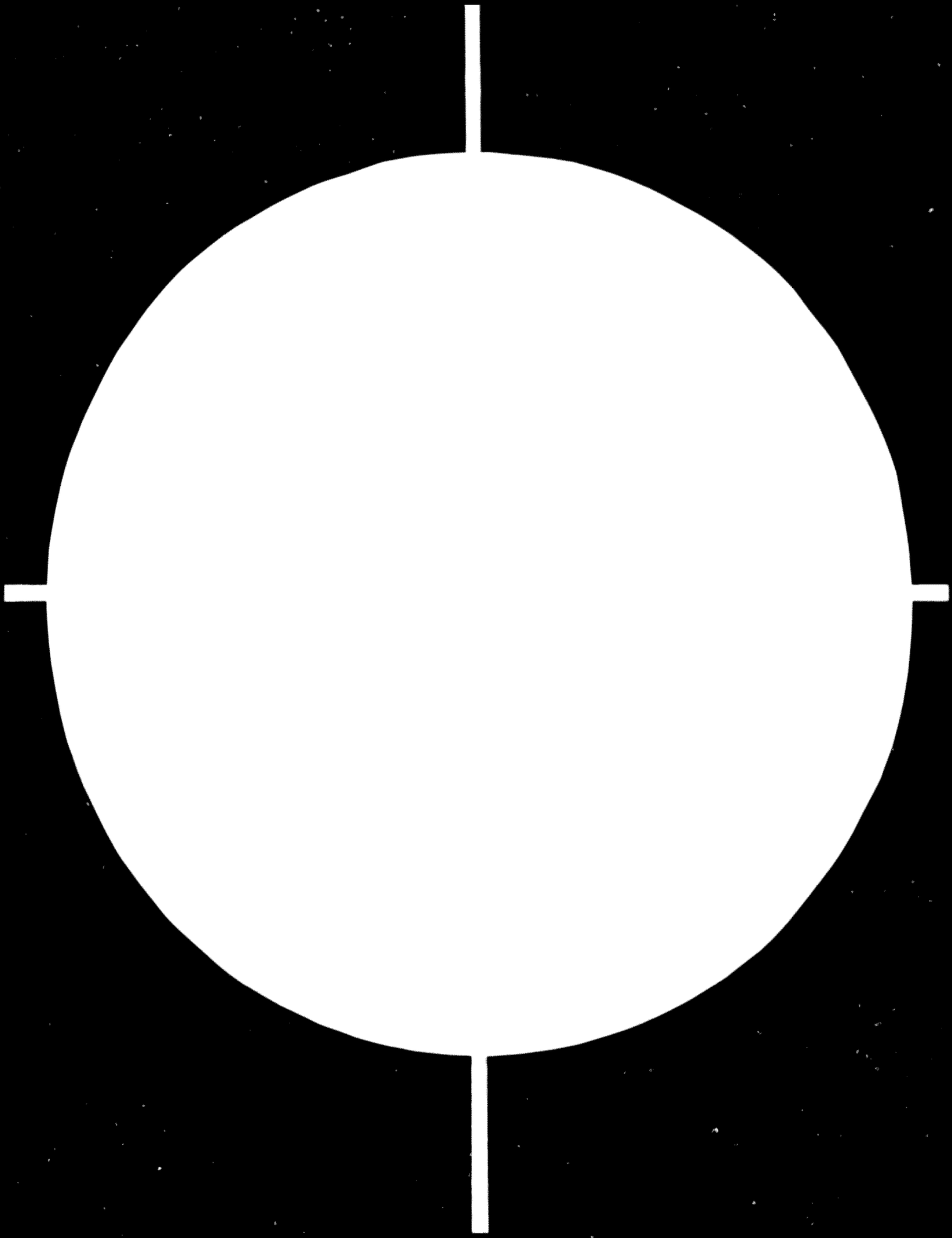

2 OF 2
00773
A
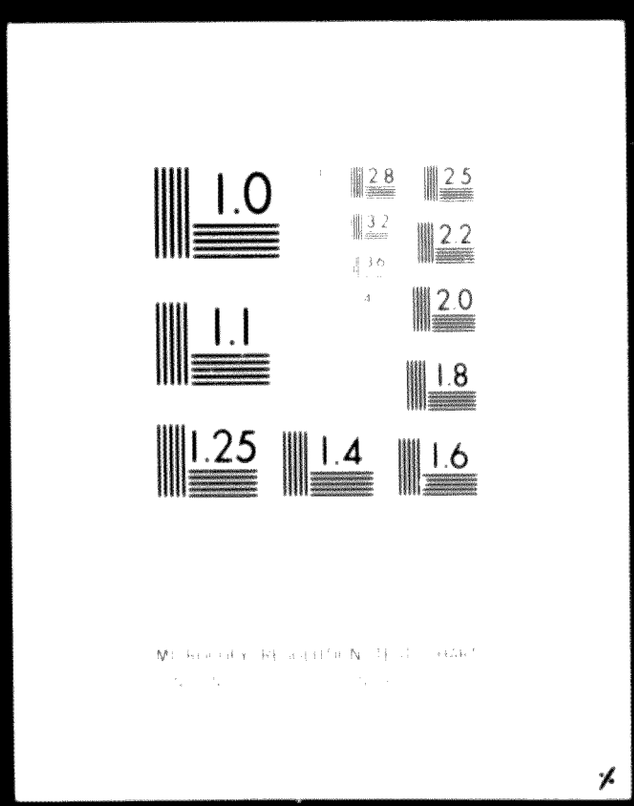

24×
D

اللازمة لهذه الحلقة بعد التوصيات التى صدرت فى ختام ندوة الأمم المتحدة عن وضع وتقييم المشروع الصناعى والتى عقدت فى براغ عام ١٩٦٥ (١) (والتى قررت أنه لايمكن اغفال الاعتبارات الخاصة بالتوطن عند القيام باجراء تقييم سليم لكل من الأربحية التجارية والأربحية القومية للمشروعات الصناعية) ٠

وسوف نركز مناقشاتنا على أربعة موضوعات رئيسية هى : (أ) المعايير العامة للتوزيع الجغرافى للصناعة من الناحية الاقليمية ، (ب) العوامل الخاصة بتحديد التوطن الصناعى وتأثيرها على النمو القومى و / أو النمو الاقليمى ، (ج) الأساليب الخاصة بوضع برامج التوزيع الجغرافى للصناعة بما يتمشى مع سياسة محددة للتوطن ، (د) أدوات السياسة اللازمة لتحقيق أهداف سياسة التوطن الصناعى والبرامج الاقليمية التى تعكس هذه الأهداف٠

وتسهيلا للمناقشة فقد قامت اليونيدو باعداد سلسلة من البحوث التى وضعها عدد من الخبراء البارزين من جميع أنحاء العالم ٠ كما قامت المنظمة أيضا بدعوة مجموعة من الخبراء اشترك معظمهم فى اعداد المواد الأساسية للحلقة التى سنستعين بها فى مناقشاتنا ٠ ومن الطبيعى أن الأهم من ذلك كله هو حضور المشتركين ٠ فقد اختارتكم بلادكم لحضور هذه الحلقة لانكم تتولون مسئوليات تخطيط أو ادارة مشروعات التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية ، ولديكم ذخيرة من التجارب العملية التى تساهمون بها فى المناقشة ٠ ونظرا

(١) انظر : مطبوعات الامم المتحدة :

ID/Ser. H/1 "Evaluation of Industrial Projects" Sales No. E 67.11-B. 23.

لاننا من الخبراء الذين يمثلون كثيرا من النظم المختلفة فان لدينا فرصة فريدة لنساهم مساهمة فعالة فى التطوير النظرى والتطبيقى لتخطيط التنمية وذلك اذا ما حرصنا على الالتزام بالطبيعة الفنيه للحوار وتجنبنا المناقشات العرضية والجدلية ٠

وسوف نقوم أولا بدراسة المعايير الخاصة بالتوزيع الجغرافى للصناعة وننتقل بعد ذلك الى العوامل الخاصة بالتوطن الصناعى ثم الى أهمية النقل والموارد البشرية ، والربط بين قطاعات الصناعة والانتاج الكبير واقتصاديات التجمعات ٠ وفيما يتعلق بتخطيط وبرمجة التوطن الصناعى سنقوم بدراسة أساليب التخطيط اللازمة لتنفيذ برامج التوطن بنجاح فى دول تختلف فيها مستويات التطور الاقتصادى والتكنولوجى ، وكذا الخبرات التخطيطية المطلوبة لتنفيذ تلك البرامج ، والتنسيق بين خطط التوطن القومية والاقليمية ، والارتباط بين الخطة التى توضع فى صورة أرقام اجمالية والتوطن الفعلى للمشروعات المنفردة ٠ وأخيرا سوف ندرس أكثر الأدوات الملائمة ، فى كافة الظروف المتغيرة ، لتنفيذ نمط التوطن الصناعى المطلوب ٠

ويجب ، خلال المناقشات ، أن تكون لدينا المقدرة على فحص وانتقاد الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالتوطن الصناعى فى المجال الاقليمى ، ومن ثم فانه يلزم دراسة الرأى القائل بضرورة قيام الدول بالعمل على تحقيق التنمية المتوازنة فيما بين أقاليمها لكى نتحقق مما اذا كانت هذه السياسة قد أدت حقيقة الى التوطن السليم للصناعات من حيث الكفاية الاقتصادية ، وبمعنى آخر ما اذا كانت المزايا النسبية لمناطق معينة قد أغفلت وأن امكانيات نمو الاقتصاد القومى فى المستقبل لم تزد على الحد الأعلى ٠ وبالمثل فانه يمكن

تقييم الموضوعات الخاصة بتشتت النشاط الصناعى بدلا من تركزه ، وبالتوطن فى المدن الصغيرة بدلا من العواصم الكبيرة وذلك فى ضوء مقارنة المزايا المكانية والمساوىء الاقتصادية للتجمع الصناعى ٠

والواقع أن أية حلقة دراسية ليست مجرد اجتماع لاصدار التوصيات ، فنحن نستطيع هنا أن نناقش الاختلافات القائمة بيننا فى الرأى فى جو من الصراحة دون أى التزام على حكوماتنا طالما أن الهدف من هذه الحلقة ، شأنها فى ذلك شأن كافة أعمال اليونيدو الأخرى ، هو دعم القدرات الخاصة للدول النامية لمواجهة المشكلات المتعلقة بتطوير الصناعة الاقليمية والتخطيط ، ولتوجيه نشاط اليونيدو فى هذا المجال بغية تحديد أشكال المساعدات التى قد يطلب منها تقديمها فى المستقبل ٠ وليس فى مقدور أية حلقة دراسية أن تقدم لنا مخططا كاملا للأعمال التى يلزم أن تضطلع بها الدول أو المنظمات الدولية ٠ على أن تبادل الآراء ومناقشة الموضوعات ، سوف يضع أمامنا جميعا صورة أكثر وضوحا للمشاكل الخاصة بالتوزيع الجغرافى للأنشطة الاقتصادية بما يتمشى مع الأهداف القومية للنمو الاقتصادى وزيادة رفاهية بنى الانسان آخذين فى الاعتبار ، فى ذات الوقت ، الفرص التى تتيحها التجارة الدولية بالكامل ٠

وختاما يطيب لى ، سيدى الرئيس ، أن انتهز هذه الفرصة ، نيابة عن المدير التنفيذى لليونيدو بل وعن أسرة منظمات الأمم المتحدة كافة ، لكى أتقدم بالشكر لسلطات الدولة المضيفة لعرضها الكريم باقامة هذه الحلقة هنا وللعناية الفائقة والحفاوة العظيمة اللتين قوبلنا بهما ٠

خطاب الاختتام

للمستر ويسمان

يمكن القول بأن حلقتنا هذه ، تهم كثيرا مشكلات التنمية حين يكون التصنيع أداة لدعم وتشجيع النمو فى مختلف أقاليم الدولة · وقدكانتطريقتنا لتبادل الخبرات فى هذه الحلقة تقوم على اختيار الموضوعات الحيوية ومناقشتها فى ضوء السياسات والخطط والبرامج التى نعرف مسبقا بنجاحها أوفشلها · كما أولينا عناية خاصة لدراسة مشكلات التخلف · وقد جئنا من جميع أنحاء العالم بمفاهيم مختلفة · كما تتفاوت الأوضاع الانمائية والتكنولوجية فى بلادنا من مرحلة ما قبل التصنيع الى مرحلة التقدم · ولعل من أكبر الأمور اتصالا بهذا الموضوع هو أن اختلاف المذاهب والقيم الاجتماعية والثقافات يعتبر فى حد ذاته حافزا لعمليات التنمية فى بلداننا · وقد تم صياغة قراراتنا وتوصياتنا للهيئات والأفراد المختصين على أساس من واقع الأوضاع المتفاوتة وكذا الخبرات والبحوث العلمية الممثلة هنا · وهذه تتضمن مقترحات مقدمة لليونيدو والى غيرها من منظمات الأمم المتحدة لتمكينها من تدعيم فاعلية المساعدات التى تقدمها، منفردة أو مشتركة ، الى الدول الأعضاء ·

وقد لاحظنا من خلال مناقشاتنا للموضوعات وتدارسنا للقرارات ما حدث من تفاعل مثمر بالاضافة الى ظهور أربعة خلافات مفيدة حول المفهوم والمنهج والأسلوب · وكانت هذه الخلافات مفيدة لكافة المشتركين وللدول والوكالات التى يمثلونها ، وذلك لأنهم جميعا اشتركوا فى تبادل الآراء بصراحة وفى اتصال بعضهم بالآخر دون حواجز ·

وكانت المناظرة الأولى بين أولئك الذين يؤمنون بالموضوعية العلمية فى تخطيط التنمية وبين من يواجهون الحقيقة السياسية مثل رجال التخطيط والادارة · ويذهب أولى المنهجين الى أن الاقتصاد يعتبر من العلوم الدقيقة التى تخضع لقوانين الطبيعية الثابتة والتى يسعى الانسان الى تفهمها وتسخيرها لخدمة ولكنه لا يستطيع تغييرها ، بينما يرى المنهج الآخر بأنه فيما يتعلق بشئون البشر ، هناك حاجة الى المرونة فى المفهوم والمنهج والى التفهم العميق للطبيعة المتغيرة لمجتمعنا ، والى انخراط المواطن فى العلاقات الانسانية المتغيرة بطبيعتها على الدوام ·

أما فى المناظرة الثانية فقد وقف المنهج العلمى فى مواجهة المنهج العملى · واتخذ جانب المنهج العلمى ، الباحثون الذين آمنوا بأن الاعتماد على تحليل البيانات يمكن من الوصول الى حلول سليمة للمشكلات الاقتصادية المتأصلة فى أوضاع الثروة التى ينتجها الانسان ، متجاهلين السلوك الانسانى للبشر الذين ينتجونها · على أنه فى كثير من الأحيان يقوم المهيمنون على أمور التنمية والاداريون بعملية التخطيط واتخاذ القرارات اللازمة على أساس البيانات غير الوافية من حيث الشمول والنوعية ·

وشملت المناظرة الثالثة المواقف والقيم المتعلقة بقضية التنمية · ورأت احدى المجموعتين أن الظروف الحالية للتخلف وأنماط الاقتصاد العالمى والتجارة الناجمة عن العلاقات الاستعمارية يغلب عليها ـ الى حد ما ـ طابع الاستغلال · واتجه رأى الآخرين الى أنه لا يصح النظر الى الثورة الحالية للعلم والتكنولوجيا فى الزراعة والصناعة والصحة والتعليم باعتبارها سببا للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، بل على العكس فان التغيرات الاجتماعية

الحالية والاحتمالات المتزايدة للنمو الاقتصادى انما تحمل فى طياتها حلولا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة ٠

ودارت المناظرة المنهجية الرابعة حول أكثر الأشكال الملائمة للتوازن بين الكفاية الاقتصادية والعائد الاجتماعى فى تخطيط التنمية ٠ ووقف معظم المشتركين يؤيدون الاهتمام بمعيار الكفاية الاقتصادية ، الذى يعتبر منهجا بسيطا نسبيا ، وهو وان كان يساعد على استخدام الرياضيات والحاسبات بسهولة ، الا أن فائدته تعتبر محدودة فى توجيه استخدام الكفاية الانتاجية لاية دولة ٠ وقد اقترح فريق آخر من المشتركين أدوات جديدة للتخطيط يمكن بواسطتها التوفيق بين المعايير الاقتصادية والمعايير الاجتماعية للاستثمار مما يوائم الانتاجية مع التقدم البشرى ٠

وقد صورت الحالات التى عرضت واحدة بعد الأخرى مدى القصور فى سياسات التنمية التى تعتمد على الكفاية الاقتصادية ، فى الأجل القصير ، للمشروعات التى تعتبر منتجة عند قياس اجمالى الناتج القومى ٠ وكان واضحا أن مثل هذه السياسات انما تؤدى الى خلق حالة من عدم التوازن الخطير والمستمر بين الصناعة والزراعة بل وغالبا ما سببت كثيرا من المتناقضات فى هيكل وخطى التصنيع ذاته ٠ على أن الأهم هنا هو أن ذلك المنهج لم يفلح عامة فى ايجاد أسواق داخلية كافية للصناعات التى يركز على تشجيعها ٠ وعلى حين أن منطقة صغيرة نسبيا من الدولة المعنية قد تحصل على فائدة مباشرة أو غير مباشرة من مثل هذه المشروعات التى يفترض أنها منتجة فان مساحات أكبر من الدولة قد لا ينالها فى الغالب شىء منها ٠

وتتمثل أهم هذه التناقضات وحالات عدم التوازن فى :

(أ) التفاوت الكبير (فى الدول النامية) بين معدل النمو الاقتصادى والعمالة ومعدل النمو السكانى .

(ب) بطء خطى التوسع فى استثمارات البرامج الاجتماعية (فى الدول النامية) بالمقارنة بالاستثمارات التى تخصص للبرامج الاقتصادية.

(ج) الفجوة المتزايدة بين الزيادة السريعة فى البطالة والمعدل البطىء جدا لفرص العمل الجديدة التى تستطيع الصناعة أن توفرها .

(د) التدهور السريع لمستوى المعيشة فى معظم المدن المكتظة بالسكان فى الوقت الذى ترتفع فيه الانتاجية وتزيد الاستثمارات الاجتماعية بمعدلات لم تحدث من قبل .

ويمكن القول بأن المغالاة فى تأكيد أهمية الكفاية الفنية والاقتصادية فى مجال التنمية انما يؤدى الى البيروقراطية الفنية على حساب العائد الاجتماعى الحقيقى ، وأن زيادة التركيز على عنصر الادارة فى التنمية انما يشجع من جهة أخرى على تفشى البيروقراطية التى لا تضر بالكفاية الفنية والاقتصادية فحسب ولكنها تصيب العائد الاجتماعى أيضا . على أن المواءمة بين الاحتياجات اللازمة من الكفايات الفنية والاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى توافر وارتفاع مستوى الخدمات انما يؤدى بلا شك الى تعزيز مساهمة المواطنين واندماجهم مع المجتمع والاقليم والدولة أثناء وضع مشروعات الخطط وأثناء تنفيذها فيما بعد . ونتيجة لذلك فان أوجه التفاوت الحالية فى مستويات الدخول بين الصناعة والزراعة ، وبين الحياة الريفية والحضرية وبين الأحياء المتوسطة والأحياء الفقيرة يمكن أن تبدأ فى التلاشى تدريجيا على الأقل .

ولا تزال كافة القيود وكذا الانتهاكات التى تعانيها الكرامة الانسانيـــة مقبولة حتى الآن من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية · وربما كان هذا الموقف مقبولا فى عهد الندرة عندما كانت التنمية الاجتماعية تقتصر بحكم الضرورة على ما يحقق الأهداف الاقتصادية للمجتمع ، غير أن المشكلة التى تواجه الدول الغنية اليوم هى ما اذا كان عليها أن تحدد مستويات المعيشة التى ترغب فيها كمجتمع وكذا تحديد المساهمة التى ترغب فى توجيهها لخلق اقتصاد متقدم ، أو أنها تستمر فى طريق التسليح والسيطرة على العالم · والحقيقة ان المناقشات الدائرة بشأن التحول الضرورى فى مواقف الدول وفى القيم المتعلقة بالتنمية ، بغض النظر عن المعايير الاقتصادية ، ربما كان هو الموضوع الرئيسى الذى يواجهه المجتمع الدولى خلال السنوات الباقية من القرن العشرين · على أن هناك حدودا لمقدرة الدول الغنية على تحويل بعض الموارد من استخداماتها الحالية وحدودا أخرى لمدى طاقة الدول النامية على استيعاب هذه الموارد بكفاءة وذلك من كل من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية ووجهة النظر السياسية · ولكن كيف يتأتى لنا أن نكشف هذه الحدود مالم نتحول من مجرد التفكير داخل المؤتمرات الى مجال الاختبار الحقيقى ؟ ·

وقبل أن أختتم كلمتى أرجو أن تسمحوا لى يا سيادة الرئيس بأن أعبر لكم ، نيابة عن المدير التنفيذى لليونيدو ، عن شكره العميق لسيادتكم وعن طريقكم ، للدولة المضيفة وللمعهد الذى استضافنا ولكافة أولئك الذى بذلوا غاية جهدهم لتنظيم هذه الحلقة وعرضوا لنا القصة العظيمة لجمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية وغيرهـا من جمهوريات الاتحـاد السوفيتى فى تحقيق تطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية مستخدمين الكفاية الانتاجية الصناعية كأداة رئيسية للنمو · والواقع أن مصانعكم وحقولكم ومدنـكم وشـعبكم والتقدم

الاجتماعى الذى يصاحب التنمية الاقتصـادية عندكم ليعتبر مثـلا فريدا يثير الاعجاب • هذا وقد سهلت مهمتنا الفرصة التى اتحتموها لنا للوقوف على تجربتكم العظيمة •

وأود أن أتوجه بالشكر أيضا الى الخبراء والعاملين من مواطنيكم ومن منظمة اليونيدو على خدماتهم المخلصة التى جاوزت كثيرا حدود الواجب • كما أتوجه بالشكر الخاص الى المترجمين الذين أسبغوا على مناقشـاتنا الحيوية والسلاسة • وانا لنعترف بالجميل لشعب بيلروسيا لوده وكرم ضيافته • وفى النهاية أتوجه بالشكر الجزيل اليكم معشر الزملاء المشتركين والخبراء ، اليكم أيها الأصدقاء ، على التجربة الفريدة التى كان لى عظيم الشرف فى مشاركتكم اياها •

الملحق رقم (٦)

الاقتراح المقدم من السيد/م٠حسين
مندوب باكستان

طالب مندوب باكستان باجراء دراسة خاصة تقوم بها لجنة تشكلهـــا اليونيدو على مستوى عال من الخبراء المتخصصين الأكفاء تشـمل الموضـوعات التالية :

١ ـ اجراء مسح شامل عن مدى توافر الخبراء الأجانب وكفايتهم ونوعياتهم ومدى الطلب عليهم والحاجة الى خدماتهم فى الدول النامية ، على أن تؤخذ الظروف الحقيقية للدولة المضيفة فى الحسبان ، وكذا شروط توظيفهم ومدى ملاءمة كفايتهم لأداء الخدمات المطلوبة ٠

٢ ـ اجراء مسح واقعى لوسائل تحديد الحاجة الى الخبراء الأجانب من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الأخرى ، وكيفية تعيينهم وتوزيعهم ٠

٣ ـ اجراء تقييم ايجابى ونقد المحاولات التى تقوم بها الدول لاعداد خبراء من مواطنيها عن طريق (أ) مدارس التدريب (ب) النظم المقابلة (ج) التدريب فى الخارج مع متابعة نتائج هذه النظم ، على أن يؤخذ فى الحسبان ميل الخبراء من مواطنى الدول النامية للاقامة خارج أوطانهم فى الدول المتقدمة أو العمل لدى المنظمات الدولية التى تقوم بمساعدة الدول النامية ٠

٤ ـ اجراء تقدير كمى للاحتياجات والموارد المتاحة ووضع التوصيات العملية اللازمة لعلاج الموقف ٠

الملحق رقم (٧)

الكلمة الختامية للدكتور مارتنكيفتش ـ رئيس الحلقة
(ومدير معهد الاقتصاد التابع لاكاديمية العلوم
بجمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية)

الآن تصل أعمال الحلقة الى نهايتها ، وفى هذا الصدد ينتابنى شعور مزدوج ، فهو من ناحية شعور بالرضا عن نتائج أعمالنا ، وهو من ناحية أخرى شعور بالأسى العميق لقرب رحيلكم • وقد أتاح لنا العمل معا لمدة أسبوعين متصلين الفرصة لنصبح أصدقاء ، كما ناقشنا مشكلات التنمية فى بلادنا وتعرف بعضنا بالآخر •

وأود أن أشير هنا الى أن خصائص المشكلات التى ناقشناها تصلح للندوات منها للحلقات الدراسية • ولم تقتصر المناقشات الايجابية على الخبراء وحدهم ولكنها شملت المشتركين أنفسهم وخاصة ممثلى الدول النامية • وقد زاد هذا الاتجاه ـ وهو الاصطلاح الذى التزم به ـ من دلالة الحلقة ومن أهميتها لأننا من خلال المناقشات لم نستمع فقط الى مشورة الخبراء ولكن أتيحت لنا فرصة المناقشة العميقة لمشكلات التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية التى تتعرض لها الدول النامية •

وبصفتى رئيسا للحلقة فاننى أشعر بكثير من الرضا لأن المناقشات التى جرت كانت مثمرة • وقد ظهرت فى الحلقة بعض الأفكار المثيرة التى سوف

يكون لها ، ولا شك ، أقوى أثر ايجابى فى التغلب على مشكلات التخطيط الصناعى والارتقاء به · وكان لما عرضه بعض المشتركين من تجارب بلادهم فى مجالات التوطن الصناعى والتخطيط الاقليمى أهمية بالغة · ذلك أن هذه التجارب كانت تختلف اختلافا بينا نظرا لاختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية والظروف والموارد والتقاليد السائدة فى مختلف الدول · كما أن المناقشات لم تقتصر على الجوانب العملية للتوطن الصناعى ولكنها شملت المسائل المنهجية · ومن المأمول فيه أن يساعد ذلك على حل المشكلات الفعلية فى كل دولة ·

وأشار **كثير من المشتركين الى تعقد مشاكل التوطين** بسبب العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبسبب الظروف والموارد الطبيعية ومالها جميعا من تأثير قوى على التوطن الصناعى ·

وقد **وجه البعض الانتباه ، وهم على حق ، الى أنه يسهل كثيرا** ـ لأسباب متعددة ـ حل هذه المشكلات فى اطار القطاع الحكومى · وتعتبر الاستثمارات الوطنية عاملا هاما فى تنمية الاقاليم الجديدة وفى حل المشكلات الاقليمية الكبيرة ·

وتستحق تجربة المنهج التكاملى فى حل مشكلات التوطن الصناعى اهتماما كبيرا · ذلك أن هذا المنهج يساعد على تضافر كافة قطاعات وجوانب النشاط الصناعى الى حد بعيد وعلى ترابط المصالح الوطنية والاقليمية بطريقة أكثر فاعلية · كما أن النماذج المكانية ، كما أبرزها الخبراء وهم على حق ، تعتبر أكثر ملاءمة للتطبيق فى الاقتصاديات المخططة ·

وسوف يعود كل مشترك منكم الى بلاده ومعه كثير من التقارير الهامة التى ستساعده على الاستمرار فى دراسة مشكلات التوطن · واننا لعلى يقين من أن هذه التقارير ، بل وأعمال الحلقة بصفة عامة ، سوف تساعد المشتركين وغيرهم من رجال التخطيط المتخصصين فى مجالات عملهم ·

ويجدر بى أيضا أن أعبر عن تقديرى للوثائق الشاملة التى قدمتها منظمة اليونيدو والدولة المضيفة والتى تعتبر مصدرا حقيقيا فى مجال التوطن الصناعى · وايمانا منى بهذا الرأى فاننى أؤيد بقوة الاقتراح الذى تقدم به نفر من المشتركين لنشر وثائق الحلقة ·

ولا يفوتنا عند تقييم نتائج هذه الحلقة أن نعبر عن تقديرنا للمستر أ · ويسمان مدير الحلقة العظيم الذى تجمعت فى شخصه المعرفة المتعمقة للمشكلات موضوع المناقشة ·

كما لا يسعنى الا أن أتقدم بالتقدير الكبير للعمل الشامل والشاق الذى قامت به سكرتارية الحلقة برئاسة المستر أ · كبريانوف · ومن المؤسف حقا أن أولئك لم تتح لهم فى مرات متعددة فرصة الاستمتاع معنا ببعض البرامج الترفيهية بسبب انشغالهم فى اعداد الوثائق الضرورية اللازمة للجلسات التالية ·

وانه لمن واجبى أن أشيد بروح التفاهم والتعاون المشترك التى سادت بين المشتركين والخبراء ، وبين المشتركين وأعضاء هيئة المكتب مما كان له أهمية كبرى فى نجاح أعمال الحلقة ، كما اعتقد أن الاتصالات الشخصية التى نشأت هنا سوف تؤتى ثمارها فى المستقبل ·

وانى لاشارك المشتركين تقديرهم لمساهمة اليونيدو الكبيرة فى تنظيم الحلقة وتيسير أعمالها ، كما أود أن أكرر ما سبق أن أعربت عنه من موافقتى على أن تدرج اليونيدو الجوانب الخاصة لمشكلة التوطن الصناعى فى برنامج عملها فى المرحلة المقبلة ٠

وأكرر أسفى لقرب افتراقنا وأملى أنكم سوف تحتفظون مثلى بانطباع طيب تركه فينا هذا العمل الجماعى ٠ وأخيرا أرجو أن تنعموا برحلة ممتعة وصحة جيدة وأن تحظوا بالنجاح فى عملكم وبالسعادة فى حياتكم الخاصة ٠

الملحق رقم (٨)

قائمة المشتركين والمراقبين

المدير :

Mr. E. Weissmann

المستر أ · ويسمان

كبير مستشارى التنمية الاقليمية

الأمم المتحدة

نيويورك ـ الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس :

Mr. F. Martinkevich

دكتور ف · مارتنكيفتش

مدير معهد الاقتصاد

أكاديمية العلوم بجمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية ـ منسك

السكرتير الفنى :

Mr. A. Kuprianov

المستر أ · كوبريانوف

عضو مكتب التنمية الصناعية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

فيينا النمسا

المقـرر :

Mr. K. Balachandran

المستر ك · بالاشندران

نائب وزير التنمية الصناعية

نيودلهى ـ الهند

المشتركون

البرازيل :

Faris, A. Rodrigues

فاريا أ · رودريجز

الاستاذ المساعد بجامعة سان باولو

بورما :

Saw, K.,

ك · ساو نائب مدير ادارة التخطيط ـ مؤسسة التنمية الصناعية

رانجون

شيلى :

Achurra, M.

م · أشورا

المدير الاقليمى لمكتب التخطيط القومى

بسنتياجو

Valle, M.

م • فال

مدير ادارة التخطيط الاقليمى

التابعة لمكتب التخطيط القومى

سنتياجو

الكونغو (برازافيل) :

N'zala-Backa, P.

ب • نزالا ـ باكا

وزارة الصناعة

برازافيل

جمهورية الكونغو الديمقراطية

Essanga, L.P.

ل • ب • اسنجا

المراقب المالى لعمليات التصنيع

وزارة المالية

كينشاسا

كوبا :

Celis Mestres, F.

ف • سيلز مسترز

المدير المساعد

مؤسسة التخطيط المالى

هافانا

غانا :

Kudiabor, C. D. K.

س · د · ك · كوديابور

مدير التخطيط الاقليمى

وزارة الاقتصاد

أكرا

الهند :

Balachandran, K.

ك · بالاشندران

نائب وزير التنمية الصناعية

نيودلهى

اندونسيا :

Tahar, M.

م · تاهار

رئيس قسم التخطيط

ادارة صناعة النسيج والحرف اليدوية

جاكرتا

Zaini, J.

ج · زينى

رئيس قسم التخطيط

ادارة صناعة النسيج والحرف اليدوية

جاكرتا

ايران :

Mohseni, M. H.

م ٠ هـ ٠ محسنى

رئيس مركز بحوث الصناعات المعدنية

طهران

العراق :

Kachachi, S.

س ٠ كاشاشى

مدير عام ادارة الصناعة بوزارة التخطيط ـ بغداد

نيجيريا :

Craig, A. O.

أ ٠ أ ٠ كراج

رئيس مكتب تخطيط المدن

بالمجلس التنفيذى لتنمية مدينة لاجوس

Egbor, A. A.

أ ٠ أ ٠ اجبور

مدير التشييد والاسكان

وزارة الاشغال والاسكان الاتحادية

لاجوس

باكستان :

Husain, M.

م ٠ حسين

سكرتير ادارة الصناعات

حكومة باكستان الغربية ـ لاهور

بيرو :

Arciniega Rojas, Elsa.
السا آرسينيجا روجاس
رئيس قسم التنمية الصناعية
الادارة العامة للصناعات
ليما

السودان :

Abdalla, M. S.
م٠س٠ عبد الله
المفتش بوزارة الصناعة والمناجم ـ الخرطوم
Ali, M. S.
م٠س٠ على
خبير الاقتصاد الصناعى بالبنك الصناعى السودانى ـ الخرطوم

سوريا :

Malas, N.
ن٠ مالاس
مدير الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ـ دمشق

تايلاند :

Susangkarakan, Vira
فيرا سوسانج كاراكان
رئيس قسم المصانع ـ ادارة الأشغال الصناعية ـ بانج كوك

تركيا :

Gurer, Y.
ى٠ جيورر
نائب مدير عام التخطيط ـ وزارة التعمير ـ أنقرة

الجمهورية العربية المتحدة :

Salem, A. S.

أ٠ س٠ سالم

مدير عام مكتب التصنيع

(للجمهورية العربية المتحدة) فى موسكو

أوغندا :

Serwadda, Margaret

مارجريت سروادا

المديرة التنفيذية لمؤسسة التنمية الصناعية بأوغندا

كمبالا

يوغوسلافيا :

Kresic, I.

أ ٠ كريشيش

المستشار بمعهد الاقتصاد

زغرب

Vidojevic, O.

أ٠ فيدوجفيتش

مدير ادارة بمعهد بحوث اقتصاديات الصناعة

بلجراد

مراقبون حضروا بدعوة من اليونيدو

اللجان الاقتصادية الاقليمية ومنظمات الأمم المتحدة :

Alaev, E.

أ٠ آليف

عضو مكتب الشئون الاقتصادية

اللجنة الاقتصادية لافريقيا ـ الأمم المتحدة

أديس أبابا

أثيوبيا

Hermansen, T.

ت٠ هرمانسن

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

جنيف

سويسرا

Menon, A. G.

أ ٠ ج ٠ مينون

مدير اللجنة الاقتصادية لآسيا ـ الأمم المتحدة

بانج كوك

تايلاند

مراقبون من هيئات أخرى :

Gelee, G.

ج· جيلى

لجنة المجتمعات الأوروبية

بروكسل

بلجيكا

Herman, S.

س· هيرمان

سكرتير الشئون العلمية

لجنة أبحاث الاقتصاديات المكانية والتخطيط الاقليمى

أكاديمية العلوم البولندية

وارسو

بولندا

Mills, J. C.

ج· س· ميلز

مستشار البحوث

بنك مالاوى المركزى

بلانتير ـ مالاوى

Tadeusz, M.

م٠ تاديوز

مدير التخطيط السكانى

بلجنة التخطيط ـ مجلس الوزراء

وارسو

بولندا

Zurek. O.

أ٠ ذوريك

وزارة التخطيط الاقتصادى

براغ

تشيكوسلوفاكيا

مراقبون حضروا بدعوة من الدولة المضيفة

Adontz, M. A.

م٠ أ٠ أدونتز

مدير معهد الاقتصاد والتخطيط

لجنة التخطيط القومى

ييدفانك

جمهورية أرمنيا الاشراكية السوفيتية

Aleksandrovich, Y. M.

ى٠ م٠ الكسندروفيش

مدير ادارة

بمعهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية

لجنة التخطيط القومى ـ منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Annenkov, V. F.

ف٠ ف٠أننكوف

السكرتير العلمى

اللجنة القومية للجغرافيين السوفيت

معهد الجغرافيا

أكاديمية العلوم السوفيتية ـ موسكو

الاتحاد السوفيتى

Bandman, M. K.

م٠ ك٠ باندمان

معهد الاقتصاد وتنظيم الانتاج الصناعى

ادارة سيبيريا بأكاديمية العلوم السوفيتية

نوفوسيبرسك

الاتحاد السوفيتى

Gokhman, V. M.

ف٠ م٠ جوكمان

مدير ادارة بمعهد الجغرافيا

أكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Gold, G. S.

ج٠ س٠ جولد

كبير الباحثين

المعهد المركزى للاقتصاد الرياضى

أكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Gvelesiany, G. G.

ج ٠ ج ٠ جيفلزيانى

مدير ادارة

بمعهد الجغرافيا

اكاديمية العلوم

تابليزى

جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفيتية

Kagan, V. A.

ف ٠ أ ٠ كاجان

مدير ادارة

معهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية

لجنة التخطيط القومى ـ منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Kaptsevich. N. M.

ن ٠ م كابتسفيتش

نائب مدير ادارة بلجنة التخطيط

منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Karpov. L. N.

ل ٠ ن كاربوف

مدير ادارة

بمعهد الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية

أكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Kavun, K. P.

ك ٠ ب ٠ كافون

الباحث بالمعهد القومى لبحوث اقتصاديات الموارد المعدنية والجيولوجية

وزارة الجيولوجيا السوفيتية

أكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Khodzhaev. S.M .

س ٠ م خداييف

مدير ادارة ـ معهد الاقتصاد

طشقند

جمهورية أوزبكان الاشتراكية السوفيتية

Khorev, B. E.

ب ٠ أ ٠ خريف

المركز الجامعى لدراسات المشكلات السكانية

قسم الاقتصاد بجامعة موسكو

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Kisilev, V. I.

أ ٠ ف ٠ كيسيليف

الباحث بالمعهد المركزى للاقتصاد الرياضى

أكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Klebanov, I. F.

أ ٠ ف ٠ كليبانوف

الباحث بمعهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية ـ لجنة التخطيط القومى

منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Kohan, A. I.

أ ٠ أ ٠ كوهان

مديرقطاع بمعهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية ـ لجنة التخطيط القومى

منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Koloshin, A. P.

أ ٠ ب ٠ كولوشين

نائب رئيس لجنة التخطيط القومى

منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Komlik, V. I.

أ ٠ ف ٠ كوملك

الباحث بمعهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية ـ لجنة التخطيط القومى

منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Krainov, N. N.

ن ٠ ن كراينوف

الخبير بادارة المعونة الفنية

لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Lipets Y. G.

ى · ج · ليبيتز

كبير الباحثين

بالمعهد المركزى للاقتصاد الرياضى

أكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Malinin, S. N.

س · ن · مالنين

مدير معهد الاقتصاد القومى

منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Martinkevich, F.

ف · مارتن كيفيش

مدير معهد الاقتصاد

أكاديمية العلوم بجمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Mash. V. A.

أ ٠ ف ٠ ماش

مدير ادارة

بالمعهد المركزى للاقتصاد الرياضى

اكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Medvedev. V. F.

ف ٠ ف ٠ مدفيديف

مدير معهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية

منسك

جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية

Mintz, A. A.

أ ٠ أ ٠ منتز

مدير ادارة بمعهد الجغرافيا

أكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

الاتحاد السوفيتى

Nekrasov, N. N.

ن ٠ ن ٠ نكرازوف

عضو مراسل باكاديمية العلوم السوفيتية

ورئيس مجلس دراسات القوى الانتاجية

لجنة التخطيط القومى ـ موسكو

الاتحاد السوفيتى

Nochevkina, L. P.

ل ٠ ب ٠ نوشيفكينا

الباحث بمعهد الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية

اكاديمية العلوم السوفيتية ـ موسكو

الاتحاد السوفيتى

Palamarchuk, M. M.

م ٠ م ٠ بالامارشوك

رئيس مجلس دراسات القوى الانتاجية ـ أكاديمية العلوم بجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية ـ كييف

Pavlova, A. D.

أ · د · بافلوفا

مدير ادارة بمعهد الاقتصاد ـ أكاديمية العلوم بجمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية ـ منسك

Polski, S. A.

س · أ · بولسكى

معهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية لجنة التخطيط

منسك ـ جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية ·

Sdasiuk, G. V.

ج · ف · سداسيوك

الباحث بمعهد الجغرافيا ـ أكاديمية العلوم السوفيتية ـ موسكو ـ الاتحاد السوفيتى ·

Shmelev, N. P.

ن · ب · شميليف

أستاذ العلوم الاقتصادية ـ بمعهد الاقتصاد الدولى والعلاقات الاقتصادية أكاديمية العلوم السوفيتية ـ موسكو ـ الاتحاد السوفيتى ·

Sokolov, M. N.

م · ن · سوكولوف

الباحث بمعهد الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية ـ أكاديمية العلوم السوفيتية ـ موسكو ـ الاتحاد السوفيتى ·

Udovenko, V. G.

ف · ج · يودوفنكو

كبير الباحثين بمعهد الاقتصاد ـ أكاديمية العلوم السوفيتية ـ موسكو ـ الاتحاد السوفيتى ·

Utenkov, N. A.

ن · أ · يوتن كوف

رئيس قطاع بمجلس دراسات القوى الانتاجية ـ لجنة التخطيط القومى ـ موسكو ـ الاتحاد السوفيتى ·

Utkin, G. N.

ج · ن · يوتكن

الباحث بمعهد الجغرافيا ـ أكاديمية العلوم السوفيتية ـ موسكو ـ الاتحاد السوفيتى ·

Yemelichev, V. A.

ف ٠ أ ٠ بيميليشيف

الباحث بمعهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية ـ لجنة التخطيط ـ منسك ـ جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية ٠

Zavelsky, M. G.

م ٠ ج ٠ زافيلسكى

مدير ادارة بالمعهد المركزى للاقتصاد الرياضى ـ أكاديمية العلوم السوفيتية ـ موسكو ـ الاتحاد السوفيتى ٠

خبراء حضروا بدعوة من اليونيدو

Alonso, W.

و ٠ ألنسو

قسم تخطيط المدن والتخطيط الاقليمى ـ جامعة كاليفورنيا ـ بيركيلى ـ كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ٠

Brodersohn, M. S.

م ٠ س ٠ برودرصن

معهد نوركواتو دى تيلا ـ بمركز البحوث الاقتصادية ـ بوينس ايريس ـ الأرجنتين ٠

David, P. H.

ب ٠ ح ٠ دافيـــد

مراقب المراقبة العامة للانشاءات ـ وزارة الأشغال ـ باريس ـ فرنسا ٠

Helfgott, R. B.

ر ٠ ب ٠ هلف جوت

أســتاذ ورئيس قسم العلاقات الصــناعية ـ كلية الهندســة بنيوآرك ـ نيوآرك ـ الولايات المتحدة الأمريكية ٠

Michalopoulos, C.

س ٠ ميشيل أوبولس

قسم الاقتصاد جامعة ـ كلارك ـ ورسستر ـ ماساشوتس ـ الولايات المتحدة الامريكية ٠

Nikolaev, S. A.

س ٠ أ ٠ نيكولايف

رئيس قطاع التنمية الاقليمية ـ مجلس دراسات القوى الانتاجية ـ لجنة التخطيط القومى ـ موسكو ـ الاتحاد السوفيتى ٠

Schejbal, D.

د ٠ شيجبال

مدير ادارة ـ بوزارة التخطيط الاقتصادى ـ بزاغ ـ تشيكوسلوفاكيا ٠

Schiavo-Campo, S

س · سكيافو ـ كامبو

الخبير الاقتصادى بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـ الأمم المتحدة نيويورك ـ الولايات المتحدة الأمريكية ·

ممثلو الدولة المضيفة الذين شاركوا فى أعمال مكتب الحلقة

Medvedev, V. F.
ف · ف · ميدفيديف
« المدير المعاون للحلقة »
مدير معهد البحث العلمى للاقتصاد والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية · منسك

Borshchevsky E. I.
أ · أ · بورششفسكى
« مستشار رئيس الحلقة »
وزارة الخارجية منسك ·

Yakovlev, V. A.
أ · ف · ياكوفليف
« مستشار للمدير المعاون »
كبير المهندسين بادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ـ لجنة التخطيط القومى · منسك

Lyaskovetz, A. A.
أ · أ · ليسكوفتز
« رئيس مكتب التوزيع »
رئيس ادارة فرعية بلجنة التخطيط القومى منسك ·

Kohan, A. I.	رئيس قطاع بمعهد البحث العلمى للاقتصاد
أ ٠ أ ٠ كوهان	والتخطيط بالأساليب الاقتصادية الرياضية٠
« نائب رئيس السكرتارية	
رئيس السكرتارية »	منسك
Achremchik, I. I.	رئيس مكتب الاتصال
أ ٠ أ ٠ أشيرماشيك	منسك
Volkov, A. B.	كبير الاخصائيين
أ ٠ ب ٠ فول كوف	لجنة التخطيط القومى
« خبير »	موسكو
	الاتحاد السوفيتى
Orlova, N. M.	المعهد المركزى لبحوث الادارة
ن ٠ م ٠ أورلوفا	منسك
« خبيرة »	
Muravskaya, A. I.	ادارة الشئون الاقتصادية الخارجية
أ ٠ أ ٠ مورافسكايا	لجنه التخطيط القومى
« كاتبة على الآلة الكاتبة »	منسك

الملحق رقم (٩)

قائمة الوثائق التى قدمت للحلقة

اوراق عمل الحلقة

ID WG. 9 ورقة عمل رقم (١)	التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية « المشكلة العامة »
ID/WG. 9 ورقة عمل رقم (٢)	العوامل المؤثرة فى توطن الصناعة ·
ID/WG. 9 ورقة عمل رقم (٣)	تخطيط التوطن الصناعى ·
ID/WG. 9 ورقة عمل رقم (٤)	أدوات سياسية التوطن الصناعى ·

بحوث للمناقشة

ID/WG. 9/1 وملخص	« تقييم لأحد المشروعات الصناعية من وجهة نظر التوطن الرشيد للقوى الانتاجية » تأليف · أ · ألاف ·
ID/WG. 9/2 وملخص	« توطن الصناعة فى الدول النامية » تأليف و · آلنسو

ID/WG. 9/3 وملخص	« البيانات اللازمة للتوطن الصناعى » · تأليف : ف · سيرنياتسكى ، وف · مكيولاس
ID/WG. 9/4 وملخص	« استخدام التخطيط الدلالى فى تحويل الخطط الشاملة الى برامج لتوطن المشروعات الفردية » · تأليف ب· هـ· دافيد ·
ID/WG. 9/5 وملخص	« الأساليب الفنية لبرمجة التوطن الصناعى : عرض مختار » تأليف أ· كريسيشيه ·
ID/WG. 9/6	« التنمية الاقليمية وسياسة التوطن الصناعى فى الأرجنتين » تأليف م·س برودرصن ·
ID/WG. 9/7 وملخص	« العلاقات الداخلية بين الصناعات والوفورات الخارجية والتنمية الاقتصادية الاقليمية » تأليف س· ميشيل بولص ·
ID/WG. 9/8 وملخص	« النمو الاقتصادى الاقليمى وامكانية تنقل العمالة فى كندا من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ » تأليف ج·س· ميلز ·
ID/WG. 9/9 وملخص	« التقسيم الاقليمى للعمل وتوزيع القوى الانتاجية » تأليف س·أ نيكوليف ·
ID/WG. 9/10 وملخص	« التوطن الاقليمى وكفاية المشروعات الصناعية الكبرى بالنسبة لتوفير هياكل الانتاج » تأليف ج· ا· شوين

ID/WG. 9/11 وملخص	« أساليب تحقيق التنسيق بين الخطط القومية والاقليمية للتوطن » تأليف : د. شيجبال و ا. زوريك .
ID/WG. 9/12 وملخص	« أهمية الصناعات الوسيطة والخدمات الصناعية للتخطيط السليم للتوطن » تأليف ا. س. كوسكو .
ID/WG. 9/13 وملخص	« تخطيط التوطن الصناعى المشترك فيما بين الأقاليم » : وجهة نظر مؤيدة لمنهج « التجارة لا المعونة » تأليف ت. فيتوريز .
ID/WG. 9/14	« سياسة التوطن الصناعى فى المكسيك » تأليف أ. لامدريد .
ID/WG. 9/15	« استراتيجية النقل بغرض التنمية » تأليف : و أوين .
ID/WG. 9/16	« التقرير النهائى لاجتماع مجموعة الخبراء الاستشاريين الخاص بدراسة موضوع التخطيط الصناعى الاقليمى » .
ID/WG. 9/17	« مشكلات توزيع الصناعة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (نظريا وعمليا) » تأليف ن نكراسوف .

ID/WG. 9/18	«تخطيط المشروعات الصناعية وأسس توطينها » تأليف ف٠ف ميدفيديف ٠
ID/WG. 9/19	جدول أعمال تفصيلي مبدئي وجدول زمني مبدئي لأعمال الحلقة ٠

البحوث المقدمة من الدول المشتركة [1]

ID/WG. 9/ قطري رقم (١)	« تجربة أوغندا فيما يتعلق بمشكلات التوطن الصناعي والتنمية الاقليمية » تأليف السيدة م٠أ٠ سيروادا
ID/WG. 9/ قطري رقم (٢)	« أوجه التفاوت بين الأقاليم وتوزيع الاستثمارات في البرازيل » تأليف : أ ٠ رود ويجيوز فاريا ٠
ID/WG. 9/ قطري رقم (٣)	« التوطن الصناعي والتنمية الاقليمية في غانا » اعداد وزارة الاقتصاد ـ اكرا ـ غانا ٠
ID/WG. 9/ قطري رقم (٤)	تجارب في تطوير عمل المجموعات بمعهد التخطيط القومي تأليف س٠ت ميستريس ٠
ID/WG. 9/ قطري رقم (٥)	« التوطن الصناعي في السودان » تأليف م٠س علي ، م٠ س ٠ عبد الله ٠

(١) هناك عدد محدود من البحوث التي تقدم بها أيضا المشتركون في الحلقة من بورما وشيلي وأندونسيا وباكستان والجمهورية العربية المتحدة ٠

ID/WG. 9/ قطرى رقم (٦)	« السياسة العامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فى مجال التنمية الصناعية » تأليف ل٠ ب اسنجا ٠

بحوث أساسية فى موضوع الحلقة [٢]

ID/WG. 9/B. 1	« التوطين المخطط للصناعات والتنمية الاقليمية فى الاقاليم الداخلية بشرق أفريقيا » تأليف : أ ٠ أليف ٠
ID/WG. 9/B. 2	« التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية فى أفريقيا » تأليف : س٠ جاك ٠
ID/WG. 9/B. 3	« أسلوب الخرائط المستخدم فى التخطيط الاقليمى » تأليف : ا٠ ب٠ آليف ، و س٠ جاك ٠
ID/WG. 9/B. 4 وملخص	« الخصائص والعوامل التى تحكم توطين المشروعات الخاصة بتجهيز المواد الأولية الزراعية » ٠ تأليف ف ٠ س مارتنكيفتش ، و ى ٠ م الكسندرفينش وأ ٠ د٠ بافالوفا ٠

(٢) انظر أيضا تقرير الندوة الاقليمية لتقييم المشروعات الصناعيه التى عقدت بمدينة براغ فى اكتوبر ١٩٦٥

"Report of the Interregional Symposuim on Industrial Project Evaluation" Prague, October 1965.
United Nations publication, (Sales No. E. 67. 11. B. 23)

ID/WG. 9/B. 5	« النماذج الاقتصادية الرياضية وأساليب توطين المشروعات الصناعية » تأليف : ف٠ف ميدفيديف و ف٠أ٠ كاجان ٠
ID/WG. 9/B. 6 وملخص	« امكانيات استخدام الحاسبات الالكترونية وأساليب البرمجة الرياضية فى حل مشاكل توطين الانتاج » ٠ تأليف : ف ٠ أ ٠ اميليشيف و أ٠ف كليبانوف و ف٠أ٠ كومليك ٠
ID/WG. 9/B. 7 وملخص	« التخطيط الاقليمى وسياسة وأهداف توطين المشروعات الصناعية فى جمهورية بيلروسيا الاشتراكية السوفيتية » تأليف : أ ٠ ب ٠ كولوشين ٠
ID/WG. 9/B. 8 وملخص	« التوطن الاقليمى للمشروعات الصناعية وتخطيط المدن » تأليف : ف ٠ ب ٠ شيرى شيف و ٠ ل ٠ م انجورن ٠
ID/WG. 9/B. 9	« السمات المميزة للتنمية والتوزيع الاقليمى للصناعة فى جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفيتية » ٠ تأليف ج ٠ ح ٠ جيفلزيانى ٠
ID/WG. 9/B. 10 وملخص	« تجربة التنمية والتوطن الصناعى فى أرمنيا السوفيتية » تأليف م ٠ أ ٠ آ دونتز
ID/WG. 9/B. 11 وملخص	« دور الموارد الطبيعية كعامل من عوامل انشاء المجمعات الانتاجية الاقليمية » تأليف أ ٠ أ ٠ مينتز ٠

ID/WG. 9/B. 12 وملخص	« تجربة وخصائص توطن المشروعات الصناعية فى أزبكستان » تأليف س · م · كودازيف ·
ID/WG. 9/B. 13	« خصائص التحضر الحديث والتصنيع » تأليف ل · ن · كاربوف و · ف · م · جوكمان
ID/WG. 9/B. 14 وملخص	« المبادىء الأساسية والعوامل المؤثرة فى التوطن الصناعى » تأليف ى · ج · فيجن ، و ف · ج · يودوفنكو ·
ID/WG. 9/B. 15 وملخص	« مشكلات ما بعد الحرب فى مجال التنمية الاقليمية بدول أوروبا الغربية » تأليف ت· جالكانيا ، ول· نوشيفبكينا ،وم·سوكولوف·
ID/WG. 9/B. 16 وملخص	« أساليب تنمية وتوزيع القوى الانتاجية بين الاقاليم المنضمة حديثا » تأليف : ن · أ يوتنكوف ·
ID/WG. 9/B. 17	« التقدم الفنى وكفاية توزيع القوى الانتاجية » تأليف م · أ · فيلنسكى ·
ID/WG. 9/B. 17	« خلق نواة للتنمية الصناعية » : تجربة مؤسسة بارى تارنت الايطالية تأليف ج · جيلى

الوثائق التى اعدت للندوة الدولية للتنمية الصناعية (٣)
التى عقدت بأثينا من ٢٩ نوفمبر الى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧

١ ـ موضوعات للمناقشة : السياسة العامة ـ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ·	ID/Conf. I/A. 14
٢ ـ موضوعات للمناقشة : وضع وتنفيذ البرامج الصناعية ·	ID/Conf. I/A. 16
٣ ـ موضوعات للمناقشة : التعاون الاقليمى ·	ID/Conf. I/A. 21
٤ ـ تنفيذ المشروعات الصناعية ·	ID/Conf. I/3
٥ ـ دور صانعى السياسة فى وضع وتقييم المشروعات ·	ID/Conf. I/4
٦ ـ التكامل الاقليمى وتصنيع الدول النامية ·	ID/Conf. I/11
٧ ـ السياسات والبرامج الخاصة بانشاء المناطق الصناعية ·	ID/Conf. I/29 & corr. 1
٨ ـ معايير توطين المشروعات الصناعية : التغيرات والمشكلات ·	ID/Conf. I/B. 3

(٣) نشر تقرير ندوة اثينا تحت رقم ID/11 (مطبوعات الأمم المتحدة ـ رقم المبيعات E. 69. II. B. 7) .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة

وكيل اول
رئيس مجلس الادارة
على سلطان على

رقم الإيداع ٧٢/٤٩٤١

*الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١١٧٩٣-١٩٧١-٢٠٠٠

مركز التنمية الصناعية للدول العربية
٣٣ شارع ١٤ بالمعادى
ص.ب ١٤٩٧ - القاهرة ج.م.ع

ايدكاس ١/٠١/٠٢٢

B-656

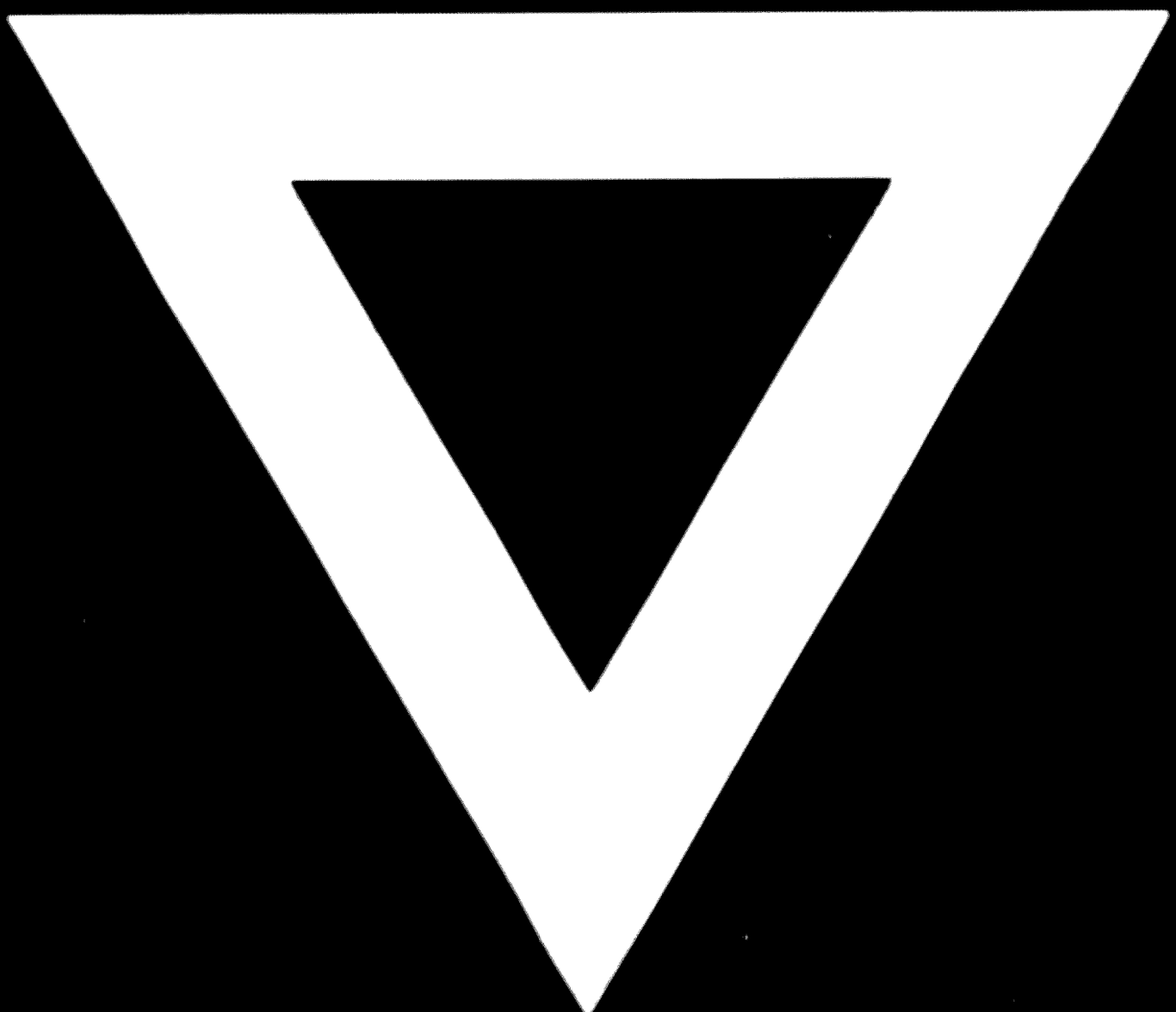

81.11.24